معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (260)

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية
بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

الباحث الرئيسى

أ.د. إجلال راتب

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أغسطس 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية "بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة"

سبتمبر 2015

موجزالبحث

العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية

بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية بالإضافة إلى تمهيد يؤصل لتطور العلاقات الأورومتوسطية من علاقات التعاون التى تقوم على أساس طرف مانح لمعونة وطرف متلق ليس من حقه تغيير قيمة المعونة أو تعديل شروطها وصولاً إلى علاقات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط وهى الصيغة التى أخذت شكل الإطار التعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين وتم ذلك فى إعلان برشلونة فى عام 1995 لتى قامت على أساسها اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة .

ويتناول <u>الفصل الأول</u> :

1- التطور التاريخى للعلاقات المصرية – التركية

من خلال دراسة اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والذى يتيح فور دخولها حيز التنفيذ فى عام 2010 الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة .

2- تطور العلاقات السياسية المصرية – التركية

بداية من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى عام 2002 حيث شهدت السياسة التركية فى التوجه نحو محيطها الجغرافى والتاريخى تحولاً كبيراً ، حيث بدأت نظرة صناع القرار السياسى التركى تتغير وتبلور ذلك فى رؤية استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند إلى المكانة التركية الجديدة واستغلال المتغيرات الدولية فى بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء فى آسيا أو افريقيا أو أمريكا الجنوبية وأوروبا .

واستمر هذا التوجه حتى قيام الثورات العربية فى عام 2011 وثورة 2015/6/30 .

واستعرض <u>الفصل الثانى</u> تطور العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية والتى تمثلت فى :

1- **الملامح العامة للاستثمار المباشر فى مصر والمساهمة التركية فى هذا الاستثمار ، وبحساب نسبة مساهمة الاستثمارات التركية إلى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر فى الفترة من 2008/2007 إلى 2014/2013 نجد أنها لم تتعد فى أعلى مستوياتها نسبة 4.5% (فى عام 2013/2012) وأن التدفق الاستثمارى التركى إلى مصر ارتبط بتوطيد العلاقات الدبلوماسية المصرية – التركية .**
2- **المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء ما نشأ منها فى المنطقة الحرة أو فى الداخل (صناعة ، وزراعة وخدمات) .**
3- **المساهمة التركية فى القطاع السياحى .**

أما <u>الفصل الثالث</u> تم فيه تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا فى جزئين :

1- **دراسة مقارنة بين مصر وتركيا .**
2- **حسابات مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ، ومؤشر تماثل الصادرات ، ومؤشر التوافق التجارى ، ومؤشر كثافة التجارة الخارجية وأخيراً مؤشر التخصص القطاعى .**

أما <u>الفصل الرابع</u> فقد اختص بتقييم اتفاقية النقل البرى والترانزيت بين مصر وتركيا واستعراض الأراء المتباينة بخصوص وقف تجديد هذه الاتفاقية بعد انتهائها .

Abstract

This study deals with the Egypt – Turkey free trade agreement and its impact on the Egyptian path of economic development .

Through analyzing and evaluating some of the economic indicators of foreign trade such as :

- Revealed comparative advantage (RCA) .
- Export similarity index (ESI) .
- Foreign trade intensity .
- Sectoral specialization .

In addition evaluating the Transit Road Transport Agreement "Roro Agreement "

المحتويات

م	الموضــوع	رقم الصفحة
*	تمهيد : تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية	
1	الفصل الأول : التطور التاريخى للعلاقات المصرية-التركية	1
	المبحث الأول	2
	تاريخ العلاقات السياسية المصرية-التركية	
	أولا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	
	ثانيا : المزايا المتوقعة من اتفاق تجارة حرة مع تركيا	
	المبحث الثانى :	10
	تطور العلاقات السياسية المصرية التركية	
	أولا : الموقف التركى حيال الثورات العربية	
	ثانيا : دوافع التدخل التركى حيال الثورات العربية	
	ثالثا : الموقف التركى عقب الثورة المصرية فى 2015/1/25	
	رابعا: العلاقات السياسية المصرية التركية بعد ثورة 2013/6/30	
2	الفصل الثانى : تطور العلاقات الاقتصادية المصرية التركية	20
	اولا- الملامح العامة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والمساهمة التركية	
	ثانيا- المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة	
	ثالثا- المساهمة التركية فى القطاع السياحى	
3	الفصل الثالث : تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا	43
	مقدمة	
	المبحث الأول	45
	مصر وتركيا : دراسة مقارنة	
	01 مؤشرات الأداء الاقتصادى	
	02 مؤشرات التجارة الخارجية	
	03 الأداء المؤسسى	
	المبحث الثانى	52
	موقف تدفقات التجارة ما قبل سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة وما بعدها	

م	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الثالث	**57**
	بعض الملاحظات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية	
	01 الإطالة الزمنية للاتفاقية	
	02 درجة الشمولية والتغطية	
	03 الاستثناءات العامة مادة (18)	
	04 الحواجز غير التعريفية (NTBs)	
	05 قواعد المنشأ	
	المبحث الرابع	**63**
	هل تحقق الاتفاقية التركية / المصرية منافع اقتصادية بالنسبة لمصر ؟	
	أولا : تقييم الآثار الاستاتيكية على الاقتصاد المصرى المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/التركية	
	تمهيد :	**66**
	– الآثار الاستاتيكية المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/ تركيا	
4	**الفصل الرابع : تقييم اتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو)**	**85**
	مقدمة :	
	أولا : اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا (الرورو)	
	ثانياً : أهم بنود اتفاقية الرورو بين مصر وتركيا	
	ثالثاً : اتفاقية (الرورو) بين التجديد والإلغاء	
	رابعاً : تقييم الاتفاقية	
	خامسا : الآثار المترتبة على عدم تجديد اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا	
	سادساً : أهمية تجديد اتفاقية (الرورو)	
	سابعاً : الخلاصة والمقترحات	
5	**خاتمة ونتائج وتوصيات**	**106**
6	**المراجع**	**112**
7	**الملاحق**	**117**
8	**ملخص البحث**	**142**

تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية

تمهيد

إن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب وشرق البحر المتوسط مرت بمراحل مختلفة وتطورت عبر عقود طويلة مع تطور الاتحاد الأوروبي نفسه.

وعلى الرغم من أن هناك مصالح اقتصادية من شانها ان تدفع أوروبا لتعزيز علاقاتها مع دول جنوب البحر المتوسط إلا أن هذه الروابط اتسمت بمحدودية الرؤية وعدم شمولية الحركة وذلك مرجعه الي العقبات السياسية والتى تمثلت في اختلاف الرؤى بخصوص مفهوم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان من ناحية ، وعقبات اقتصادية تمثلت في تباين درجات النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على مستويات المعيشة بين المجتمع الأوروبي والبحر المتوسط .

وفي نبذة سريعة يمكن تلخيص مراحل تلك العلاقة فيما يلي :

– اقتصرت هذه العلاقة في الستينيات من القرن العشرين علي بعض اتفاقيات انتساب بين الجماعة الأوروبية وعديد من الدول المتوسطية (اليونان ، تركيا ، لبنان ، إسرائيل .... الخ) تشتمل علي مجرد تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية .

– مع بداية سبعينيات القرن العشرين بدأ التحول الى مرحلة جديدة تتجه الي وضع سياسة أوروبية أكثر شمولاً ، ففي أكتوبر 1972 أقر المجلس الأوروبي أهمية المصالح الأوروبية المتوسطية ومن ثم التأكيد على أهمية إقرار سياسة شاملة تجاه المتوسط أطلق عليها " السياسة المتوسطية الشاملة " .

أدى ذلك إلي إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وبعض دول المتوسط بدأت بإسرائيل عام 1975 ، وأعقب ذلك اتفاقات مع دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب في ابريل 1976 وفي عام 1977 تم توقيع اتفاقيات مع دول المشرق العربي "مصر، سوريا، الأردن ".

وحددت هذه الاتفاقيات التفضيلات التى يمنحها كل من الطرفين للأخر .

بالإضافة الي النص على إنشاء مجلس للتعاون يعمل علي تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها وإقرار مبدأ التعاون الفنى والمالى وتحديد شروط القروض التى يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي أو المنح من ميزانيات الجماعة الأوروبية إلا أنها لم تقر مبدأ تراكم المنشأ .

ومن ناحية التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطى فهي :

- **الإلتزام بقاعدة الدولة الأولي بالرعاية .**
- **تطبيق قاعدة المعاملة الوطنية (طبقاً لاتفاقية الجات)**
- **تطبيق مواد الجات الخاصة بمقاومة الإغراق مع السماح للطرف المتوسطى بفرض رسوم جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها مقتضيات التنمية .**
- **عقب انتهاء الحرب الباردة ادخلت تطورات جديدة لدعم العلاقات المتبادلة بين الطرفين وانتهاج سياسة متوسطية جديدة تأخذ في الاعتبار : المتغيرات العالمية والاقليمية والأوروبية فقد تراجعت فكرة التهديد السوفياتي للأمن الأوروبي مع تصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية والرغبة فى عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بمقدرات الشرق الأوسط .**
- **أدى انتهاج الاتحاد الأوروبي لهذه السياسة المتوسطية الجديدة بالإضافة الى استمرار العلاقات التقليدية بين الطرفين الى ادخال تعديلات جديدة لدعم تلك العلاقات منها :**

– مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة في مجال الاصلاح الهيكلى أو برامج ذات صفة اجتماعية مثل : الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي .

– تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية .

<u>العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون الي الشراكة :</u>

في 1994 قامت فرنسا واللجنة الأوروبية لصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي مما أطلق عليه " الوثيقة الموحدة " ثم تم الاتفاق على عقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا في 1 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي المتوسطي وإثنى عشر دولة متوسطية من بينها مصر كذلك الولايات المتحدة وروسيا . وتم إصدار الاعلان السياسي .

وهكذا تم توقيع اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط ولكن من خلال صيغة مختلفة تسمى اتفاقات "المشاركة" والتى تختلف عن الصيغة التى كانت قائمة من قبل وهى "اتفاقات التعاون" والتى تطرح العلاقة بين طرفيها فى صورة مانح (الاتحاد الأوروبى) ومتلق "الدولة المعنية" أى أنها صيغة من طرف واحد تأخذ شكل معونة (نقدية أو عينية) ويحدد الطرف المانح قيمتها وطبيعتها وتوقيتها ومداها الزمنى وفقاً لرؤيته الخاصة لمصالحه هو ، ولا يملك المتلق حق تغيير قيمتها أو تعديل شروطها .

فى حين أن اتفاقيات المشاركة تنبنى على إطار تعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين.

ومما يميز اتفاقات المشاركة التى وقعت كنتيجة "لإعلان برشلونة" فى عام 1995 أنها لم تكن مجرد اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسى بين الأطراف المعنية ، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادى والنقدى وكذلك التعاون فى مجالات أخرى ومتنوعة مثل : غسيل الأموال ، ومكافحة المخدرات ، ومكافحة الإرهاب ([1]) ، ومن المفترض أن توفر هذه الاتفاقيات :

1- **توفير إطار ملائم لحوار سياسى .**
2- **التحرير المطرد للتجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال .**
3- **تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة .**
4- **المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .**
5- **تشجيع التعاون الاقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى ,**
6- **التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .**

[1]) حسن نافعة : اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير على الموقع :
http:/www.mafhoum.com

ومن الأسئلة التى تفرض نفسها على موضوع اتفاقات المشاركة : هل يمكن التحدث عن أطراف متكافئة ؟ أم أننا بصدد تجمع أوروبى بطمع فى ممارسة دور عالمى على الساحة الدولية ككتلة تضم 28 دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبى فى مواجهة دول صغيرة متفرقة ، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ؟ وفى إطار اتفاقيات الشراكة الآورومتوسطية تتضح المجالات التالية :

أولا : الشراكة فى مجالات غير الاقتصادية

1- الشراكة فى مجال السياسى والأمنى وتهدف إلى منطقة استقرار على الصعيد الاقليمى ، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية .

2- الشراكة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتى تنطوى على :

- **التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط واحترام الثقافات والأديان وذلك لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب .**
- **تنمية الموارد البشرية (التعليم والتأهيل) .**
- **التأكيد على أهمية المجتمع المدنى .**
- **ضرورة دعم وتقوية حكم القانون .**
- **تكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة غير الشرعية .**
- **التعاون فى مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد ومكافحة العنصرية والتعصب ([1]) .**

ثانيا : الشراكة فى المجال الاقتصادى والمالى

أكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادى والاجتماعى الدائم والمتوازن وذلك من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على ثلاثة محاور أساسية : إنشاء منطقة تجارة حرة ، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادى ، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبى لشركائه .

[1]) وفاء بسيم : التعاون الأورو متوسطى : مجلة اقتصادية عربية ، أكتوبر 1999 .

وسعياً لاقامة منطقة التجارة الحرة الآورومتوسطية وقع الاتحاد الأوروبى اتفاقات مع الدول بشكل منفرد ثم حث الدول الموقعة على إعلان برشلونة فى نوفمبر 1995 على ضرورة الإسراع فى توقيع اتفاقيات التجارة الحرة فيما بينها للوصول إلى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية قبل عام 2010 . والتزاماً بذلك تم عقد اتفاقية تجارة حرة بين مصر وتركيا فى عام 2005 ودخلت حيز التنفيذ فى عام 2007.

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ
مايو 2015

شكر واجب

أتقدم لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد ومثابرة لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين وصناع القرار .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب	**الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د فادية عبد السلام	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . سلوى محمد مرسي	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
د. احمد رشاد الشربينى	**مدرس مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. ثريا محمد محمد حسين	**معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. احمد ابراهيم عبد الحميد	**معيد بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية**

من خارج المعهد

د . جهاد شريف صبرى	**المركز الديموجرافى**
أ. أحمد عبد الحميد عبد الحميد	**وزارة التجارة والصناعة**

الفصل الأول
التطور التاريخى للعلاقات المصرية - التركية

المبحث الأول

تاريخ العلاقات السياسية المصرية–التركية

ترجع العلاقات التركية – المصرية إلى ما قبل العهد العثمانى ، وهى علاقات مترابطة ، متداخلة تجمعها أواصر تاريخية وثقافية مشتركة . وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، ورثت الجمهورية التركية علاقات مثقلة بالمشكلات والنزاعات فى الشرق الأوسط تولدت عن تفكك الامبراطورية العثمانية ، وهو ما جعل تركيا عاجزة عن تطوير مفهوم استراتيجى لسياستها الخارجية تجاه مصر لفترة طويلة . وخلال تلك الأعوام تشكلت العلاقات التركية – المصرية فى مناخ يخيم عليه التنافس والنزاع على النفوذ السياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط لفترة طويلة ([1]) .

ومن ناحية أخرى لم يكن بمقدور اتفاقات التعاون الاقتصادى الموقعة بين الدولتين فى ذلك المناخ المفتقر إلى الثقة أن تعزز من العلاقات الثنائية ، وأن تقيم تقارباً بين اقتصادات الدولتين . بيد أن ذلك الوضع قد أخذ يتغير خلال العقد الأول من الألفية الثالثة عندما قامت تركيا بإعادة بناء وصياغة سياستها الخارجية . حيث انعكس المفهوم التركى الجديد لسياستها الخارجية انعكاساً على علاقاتها مع الشرق الأوسط عامة ، ولا سيما مع مصر التى تمثل قلب العالم العربى ، ويمكن القول أن ثمة عاملين وراء ذلك ، الأول يتمثل فى كون كلتا الدولتين تمثلان موقعاً متميزاً فى المنطقة ، حيث تقع تركيا فى قارتى آسيا وأوروبا ، وتعد جارة لقارة إفريقيا ، وكذلك تقع مصر فى قارتى إفريقيا وآسيا وتعد جارة لقارة أوروبا . ومن ثم فإن الأوضاع الجغرافية لكلتا الدولتين تتمم بعضها بعضاً ، وتجعل من تركيا ومصر دولتين مركزيتين فى المنطقة الأفرو–أوراسية التى تحيط بالشرق الأوسط ، وآسيا ، وأوروبا ، كما تجعل منهما دولتين جارتين لبعضها البعض من خلال شرق البحر المتوسط الذى يربط بين شاطئيهما . إضافة إلى أن مصالح تركيا ومصر تلتقى فى محور الاستقرار والأمن والسلام فى هذه المناطق .

وعليه ، فإن التعاون التركى – المصرى لا يكتسب أهميته من أجل الشرق الأوسط فقط ، بل يعد ذا أهمية واضحة أيضا من أجل المناطق المحيطة فى أوراسيا ، إفريقيا ، أوروبا وآسيا ، وكلها مناطق تمثل بالنسبة للقوى الجديدة ساحة سباق وتنافس . وبخلاف هذه المناطق

---

[1]) مقال لأحمد داود أوغلو (وزير خارجية تركيا) : سياسة تركيا فى الشرق الأوسط : العلاقات التركية المصرية ، مركز الزيتونة والاستشارات ، على الموقع الالكترونى :

http:/www.alzaytouna.net Rermalink/5649.html

الجغرافية المباشرة فإن ثمة منطقتين مهمتين تلتقى عندهما مصالح كلتا الدولتين ، ويمكن كل دولة الاستفادة من الخبرات التاريخية للدولة الأخرى يها ، وتمثل هاتان المنطقتان أهمية حياتيه بالنسبة لمصر وتركيا ، وهو ما يجعل الاتفاق والتعاون بينهما أمراً ضرورياً . المنطقة الأولى هى منطقة البلقان التى يمكن لمصر أن تستفيد فيها من خبرة تركيا ، وأما الأخرى فمنطقة إفريقيا التى يمكن لتركيا أن تستفيد فيها من خبرة مصر . وهذا الاتفاق من شأنه أن يضفى على الشرق الأوسط الاستقرار والأمن ، وفى الوقت ذاته سيحول دون تمدد تأثيرات صراعات القوى فى المناطق المحيطة إلى داخل الشرق الأوسط . أما العامل الآخر الذى يكسب التعاون بين الدولتين القابلية للاستمرار ، فهو تواصلية التاريخ المشترك. فالعلاقات التركية – المصرية اتصفت بالاستمرارية رغم عدد من المشكلات .

كما أن الروابط الاقتصادية بين البلدين تمتد إلى عقد السبعينات من القرن الماضى ، وثمة عدد من الاتفاقات الاقتصادية قد وقعت بين البلدين مثل : اتفاقية التجارة الحرة عام 1976 ، وإلغاء الضرائب بين الطرفين فى عام 1993 ، واتفاقية التعاون الاقتصادى والتقنى الموقعة عام 1994 ، واتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1996 والتى تعد تجديداً لاتفاقية التجارة الحرة عام 1976 ، بيد أنه ، ورغم هذا الكم من الاتفاقات الاقتصادية التى تستهدف تحسين الأوضاع التجارية فإن حجم التجارة بين البلدين ظل فى أدنى المستويات . ففى خلال الأعوام ما بين 1985 و 1997 كان حجم التجارة بين البلدين يمثل 2% من مجموع التجارة الخارجية المصرية ، و 1% من مجموع التجارة الخارجية التركية ، ومع دخول اتفاقية التجارة الحرة التى تم التوقيع عليها عام 2005 حيز التنفيذ عام 2007 تم رفع العوائق التجارية بدرجة واضحة ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام التكامل بين اقتصادات كل من مصر وتركيا .

وفى ضوء هذه المعطيات المشتركة تمت إعادة تحليل وتشكيل العلاقات التركية – المصرية مما أدى إلى تطوير هذه العلاقات وتكثيفها بين البلدين فى جميع المجالات السياسة والاقتصادية والثقافية .

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

إن أى دولة مقبلة على الدخول فى منطقة تجارة حرة عادة قبل الدخول فى الاتفاقيات تقوم بدراسة الأوضاع الاقتصادية فى الدولة الأخرى فيما يتعلق بهياكل الإنتاج وهيكل الصادرات والواردات والرسوم والتعريفات السائدة ودرجة النمو الاقتصادى بين البلدين ومستويات

التضخم .. وكل ما يولد قدرة تنافسية للدولة المقصودة بالاتفاقية على حساب المنتج الوطنى ، وأيضا مستويات الإنتاجية فى الهياكل الصناعية وتكلفة الإنتاج وسياسات تحفيز الصادرات وتأثيرها على التنافسية ومستويات دعم المنتجات الوطنية . وكذلك درجة الاكتفاء الذاتى والتى تعكس انغلاق أو انفتاح الاقتصاد على العالم ..

فالاتفاقات لا تتم بين يوم وليلة وليست مجرد تصرف فردى أو نتيجة رد فعل ولكن تتطلب عملية تفاوضية يقوم بها ممثلون للعديد من الجهات المعنية ، كما تتطلب عملية التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاقيات أو معاهدات تجارية أن يكون لدى المفاوض المعلومات الخاصة بالطرف الآخر من حيث مكونات الاقتصاد القومى – التجارة الخارجية للدولة – أهم المنتجات القابلة للتصدير – حجم السوق وأهم الواردات – حجم السكان والتقسيم العمرى – التشريعات الجمركية السارية – الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل – أسعار اسوق – منافذ التوزيع ..ألخ .

ووفقا للنظرية الاقتصادية والواقع العملى ، فإن التعاون التجارى يحقق نوعين من الفوائد ، الاستاتيكية ، والديناميكية . وتتوقف قدرة الدول على الاستفادة من فوائد التعاون التجارى على :

– المكاسب الاستاتيكية : والتى تختص بالآثار المحتملة للتعاون التجارى على التجارة البينية فى الأجل القصير ، ومن ثم يترتب على قيام التعاون نوعين من الآثار المحتملة:

*** خلق التجارة Trade Creation ، ويقصد بخلق التجارة : زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ، ودون أن يؤثر ذلك على تجارة الدولة مع الدول الأخرى .**

*** تحويل التجارة Trade Diversion ، ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدولة العضو فى الاتفاقية بإحلال منتجات الدولة الأخرى الأكثر تكلفة محل الواردات من بلدان العالم الخارجى الأقل تكلفة وأعلى جودة ، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلبياً على الرفاهة .**

ويتوقف الأثر الصافى للاتفاقية أو منطقة التجارة الحرة على محصلة كل من الأثر الإنشائى والأثر التحويلى ، وكلما كان الأثر الإنشائى أكبر من التحويلى كلما أدى ذلك إلى تزايد رفاهة الدولة العضو فى الاتفاقية .

وتجدر الإشارة إلى أن خلق منطقة تجارة حرة قد لا يؤدى بالضرورة إلى استفادة الدول الأعضاء ، وإنما تتوقف قدرتهم على الاستفادة من تلك الفوائد على توافر ثلاثة شروط :

1- تشابه أو تنافس هياكل الإنتاج ، فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة ، كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الإنشائى وقل احتمال حدوث الأثر التحويلى والعكس صحيح .
2- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة ، فكلما كانت التعريفة الجمركية مرتفعة ، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائى وقلت احتمالات الأثر التحويلى للتجارة إثر إلغاء هذه التعريفة .
3- مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام الاتفاقية ، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى ، وبالتالى فمن الأفضل أن تسعى الدول التى تدخل هذه الاتفاقيات إلى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الأطراف .

وتشير كذلك النظرية الاقتصادية إلى أن الدخول فى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتساع الأسواق ، يؤدى إلى مجموعة من الآثار الديناميكية من أهمها :

- تزايد معدلات الاستثمار المحلى والأجنبى لتزايد فرص تحقيق معدلات ربحية مرتفعة.
- ازدياد فرص التوظف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف .
- زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية .

وبالنسبة لمصر فقد جاء اتجاهها لعقد اتفاقات التجارة كإحدى الوسائل للنفاذ من خلالها إلى أسواق الدول حيث كان لاتفاقيات التجارة دور هام فى نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية .

فقد دخلت مصر فى اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف مع العديد من الدول ، وكذلك بدوافع اقتصادية مثل تنمية الصادرات وتشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية ، وكذلك دوافع واعتبارات سياسية ترتبط بالأمن القومى المصرى ، ومن ضمن الاتفاقيات الثنائية التى وقعتها مصر :

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والتى تم التوقيع عليها بتاريخ 27 ديسمبر 2005 ودخلت حيز التنفيذ بعد الانتهاء من اجراءات التصديق على الاتفاق من الجهات المسئولة فى كل البلدين فى 2007/3/1 .

وتمثلت أهداف هذه الاتفاقية فى الآتى :

1- **زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الطرفين من أجل رفع مستوى معيشة شعبى البلدين .**
2- **إزالة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع ، بما فيها السلع الزراعية .**
3- **تنمية علاقات اقتصادية متناسقة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما .**
4- **توفير ظروف عادلة للمنافسة فى التجارة بين الطرفين .**
5- **خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات وخاصة لزيادة الاستثمارات المشتركة فى كل من الطرفين .**
6- **تنمية التجارة والتعاون بين الطرفين فى أسواق دول أخرى .**

وتشتمل هذه الاتفاقية على :

<u>أولا: اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا</u>

تضمن إعلان برشلونة الذي وافقت عليه مصر والصادر فى نوفمبر عام 1995 بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي إقامة منطقة تجارة حرة اورومتوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام 2010 ، وكذلك تطبيق قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف على المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر المتوسط بما يدعم عمليات التكامل الصناعي فيما بينهم.

وقد طالب الاتحاد الأوربي مصر بأهمية الإسراع فى إبرام اتفاق تجارة حرة مع تركيا، حيث وقعت كل من المغرب ، تونس ، الأردن ، سوريا ، إسرائيل، ودول الافتا.

كما أن أهمية اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا تتمثل فيما يلي :

1- **إن عدم وجود اتفاق التجارة الحرة مع تركيا سيترتب عليه أن مصر تعتبر من الدول غير الملتزمة بما ورد في إعلان برشلونة من أهمية الوصول باتفاقات تجارة حرة بين الدول اليورومتوسطية قبل عام 2010.**
2- **تتيح الاتفاقية فور دخولها حيز النفاذ الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة ، وذلك من خلال**

إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الاوروميتوسطية، وعلي سبيل المثال في مجال الصناعة النسجية.

3- توفر تطبيق قاعدة المنشأ التراكمي وما يصاحبها من أقامه صناعات تكاملية مشتركة الفرصة للصناعة المصرية من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في العديد من الصناعات التي تتميز بها بعض دول الاوروميتوسطي.

4- زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في مواجهة منافسة صادرات الدول التي وقعت اتفاق تجارة حرة مع تركيا داخل السوق التركي، حيث ان تركيا وقعت اتفاق تجارة حرة مع العديد من الدول من بينها سوريا ،الأردن، تونس،المغرب،إسرائيل،ودول الافتا.

<u>ثانيا : المزايا المتوقعة من اتفاق تجاره حرة مع تركيا</u>

بالإضافة إلي دعم العلاقات التجارية مع تركيا فهناك مزايا عديدة متخصصة تتيحها هذه الاتفاقية في المجالات الآتية :

1- مجال الاستثمار

تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري ، الأمر الذي من شانه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال الأتراك علي توجيه استثماراتهم إلي مصر في مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها مصر مع الدول العربية و الكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق، خاصة وان رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك قد قاموا بخطوات كبيرة فى الاستثمار خارج تركيا فى دول الاتحاد السوفيتي السابق وسوريا ومن شأن توقيع هذا الاتفاق تحفيزهم وتشجيعهم على الاستثمار بمصر. وقد بدا عديد من رجال الأعمال الأتراك في صناعه المنتجات النسجية والملابس الجاهزة فور علمهم بقرب التوقيع علي اتفاق تجارة حرة بين البلدين الي اتخاذ خطوات جادة وفعالة في هذه الصناعة سواء باستثمارات تركية او مشروعات مشتركة مع نظرائهم المصريين.

2- الصادرات المصرية

ا- <u>السلع و المنتجات الصناعية :</u>

- **إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلي تركيا من كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الاخري ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.**

- **زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع و المنتجات الصناعية إلي السوق التركي ،مثل الاسمنت(كلنكر)، مصنوعات من حديد وصلب مدرفلة، سوائل وعجائن من بولي ايثيلين، جلود مدبوغة،غزول قطنية، أدوية للطب البشري، مصنوعات من كريستال، أجهزة طبية للطب والجراحة، غواسل ومنظفات صناعية، منتجات بورسلين وخزف وصيني ، سيراميك .**

ب- السلع الزراعية والزراعية المصنعة:

- **نفاذ الصادرات المصرية من السلع الزراعية والزراعية المصنعة إلى تركيا فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ معفاة كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية التي تتراوح بنسبة 32-45%، بينما منح الجانب المصري للصادرات التركية حصص كمية معفاة تتراوح الرسوم الجمركية عليها في مصر ما بين 2%-12% باستثناء بندين تتراوح الرسوم الجمركية المفروضة عليهما12%،22%.**
- **حصول مصر علي عدد من السلع الزراعية و الزراعية المصنعة تفوق ما تم منحه للدول الأخري التي وقعت علي اتفاق تجارة حرة مع تركيا مثل المغرب ،تونس،الأردن ،سوريا و إسرائيل ،مثل (الأرز ، المانجو ، الجوافة،الثوم والخضروات المجمدة والطازجة أو المبردة).**
- **فتح السوق التركي لبعض المنتجات ذات الميزة النسبية المصرية والتي كانت تعاني من ارتفاع الرسوم الجمركية التركية المطبقة عليها مثل البطاطس.**
- **منح الجانب المصري للجانب التركي تخفيضات جمركية وحصص كمية لبعض السلع الزراعية المصنعة اقل من ما تم منحة للاتحاد الاوروبى.**

3- تراكم المنشأ :

تتيح الاتفاقية فور دخولها حيز النفاذ الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة ، وذلك من خلال إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الاورومتوسطية، وعلي سبيل المثال في مجال الصناعة النسجية، الأمر الذي يؤدي إلي تعظيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية من خلال استيراد سلع ومنتجات أولية وخامات من الدول الاورومتوسطية واستخدامها في صناعات تكاملية مشتركه بما يتيح إمكانية تصديرها إلي تركيا وباقي الدول الاورومتوسطية .

4- التجارة في الخدمات

التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وفتح أسواق البلدين بما يتوافق مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

5- حماية الصناعات المحلية الوليدة :

حماية الصناعة الوطنية من خلال توفير ضمانات تتمثل فى حماية الصناعات الوطنية الوليدة المصرية والصناعات التى يتم إعادة هيكلتها أو التى تعانى من اضرار جسيمة وذلك من خلال زيادة الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من هذه السلع.

المبحث الثانى

تطور العلاقات السياسية المصرية التركية

شهدت السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة وتحديداً منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فى تركيا عام 2002 تزايداً للاهتمام بالدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط وقضاياها ، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية فى الدوائر المختلفة ، وبخاصة فى الدائرة العربية . وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه المدة ، لاسيما فى أبعادها الاقتصادية ، حيث نجحت تركيا فى احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمى من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى ، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركى ونشاطه فى العديد من القضايا المحورية فى المنطقة ، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية ، أو الصراع العربى – الإسرائيلى ، أو أزمة البرنامج النووى الإيرانى ، أو طرح تركيا كنموذج فى قضايا الإصلاح فى المنطقة بأبعاده المختلفة . وغيرها من القضايا . إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منذ عام 2002 وحتى الآن ، أحدث تحولاً كبيراً فى السياسة التركية فى التوجه نحو محيطها الجغرافى وتاريخها العثمانى ، لذلك فإن صناع القرار السياسى التركى الحالى يتطلعون إلى أن تتبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادىء استراتيجية قائمة على أساس مبدأ العمق الاستراتيجى ، وهو المبدأ الذى نادى به وزير الخارجية التركى "أحمد داود أوغلو" الذى وضع تصوراته حول رؤية استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند إلى المكانة الجديدة لتركيا واستغلال المتغيرات الدولية بما يتناسب والواقع الجديد من خلال بناء علاقات إيجابية مع جميع دول العالم سواء فى آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا .

هذا المبدأ يدعو لانتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة فى جميع القضايا الاقليمية والعالمية ، وذلك من خلال القوة الناعمة والانفتاح مع دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبولتيكى والعمق التاريخى ، إذ يمكن القول أن تركيا تتبع سياسة خارجية جديدة يمكن أن تتحول إلى مشروع تركى للشرق الأوسط.

هذا الدور التركى النشط بأبعاده المتعددة يبرز الطابع البرجماتى للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية ، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد ، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق فى إطار استعادة تركيا لإرثها الحضارى الإسلامى تحت قيادة حزب ذى مرجعية إسلامية ، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربى لتركيا وأدوارها بالوكالة فى المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبى ، وفى مقابل ذلك ، تزايدت تدريجياً دعوات أنصار حكومة حزب العدالة إلى أن استرشاد السياسة التركية فى عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد ، تمثل تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية ، وتتمثل عناصرها الأساسية فى :

1- أهمية التنسيق الأمنى ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع ، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية ، لكن فى إطار التوظيف الصحيح لعناصر القوة التركية .
2- تغليب الحوار السياسى والمبادرات الدبلوماسية فى معالجة الأزمات ، ورفض سياسات الحصار والعزل ، وتشجيع سياسات الانخراط الايجابى .
3- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد فى إطار تعزيز التعايش الثقافى .
4- العمل على تنشيط الدور التركى فى المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
5- الاهتمام بالمدخل الاقتصادى لمعالجة الخلافات ، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة .

وقد جسدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية الالتزام بنهج توفيقى توازنى على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية ، بين التركيز على المصالح التركية من جهة ، وإعادة صياغتها وتقديمها بما يتناسب مع مكانة تركيا الحقيقية فى الوقت الحاضر وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الاقليمية المتعددة من جهة أخرى ، وبين السعى لتعزيز استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل من ناحية ، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى فى المنطقة من ناحية أخرى إلا أن قيام الثورات العربية فى تونس ثم مصر أضفى على علاقة تركيا السياسية بمصر تغيراً اختلف من بداية حركات وثورات الربيع العربى تبعاً للمتغيرات التى طرأت على الأوضاع الداخلية لهذه الدول وخاصة مصر .

أولا : الموقف التركى حيال الثورات العربية

1- مع بداية أحداث الربيع العربى

شكلت الأحداث التى عرفتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ، وتسارعها خصوصاً ما سمى بالربيع العربى وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة ، امتحاناً صعباً لتركيا حيث برز أمامها تحديان رئيسيان :

- **الأول : يكمن فى كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة فى المنطقة وبين واجب دعم الربيع العربى خصوصاً وأن تركيا تسوق نفسها كاحدى الديمقراطيات الرائدة وكأنموذج إسلامى واقتصادى يمكن تعميمه فى الدول العربية .**
- **الثانى : فيتعلق بموازين القوى الاقليمية حيث يمكن للربيع العربى أن يفرز قوى اقليمية جديدة منافسة لها كمصر التى تعد أكبر دولة عربية لها من المقومات ما يخولها ذلك .**

أمام كل هذه التحديات والإمكانيات التى رافقت الربيع العربى فإن السلوك السياسى التركى بدأ تدريجياً وبشكل سريع فى التحول من طبيعته التعاونية والحميمية ، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل فى الشئون الداخلية للدول ([1]) .

وبشكل عام ، لم تتعامل تركيا من خلال معيار ثابت مع الثورات العربية ، بل اتخذت مواقف تصل أحياناً إلى التناقض ، والقفز من ضفة ألى الضفة الأخرى . ففى بداية الأحداث فى تونس اتخذت تركيا موقفاً حذراً ، تطور نسبياً مع انتقال شرارة الثورة إلى مصر ، حيث انضمت أنقرة إلى المطالبات الدولية فى دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات ، والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل ، فى خطاب أردوغان أمام البرلمان التركى فى بداية فبراير 2011 ، وهو ما يعد تحولاً نوعياً فى السياسة التركية نحو التدخل المباشر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطنى لتركيا ، وسابقة فى العلاقات بين القوى الرئيسية فى المنطقة([2]) .

---

[1]) إياد عبد الكريم ... : الموقف الاقلميى من التغيير فى المنطقة العربية (تركيا ، نموذجاً) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد .

[2]) إياد عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره .

ولكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية فى ليبيا ، فقد عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكرى بقيادة فرنسا ثم الناتو ، وبدت تركيا أقرب إلى تبنى مدخل الإسهام فى جهود الإغاثة الإنسانية ، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفى الصراع لأداء دور الوسيط . وجاء الموقف التركى أكثر حذراً فى حالة البحرين ، واكتفت بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس ، والدعوة للإصلاح دون انتقاد مباشر للنظام البحرينى ، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح فى الوقت ذاته ، مع التحذير من مخاطر الانقسام السنى/الشيعى فى المنطقة . وبالمثل ، تراجع بروز الدور التركى فى الحالة اليمنية ، حيث تجنبت التدخل المباشر ، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطى ، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية .

وأخيراً تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً فى التعامل مع تطورات الأوضاع فى سورية ، يجمع فى بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة ، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمنى لهم ولمطالبهم من جهة أخرى ، مع تنشيط دور المجتمع المدنى التركى فى استضافة أنشطتهم على الأراضى التركية ، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحى عن السلطة ([1]) .

ثانيا : دوافع التدخل التركى حيال الثورات العربية

تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" فى التعامل مع أحداث المنطقة المستجدة ، إذ أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة .

أولها: أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته .

وثانيهما: أن التكيف التركى مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا فى المنطقة على الصعيد السياسى والاقتصادي والأمنى ([2]) .

---

[1]) محمد الحليفى : تركيا والربيع العربى : التحولات الدراماتيكية فى السياسة الخارجية ، صحيفة القدس ، العدد الصادر 2013/3/12

[2]) محمد نور الدين : العودة إلى التوازن ممكنة ؟ ، جريدة الخليج ، العدد الصادر فى 2012/1/25 .

وعلى هذا الأساس يمكن رصد أبرز دوافع المواقف التركية حيال التغييرات التى شهدتها المنطقة العربية على النحو الآتى :

- دوافع سياسية

وفرت الثورات مجالاً لنشاط تركيا فى طرح دورها كطرف ثالث ووسيط فى معالجة الخلافات العربية الداخلية ، ومحاولة الحد من امتداداتها الاقليمية والتدخلات الدولية فيها ، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسى ، سواء فى صورة الضغط السياسى بدرجات متفاوتة على الحكومات ، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما فى حالة سوريا وبدرجة اقل ليبيا) . ظهر هذا المنهج التركى بوضوح حينما أعلن رئيس الوزراء التركى "أوردغان" فى 7 أبريل 2011 ، عن خريطة طريق "لمعالجة الوضع فى ليبيا" من خلال ثلاثة محاور هى :

1- **وقف فورى لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها .**
2- **تشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع .**
3- **إطلاق فورى لعملية شاملة للتحول الديمقراطى تستوعب جميع الأطراف) ([1]) .**

سعت تركيا إلى تأسيس علاقات قوية مع تلك الدول ، قد عبر ذلك مستشار رئيس الوزراء التركى "ابراهيم كالين" ، إذ أكد أنه على عكس مما يرى البعض . فإن التغييرات فى منطقة الشرق الأوسط ستعزز الدور السياسى لتركيا ، وستخرج تركيا رابحة فى إطار عالم عربى أكثر ديمقراطية ، معبراً عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من التغيرات الدراماتيكية التى شهدتها المنطقة ، لأن أنقرة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركى فى المنطقة . هذا الدور يقوم فى مرحلة ما بعد "الربيع العربى" على ركيزتين أساسيتين :

الأولى : أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة ، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطى فى الدول العربية وتعميق الفهم العربى لمفهوم العلمانية حتى ولو تطلب الأمر مواجهة ومنافسة قوى اقليمية أخرى تسير ضد هذا التوجه وأبرزها إيران .

[1]) صلاح سالم : أثر الثورة المصرية فى المحيط العربى والبيئة الاقليمية ، مجلة شئون عربية ، العدد 145 ، ربيع 2011 .

ثانيا : التركيز على مفهوم الدبلوماسية والقوة الناعمة من أجل تعميق التعاون الاقتصادى والدبلوماسى والثقافى، بما يضمن مصالح تركيا فى أن تتحول إلى قوى اقليمية كبرى، وهى لذلك بدأت بإنشاء شبكة علاقات اقتصادية كبيرة مع تلك الدول . ([1])

- دوافع اقتصادية

تنامى الدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة بشكل أفضى إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ فى دول المشرق العربى ، والى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية هامة معها ، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية ، وألغت تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن ، وتمكنت من تعزيز التعاون الاقتصادى مع معظم بلدان المشرق العربى ، وشكل كل ذلك نقطة تحول مفصلية فى السياسة التركية حيال البلدان العربية ([2]) .

تواجه تركيا حاليا خسائر اقتصادية فى علاقاتها مع الدول التى شهدت ثورات ، حيث أسهمت تلك الأحداث التى شهدتها دول "الربيع العربى" فى تراجع اجمالى صادرات تركيا إليها بنسبة 13% ، لذلك تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها التركية لدول المنطقة ، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التى قد تؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد التركى فضلاً عن التداعيات الاقتصادية للثورات العربية ، لا سيما فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التى أبرمتها مع عدد من الدول العربية ، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر ، وليبيا ، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا ، وهى الاتفاقية التى علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركى من أحداث الثورة السورية ، كذلك خشية تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالميا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة ، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز فى الميزان التجارى ، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية من الخارج ([3]) .

---

[1]) نزار عبد القادر : الربيع العربى والبركان السورى ، نحو سايكس بيكو جديد ، مطبعة شمص ، بيروت ، 2012 .
[2]) إياد عبد الكريم : مرجع سبق ذكره .
[3]) نفس المرجع السابق .

ومن ناحية أخرى ، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركى مساهم فى إنقاذ اقتصادات هذه الدول ، فى إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعى تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها .

بشكل عام يمكن القول أن مواقف تركيا حيال الثورات العربية قد تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية فى المنطقة التى شهدت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية التركية العربية بفعل فاعلية استراتيجية تركيا الخاصة بعمليات "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلاً عن آية "برامج أيديولوجية" ، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية الجديدة" لأنقرة ، وهذا ما انعكس فى مواقف تركيا المتغيرة من ثورات "الربيع العربى" .

- دوافع أمنية

لعبت الدوافع الأمنية دوراً أساسياً فى تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة ، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهوم مغاير للأمن التركى ، ينطلق من أن الجوار الاقليمى ليس بالضرورة أن يكون مصدراً لتهديدات الأمن القومى ، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التى يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركى .

كذلك كان للدافع الأمنى دوراً أساسياً فى تحديد المقاربة التركية حيال اثورات العربية ، حيث انطلقت تركيا من حقيقة مؤداها أن استمرار الاحتجاجات والثورات قد تؤثر فى مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية فى المنطقة بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لإنخراط تركيا فى تفاعلات منطقة الشرق الأوسط ، إذ بدأت الأزمات التى شهدتها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر فى ليبيا بشكل خاص ، وذلك فى إطار المشاركة التركية فى حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية . كما أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضى السورية ، فى حالة تدهور الأوضاع فيها ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضى التركية . ورغم نفى الأتراك هذه الأنباء ، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة ، حيث تمثل بشكل أو أخر إعادة استدعاء للأمور الأمنية التركية فى مرحلة

ما قبل العدالة والتنمية . كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية فى المنطقة ، والاضطرار للمشاركة فى هذه الترتيبات بشكل أو بآخر ([1]) .

ارتبطت هذه الرؤية بالخبرة التركية من حرب الخليج الأولى عام 1991 ، ومناخ عدم الاستقرار الذى ساد المنطقة وقتذاك ، بما أثمر عن خسائر اقتصادية ضخمة وتداعيات أمنية لا زالت تعانى منها والخاص بتزايد هجمات حزب العمال الكردستانى على الأهداف والمراكز الحيوية التركية ، هذا فضلاً عن تزايد الدور الإيرانى فى العراق ، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة . وعليه فقد لعبت الاعتبارات الأمنية دوراً أساسياً فى صوغ الموقف التركى حيال كل من البحرين واليمن ، حيث برز المحدد الأمنى فى تشكيل السياسات التركية حيال هذين الملفين ، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة فى هاتين الدولتين إلى صراع طائفى ومذهبى يكون له امتدادات اقليمية ، لاسيما فى ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسة والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج العربى من جانب وإيران من جانب آخر بل بين إيران من جهة وتركيا من جهة أخرى خاصة بعد توثيق العلاقات التركية مع بلدان الخليج العربى لعل أبرزها السعودية وقطر ([2]) .

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية ، وذلك فى ظل تنامى التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا فى ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا لحوالى 877 كم ، وسعى أكراد سوريا إلى تأسيس اقليم حكم ذاتى على غرار اقليم كردستان العراق . كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضى التركية ، وبدأ القلق التركى واضحاً من تداعيات هذه الأزمة بملفاتها السياسية والاجتماعية على الوضع الداخلى فى تركيا ، وايضا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمنى عن السيطرة ، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث فى ليبيا ([3]).

---

[1]) إياد عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره .
[2]) نزار عبد القادر : الورطة السورية والعلاقات التركية الإيرانية ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد الصادر بتاريخ 2011/6/9 .
[3]) نزار عبد القادر :مرجع سبق ذكره

كما أن الدافع الأمنى وقف أيضاً وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة فى مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير ، لاسيما بعد وصول الرئيس محمد مرسى إلى السلطة ، وذلك من أجل تأسيس محور "القاهرة – أنقرة " سعياً إلى مواجهة التحديات السياسية والأمنية التى تحيط بالمنطقة.

ثالثاً : الموقف التركى عقب الثورة المصرية فى 2015/1/25

وعقب قيام ثورة 25 يناير 2011 فيما يتعلق بالشأن الاقتصادى لم يتغير المشهد عما سبقه، فقد كانت العلاقات الاقتصادية محور اهتمام تركيا ، وعلى عكس الشائع فالعلاقات بدأت وترسخت بعهد الرئيس مبارك وكان مسار مصر منذ 2005 اقتصادياً مع تركيا فى تصاعد بلغ قمته عام 2010 مع زيارة وزير التجارة التركى نيهات أورجون وشملت 100 من رجال الأعمال الأتراك وأسست لما تلى 2011 من علاقات تجارية وكذلك اتفاقيات أهمها اتفاق استخراج النفط الصخرى عام 2010 واتفاق إنشاء مجمع صناعى تركى للأجهزة الكهربائية ومنطقة بولاريس الصناعية الكبرى فى السادس من أكتوبر والتى نقلت الصناعات التركية من شرق أوروبا إلى مصر وغير ذلك من العلاقات الاقتصادية الكبيرة.

فلغة رجال الأعمال حكمت القرار الاقتصادى منذ 2005 إلى 2013 ، فالتجارة والاستثمار منفصلتان عن تغيير الأنظمة ، حيث كانت إتجاهات حكومة د0 قنديل هى مزيد من الارتباط ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإستكمال نفس المسار القديم لحكومة د0 نظيف كما نرى فى أمثلة اتفاقية الخدمات المشتركة بين البلدين فى فبراير 2013 وإتفاقيتى النقل البحرى والسكك الحديدة فى 12 يونيو 2013 بخلاف ستة اتفاقيات فى مجالات الجمارك والموانىء وإدارتها ، وتطوير المناطق الحضرية ترافقت مع زيارة أردوغان إلى القاهرة فى نوفمبر 2013 0

رابعاً : العلاقات السياسية المصرية التركية بعد ثورة 2013/6/30

رغم قوة العلاقات المصرية التركية قبل وبعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية منذ عام 1976 وحتى عام 2013 الا انه بعد ثورة 30 يونية 2013 شهدت هذه العلاقات أزمة حقيقية بعد التوتر السياسى الذى حدث بين البلدين مما أدى إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسى بين البلدين لأسباب سياسية كذلك أدى هذا التوتر السياسى إلى عدم تجديد مصر لاتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو) والتى أبرمت من 23 أبريل 2012 ولمدة ثلاث سنوات بين مصر وتركيا بشأن التعاون فى مجال النقل البرى بالترانزيت والتى انتهت فعليا فى 23 ابريل 2015 ويثار فى هذا الصدد الإشكالية الجدلية بين علاقة السياسة الخارجية وإرتباطها بالعلاقات الاقتصادية

ومدى تأثير المصالح الاقتصادية المشتركة وضرورة استمرارها رغم العقبات التى تعترض سير السياسة الخارجية. مما سنتعرض له بالتفصيل فى الجزء الأخير من هذه الدراسة والذى سيتناول الخاتمة والنتائج والتوصيات فى إطار مبدأ الحفاظ على المصالح المشتركة.

الفصل الثانى
تطور العلاقات الاقتصادية المصرية التركية

الملامح العامة للعلاقات الاقتصادية المصرية التركية

قبل العمل على تقييم اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا يستلزم الأمر دراسة بعض نتائج هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى ولذلك سنتعرض فى هذا الجزء لتحليل آثار هذه الاتفاقية على حجم الاستثمارات التركية التى تدفقت على مصر ومن ثم حجم فرص العمالة التى وفرتها هذه الاستثمارات والقطاعات التى اهتمت بها الاستثمارات التركية هذا من ناحية القطاعات الانتاجية ، كذلك تحليل موقف الاستثمار التركى فى مصر فى مجال الخدمات وخاصة فى قطاع السياحة ، وقطاعات الخدمات التجارية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كذلك قطاع الانشاءات .

أولا- الملامح العامة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والمساهمة التركية

لقد اهتمت مصر كثيراً بالاستثمار الأجنبى المباشر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين ، وبعد تبنيها لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ، الذى وافقت عليه مع صندوق النقد الدولى ، لذا اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة فى الإصلاح المالى والاقتصادى والتى استهدفت رفع كفاءة النظام المالى والمصرفى وتوسيع قاعدة الملكية باعتماد مجموعة من الإصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية ، وكثفت مصر جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية فى ظل قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (8) لعام 1997 ، وقانون الشركات رقم (159) لعام 1981 وتعديلاتهما . ومن خلال عمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كمراقب ومنظم رسمى لكافة عمليات إنشاء الشركات والتراخيص الخاضعة لكلا القانونين .

وقد جاءت خريطة الاستثمارات المصرية متمركزة فى فترة ما قبل ثورة 2011/1/25 حول الشريك الأوروبى باعتباره أكبر المستثمرين فى مصر ، وفى فترة ما بعد الثورة وحتى نهاية 2014 شهدت مصر محاولات عديدة لتوسيع الدائرة الاستثمارية يأتى على رأسها تعديل قانون الاستثمار رقم (8) لسنة 1997 .

وإصدار قانون جديد ينظم الاستثمار سيعيد تقسيم المناطق الاستثمارية إلى فئات أكثر توافقاً مع واقع الاستثمار فى مصر ، بالإضافة إلى قيامه بإنشاء هيئة جديدة للترويج للاستثمارات.

وتنص المادة (23) من القانون الجديد على أنه : لمجلس الوزراء تقرير حوافز وإعفاءات ضريبية إضافية للشركات بناء على مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ، للشركات ذات الشهرة العالمية والتى تهدف إلى جعل توطنها الرئيسى فى مصر للإنتاج وتغطية الأسواق المجاورة ، والشركات والمنشآت العاملة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والتقنية الحديثة والمتطورة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ويوضح الجدول رقم (1) تطور الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى الفترة من 2008/2007 وحتى 2014/2013 حيث حققت الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى مصر أعلى معدلاتها فى عام 2008/2007 لتسجل 14.3 مليون دولار واتجه إلى الانخفاض بعد ذلك واعتباراً من عام الأزمة الاقتصادية الكبرى فى 2009/2008 حيث لم يتعد صافى الاستثمارات الأجنبية فى مصر 6.7 مليون دولار فى العام 2010/2009 وهذا العام السابق على ثورة 2011/1/25 ثم استمر الانخفاض التدريجى حتى وصل 4.4 مليون دولار تقريبا فى العام 2014/2013 .

أما بالنسبة للاستثمارات التركية فى مصر ، وكما تظهر فى الجدول رقم (1) وطبقا لاحصائيات البنك المركزى المصرى ، فقد سجلت هذه الاستثمارات 14.3 مليون دولار فى عام 2008/2007 واستمر فى الارتفاع اعتباراً من عام 2009/2008 حيث وصلت إلى 69 مليون دولار ثم بدأ فى الانخفاض التدريجى بعد ذلك إلى أن وصلت 12.5 مليون دولار فى العام 2012/2011 وهو عام ثورة 2011/1/25 ومع تولى د. محمد مرسى الحكم ارتفع حجم صافى الاستثمارات التركية ارتفاعاً ملحوظاً حيث سجل 169 مليون دولار انخفض بعدها انخفاضاً حاداً فى العام 2014/2013 بعد عزل د. محمد مرسى عن حكم مصر حيث وصل 31 مليون دولار فى هذا العام .

وبحساب نسبة مساهمة الاستثمارات التركية إلى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر فى الفترة 2008/2007 وحتى 2014/2013 نجد أنها لم تتعد حتى فى أعلى مستوياتها 4.5% (وهو العام 2013/2012) .

نلاحظ من البيانات السابقة الخاصة بالتدفق الاستثمارى التركى أن الفترات التى زاد فيها التدفق الاستثمارى التركى إلى مصر قد ارتبط بتوطيد العلاقات الدبلوماسية المصرية التركية ،

حيث أن أعلى زيادة تحققت فى العقد الأول من الألفية الثانية ارتبطت بتوقيع اتفاقية تحرير التجارة بين مصر وتركيا فى ديسمبر 2005 حيث سجل التدفق فى السنة التالية 60 مليون دولار .

أما أكبر زيادة وهى التى حدثت فى العقد الثانى من الألفية الثانية لتسجل 169.2 مليون دولار عام 2013/2012 ، فقد تزامنت هذه الزيادة مع توطيد العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا مرة أخرى وتوقيع اتفاقية الرورو البحرية فى مارس 2012 ، لتسهيل نقل صادرات البلدين ، لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى 29 أبريل 2015 وأيضا فى تلك السنة تم إرسال الكثير من الوفود والبعثات التجارية إلى تركيا لجذب الاستثمار .

جدول رقم (1)

مساهمة الاستثمارات التركية فى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

خلال الفترة من عام 2008/2007 حتى عام 2014/2013

(بالمليون دولار)

البيان/السنوات	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة	13236.5	8113.4	6758.2	2188.6	3982.2	3753.3	4119.3
الاستثمارات التركية	14.3	69.0	25.4	27.2	12.5	169.2	31.0
نسبة الاستثمارات التركية إلى صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة	%0.10	%0.85	%0.37	%1.24	%0.31	%4.50	%0.75

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، العدد رقم (165) ، ديسمبر 2010 . والعدد رقم (217) ، أبريل 2015 .

ثانيا : المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

1- المساهمة التركية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكما تظهر فى الجدول رقم (2) إلى أن عدد الشركات المؤسسة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الفترة من 2007/7/1/1 حتى 2014/11/30 (40شركة) برأسمال مصدر 2.02 مليون دولار ، فى حين يبلغ اجمالى المساهمة التركية فى رأس المال المصدر 1.86 مليون دولار مما يعنى أن المساهمة التركية حققت ما يقارب 92% من رأس المال المصدر . كما يبلغ اجمالى فرص العمل 298 فرصة عمل .

<u>وبالنسبة للقطاعات الفرعية</u>

أ- يبلغ نصيب قطاع تكنولوجيا المعلومات 1.8 مليون دولار من التدفق فى رأس المال المصدر بمساهمة تركية 1.65 مليون دولار بنسبة 91.5% من اجمالى رأس المال المصدر ، كما تبلغ عدد الشركات (32 شركة) تتيح 267 فرصة عمل .

ب- وبالنسبة لقطاع خدمات تكنولوجيا النظم فإن عدد الشركات بلغ (8 شركات) برأسمال اجمالى مصدر 0.21 مليون دولار فى حين بلغ نصيب الاستثمار التركى بها 0.021 مليون دولار أى بنسبة مساهمة 100% ويعمل فى هذه الشركات 31 عامل .

جدول رقم (2)

المساهمة التركية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

فى الفترة من 2007/1/1 – 2014/11/30

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق فى رأس المال المصدر	المساهمة التركية فى رأس المال المصدر	نسبة المساهمة التركية (%)	فرص العمالة
تكنولوجيا المعلومات	32	1.80	1.65	91.6	267
خدمات تكنولوجيا النظم	8	0.21	0.21	100	31
اجمالى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	40	2.02	1.86	92.08	298

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

2- المساهمة التركية فى قطاع الإنشاءات

يشتمل قطاع الإنشاءات على القطاعات الفرعية وهى :

- **المقاولات والتنمية العمرانية والعقارية .**
- **الإسكان .**
- **البنية الأساسية .**

بالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن إجمالى عدد الشركات المؤسسة فى هذا القطاع يبلغ (26) مؤسسة بإجمالى رأس مال مصدر 7.36 مليون دولار يساهم فيها الاستثمار التركى بـ 4.33 مليون دولار بنسبة مساهمة (58.8%) وتتيح 328 فرصة عمل .

<u>وبالنسبة للقطاعات الفرعية</u>

- **قطاع المقاولات : عدد الشركات المؤسسة (16) بتدفق رأسمال مصدر 4.96 مليون دولار ، ومساهمة الاستثمار التركى بلغت فى قطاع المقاولات 2.42 مليون دولار بنسبة (48.8%) ، وفرص للعمالة تقدر بـ 191 فرصة .**

- **قطاع التنمية العمرانية والعقارية : عدد الشركات المؤسسة (8) برأسمال مال مصدر قدره 2.30 مليون دولار ، نصيب الاستثمار التركى 1.80 مليون دولار بنسبة (78.3%) ، وفرص عمل متاحة قدرها 96 .**

- **قطاع الإسكان : أسست شركة واحدة ورأس مال مصدر 0.05 مليون دولار تشترك تركيا بـ 0.05 مليون دولار أى أن نسبة المساهمة التركية (100%) ، واتاحة 9 فرص عمل .**

- **قطاع البنية الأساسية : أسست شركة واحدة ورأس مال مصدر بـ 0.05 مليون دولار ، وتشترك تركيا بـ 0.05 مليون دولار أى نسبة المساهمة 100% وإتاحة 32 فرصة عمل .**

جدول رقم (3)

المساهمة التركية فى قطاع شركات قطاع الانشاءات

فى الفترة من 2007/1/1 – 2014/11/30

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق فى رأس المال المصدر	المساهمة التركية فى رأس المال المصدر	نسبة المساهمة التركية (%)	فرص العمالة
المقاولات	16	4.96	2.42	48.8	191
تنمية عمرانية وعقارية	8	2.30	1.80	78.3	96
الاسكان	1	0.05	0.05	100	9
البنية الاساسية	1	0.05	0.05	100	32
اجمالى قطاع الانشاءات	26	7.36	4.33	58.8	328

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

3- المساهمة التركية فى شركات القطاعات الخدمية

بالنظر إلى الجدول رقم (4) إن اجمالى الشركات المؤسسة فى القطاعات الخدمية (146) شركة برأسمال مصدر 38.52 مليون دولار منها 31.75 مليون دولار يساهم بها الاستثمار التركى أى بنسبة (82.4%) واتاحة 1097 فرصة عمل .

القطاعات الفرعية

- **خدمات تجارية : 90 شركة برأسمال 28.98 مليون دولار بمساهمة تركية 24.96 مليون دولار أى بنسبة (86.7%) واتاحة 660 فرصة عمل .**
- **خدمات تعليمية : عدد (7) شركات بتدفق رأسمال مصدر 4.40 مليون دولار ، وتبلغ المساهمة التركية 4.30 مليون دولار بنسبة (97.7%) ، و60 فرص عمل متاحة .**
- **خدمات طبية وعلاجية : شركتان ورأسمال مصدر 2.17 مليون دولار يساهم الاستثمار التركى بـ 0.54 مليون دولار أى بنسبة (24.8%) ، و15 فرص عمل متاحة .**

- **خدمات عامة : 24 شركة مؤسسة برأسمال مصدر 1.14 مليون دولار تساهم تركيا فيها بمبلغ 0.78 مليون دولار بنسبة (68.4%) وفرص عمل متاحة 173 .**
- **نقل ومواصلات : 5 شركات برأسمال مصدر 0.70 مليون دولار بمساهمة تركية 33 مليون بنسبة مساهمة (47.1%) ، و14 فرصة عمل .**
- **بيوت خبرة واستشارات : عدد 6 شركات مؤسسة برأسمال مصدر 0.58 مليون دولار بمساهمة تركية 0.039 مليون دولار أى بنسبة (67.2%) ، و36 فرصة عمل .**
- **صحافة وإعلام وإنتاج فنى : عدد 8 شركات برأسمال مصدر 0.22 بمساهمة تركية 0.30 مليون دولار بنسبة (93.7%) و65 فرصة عمل .**
- **خدمات بترولية : 4 شركات مؤسسة برأسمال مصدر قدره 0.022 مليون دولار ، ومساهمة تركية 0.15 مليون دولار أى بنسبة (68.1%) و74 فرصة عمل .**

ويلاحظ من التحليل السابق أن النصيب الأكبر من عدد الشركات ورؤوس الأموال المصدرة يذهب إلى الخدمات التجارية ، وبالتالى فإن نصيب تركيا من هذه الشركات واستثماراتها وكذلك فرص العمل المتاحة هى الأكبر فى هذا القطاع .

جدول رقم (4)

المساهمة التركية فى شركات القطاعات الخدمية

خلال الفترة من عام 2008/2007 حتى عام 2014/2013

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق فى رأس المال المصدر	المساهمة التركية فى رأس المال المصدر	نسبة المساهمة التركية (%)	فرص العمالة
خدمات تجارية	90	28.98	24.96	86.1	660
خدمات تعليمية	7	4.40	4.30	97.7	60
خدمات طبية وعلاجية	2	2.17	0.54	24.9	15
خدمات عامة	24	1.14	0.78	68.4	173
نقل ومواصلات	5	0.70	0.33	47.1	14
بيوت خبرة واستشارات	6	0.58	0.39	67.2	36
صحافة وإعلام وإنتاج فنى	8	0.32	0.30	93.8	65
خدمات بترولية	4	0.22	0.15	68.2	74
اجمالى الخدمية	146	38.52	31.75	82.4	1097

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

4- المساهمة التركية فى القطاع الزراعى

وكما يتضح من الجدول رقم (5) أن اجمالى عدد الشركات المؤسسة فى القطاع الزراعى 16 شركة باجمالى رأس مال مصدر 2.91 مليون دولار ، تساهم فيها تركيا بـ1.28 مليون دولار بما نسبته(43.5%) ويتيح 168 فرصة عمل .

<u>أما بالنسبة للقطاعات الفرعية</u>

فنلاحظ أن عدد الشركات المؤسسة فى قطاع الإنتاج الحيوانى والثروة السمكية تبلغ 4 شركات وبرأسمال مصدر قدره 1.65 مليون دولار ، ويبلغ نصيب تركيا من رأس المال المصدر 0.27 مليون دولار وبنسبة (16.3%) و64 فرصة عمل متاحة.

أما قطاع الاستصلاح واستزراع الأراضي فيبلغ عدد الشركات المؤسسة 12 شركة برأسمال مصدر 1.27 مليون دولار ، ومساهمة تركيا 1.02 مليون دولار بما نسبته (80.3%) ويتيح 104 فرصة عمل.

5- المساهمة التركية فى القطاع الصناعى.

يوضح الجدول (6) أن اجمالى عدد الشركات المؤسسة فى القطاع الصناعى 171 شركة برأسمال مصدر قدره 254.42 مليون دولار ، وتساهم تركيا بـ 219.19 مليون دولار وبنسبة (86.1%) وفرص عماله متاحة 302300 موزعة على القطاعات الفرعية كما يلى:-

<u>القطاعات الفرعية</u>

- الغزل والنسيج

يبلغ عدد الشركات المؤسسة فى هذا القطاع 61 شركة برأسمالي مصدر132.73 مليون دولار ، تساهم فيها تركيا بـ 125.90 مليون دولار بما نسبته (94.8%) واتاحة 25777 فرصة عمل .

- الكيماوية

عدد الشركات المؤسسة 39 شركة برأسمال مصدر 88.27 مليون دولار ، ويبلغ نصيب تركيا فيها 63.68 مليون دولار بنسبة مساهمة (72.1%) و2255 فرص عمل متاحة .

- هندسية

عدد الشركات المؤسسة 22 شركة برأسمال مصدر 18.00 مليون دولار ، وتساهم تركيا بـ16.88 مليون دولار أى بنسبة (93.7%) و673 فرص عمل متاحة.

- الغذائية

عدد الشركات المؤسسة 16 شركة برأسمال مصدر 8.35 مليون دولار ، ومساهمة تركية 7.75 مليون دولار بما نسبته (89.2%) و944 فرص عمل متاحة .

- المعدنية

عدد الشركات المؤسسة 23 شركة برأسمال مصدر 3.96 مليون دولار ، ومساهمة تركية 2.82 مليون دولار بنسبة (71.1%) ، و269 فرص عماله متاحة .

- التعدين

شركة واحدة برأسمال قدره 1.75 مليون دولار ، ومساهمة تركية 1.13مليون دولار وبنسبة مساهمة (64.5%).

- الخشبية

عدد الشركات المؤسسة 7 شركات برأسمال مصدر 1.36 مليون دولار ، ومساهمة تركيا 1.22 مليون دولار بنسبة (89.7%) و252 فرص عمل متاحة.

جدول رقم (5)

المساهمة التركية فى القطاع الزراعى

فى الفترة من 2007/1/1 –2014/11/30

القيمة بالمليون دولار

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق فى رأسمال	المساهمة التركية	المساهمة التركية (%)	فرص العمالة
الإنتاج الحيواني والدواجن والثروة السمكية	4	1.65	0.27	16.3	64
الاستصلاح واستزراع الأراضي	12	1.27	1.52	80.3	104
اجمالى الزراعيين	16	2.91	1.28	43.9	168

جدول رقم (6)

المساهمة التركية فى القطاع الصناعي

فى الفترة من 2007/1/1 –2015/11/30

القيمة بالمليون دولار

القطاع	عدد الشركات	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة تركيا	نسبة المساهمة التركية (%)	فرص العمالة
الغزل والنسيج	61	132.73	125.90	94.8	25777
الكيماوية	39	88.27	63.68	72.1	2255
الهندسية	22	18.5	16.88	93.7	673
الغذائية	16	8.35	7.45	89.2	994
المعدنية	23	3.96	2.82	71.2	269
التعدين	1	1.75	1.13	64.5	–
الخشبية	7	1.36	1.22	89.7	252
مواد البناء	1	0.01	0.10	–	4
الدوائية	1	0.00	0.00	–	6
اجمالى الصناعات	171	254.42	219.19	86.1	30230
اجمالى تركيا	422	341.85	285.99	83.6	33158

الخلاصة

- **نخلص من ذلك أن اجمالى الشركات المؤسسة فى مختلف القطاعات الاقتصادية خدمية ومادية يبلغ 422 شركة برأسمال مصدر 341.85 مليون دولار ، منها 285.99 مليون دولار مساهمة الجانب التركى وبنسبة (83.6%) ، وأن أجمالى فرص العمل فى جميع القطاعات هو 33158 فرصة عمل.**
- **وأن النسبة الغالبة من الاستثمارات التركية تتجه إلى القطاع الصناعى حيث تبلغ 76.6% من جملة الاستثمارات التركية.**
- **وأن قطاع الغزل والنسيج يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات التركية فى القطاع الصناعى بنسبة 57.4% كذلك فإن فرص العمل المتاحة هى الأكبر فى قطاع الغزل والنسيج حيث تستحوذ على 302300 ألف عامل من جملة العمالة المتاحة وهى 33158 ألف عامل بنسبة 91%.**
- **ويلى قطاع الغزل والنسيج سواء فى عدد الشركات أو فى قيمة المساهمة التركية من جملة الاستثمار التركى . قطاعى الصناعات الكيماوية بنسبة 29% والهندسية بنسبة 7.7% .**

ثالثا: المساهمة التركية فى القطاع السياحى

يعتبر النشاط السياحى التركى فى مصر ضعيفاً بالمقارنة بالأنشطة التركية الأخرى مثل الأنشطة الصناعية أو الخدمية .

ورغم أن مساهمة الاستثمارات التركية فى القطاع السياحى تعتبر كبيرة نسبياً حيث أنها تصل الى حوالى 75% إلا أن عدد السائحين الأتراك لا يتجاوز 0.55% من اجمالى عدد السائحين القادمين الى مصر كما سيتضح لنا من الجدول رقم (7) .

جدول رقم (7)

الاستثمارات التركية فى قطاع السياحى

خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع	عدد الشركات المؤسسة	التدفق فى رأس المال المصدر	المساهمة التركية فى رأس المال المصدر	%	فرص العمالة
السياحة	23	36.63	27.58	75.3	1037
اجمالى السياحة	23	36.63	27.58	75.3	1037

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

وطبقاً للجدول رقم (7) يتضح لنا ان عدد الشركات السياحية المصرية التركية فى مصر خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014 تقدر بحوالى 23شركة ويقدر رأس المالى المصدر لها بحوالى 36.63 مليون دولار، تشارك الشركات التركية فيها بحوالى 27.58 مليون دولار أى بحوالى 75.3% من اجمالى رأس المال المصدر لهذه الشركات .

ورغم مشاركة رأس المال التركى بنسبة 75.3% فى اجمالى رأس المال المصدر للشركات السياحية التركية المصرية إلا أن التدفق السياحى التركى إلى مصر يعد ضئيلاً جداً بالمقارنة بالعديد من البلاد الأخرى وذلك بالنسبة لأعداد السياح أو عدد الليالى السياحية وذلك وفقاً للجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

عدد السياح والليالى السياحية التركية خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014

البيان/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح الأتراك	49368	52154	46081	63373	33955	58208	51662	36571
الليالى السياحية للسياح الأتراك	418717	443128	423003	616082	429772	494430	472246	285057
اجمالى عدد السياح القادمين إلى مصر	11090863	12835351	12535885	14730813	9845066	11531858	9464349	9877762
اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر	111465764	129233930	126533535	147385089	114213521	137818546	94410172	97256035
نسبة عدد السياح الأتراك إلى اجمالى عدد السياح القادمين لمصر	%0.44	%0.40	%0.36	%0.43	%0.34	%0.50	%0.55	%0.37
نسبة عدد الليالى السياحية التركية إلى اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر	%0.37	%0.34	%0.33	%0.42	%0.37	%0.36	%0.50	%0.29

المصدر : وزارة الداخلية : إدارة الجوازات والهجرة .

فطبقاً للجدول رقم (8) يتضح لنا أن عدد السياح الأتراك القادمين الى مصر كان متذبذباً خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014 .

ففى عام 2007 بلغ عدد السياح الأتراك حوالى 49 ألف و368 سائحاً ارتفع إلى 52 ألف و154 سائحاً فى عام 2008 ثم انخفض الى 33 ألف و955 سائحاً فى عام 2011 وان كان قد ارتفع فى عام 2012 الى 58 ألف سائح إلا انه سرعان ما انخفض مرة اخرى الى حوالى 36 ألف و571 سائح فى عام 2014 .

وإذا نظرنا الى نسبة السياح الاتراك الى اجمالى اعداد السائحين القادمين الى مصر فسوف يتضح لنا ان هذه النسبة ضئيلة جداً . فطبقا للجدول رقم (8) يتضح لنا ان هذه النسبة كانت44ر0% فى عام 2007 انخفضت الى 36ر0% فى عام 2009 ثم ارتفعت بعد ذلك لتسجل أعلى معدل لها 55ر0% فى عام 2013 إلا أنها سرعان ما انخفضت مرة اخرى انخفاضاً شديداً لتصل الى 37ر0% فى عام 2014 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (8) عدد الليالى السياحية للسياح الاتراك حيث انها بلغت 418 ألف و717 ليلة فى عام 2007 . ارتفعت الى 616 ألف و 82 ليلة فى عام 2012 ثم انخفضت بعد ذلك الى 472 ألف و246 ليلة فى عام 2013 وفى عام 2014 انخفضت إنخفاضاً شديداً يقدر بحوالى 68% عن عام 2007 حيث بلغت الليالى السياحية التركية فى هذا العام (2014) حوالى 285 ألف و57 ليلة .

وطبقاً للجدول رقم (8) يتضح لنا أيضا ان نسبة عدد الليالى السياحية التركية إلى اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر تعتبر ضئيلة جداً اذا أنها لم تتعدى 0.50% خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014 . فنجد انها سجلت 0.37% فى عام 2007 ارتفعت الى 0.042% فى عام 2010 ثم الى 50ر0 % فى عام 2013 وأخيراً انخفضت انخفاضاً شديداً لتصل الى أقل معدل لها خلال فترة الدراسة وتسجل 29ر0% .

ومن ثم يمكن القول ان نسبة عدد السياح الأتراك الى اجمالى عدد السائحين القادمين الى مصر تعتبر قليلة جداً وكذلك نسبة لياليهم السياحية وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى مثل فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة والجدول (رقم 9) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (9)

تطور عدد السياح القادمين الى مصر من كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة

للفترة من عام 2007 حتى عام 2014

السنة / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالى عدد السياح القادمين الى مصر	11090863	12835351	12535885	14730813	9845066	11531858	9464349	9877762
عدد السياح من فرنسا	464239	586861	551694	599363	344949	318449	191689	144766
النسبة من اجمالى عدد السياح %	4.4	4.5	4.4	4	3.5	2.8	2	1.4
عدد السياح من ايطاليا	983293	1073159	1047997	1144384	555246	718703	504110	400356
النسبة من اجمالى عدد السياح %	8.8	8.4	8.3	7.7	5.6	6.3	5.3	4
عدد السياح من ألمانيا	1085930	1202509	1202339	1328960	964599	1164556	885479	877228
النسبة من اجمالى عدد السياح %	9.8	9.3	9.6	9	9.7	10	9.6	9.8
عدد السياح من المملكة المتحدة	1055012	1201859	1346724	1455906	1034413	1011775	955344	905713
النسبة من اجمالى عدد السياح %	9.5	9.4	10.7	9.9	10.5	8.8	10	9

المصدر : وزارة الداخلية : إدارة الجوازات والهجرة0

كما يوضح لنا الجدول رقم (9) تطور عدد السائحين القادمين الى مصر من كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014 وطبقاً لهذا الجدول يتضح لنا أن عدد السائحين القادمين من دول فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة قد شهد تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الأحداث السياسية التى مرت بها مصر فى الفترة الأخيرة منذ عام 2011 وحتى عام 2014 . فطبقاً للجدول السابق نجد أن أعداد السائحين القادمين من فرنسا قد شهدت زيادة خلال القترة من عام 2007 حتى عام 2010 فقد زاد عدد السائحين من 464 ألف و239سائح فى عام 2007 إلى 586 ألف و861 سائح فى عام 2008 ثم ارتفع الى 599 ألف و 363 سائح فى عام 2010 إلا انه سرعان ما انخفض الى 344 ألف و 949 سائح فى عام 2011 واستمر فى الهبوط حتى وصل الى 144 ألف و 766 سائح فى عام 2014 بنسبة انخفاض 31% عن عام 2007 .

كذلك شهدت نسبة عدد السائحين القادمين من فرنسا الى اجمالى السائحين تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة . ففى حين شهدت هذه النسبة زيادة فى عام 2008 لتصل الى 4.5% بالمقارنة بعام 2007 نراها تنخفض فى عام 2009 لتسجل 4ر4% ثم 5ر3% فى عام 2011 ثم 2% فى عام 2013 وأخيراً سجلت 4ر1% فى عام 2014 بإنخفاض قدره 31% عن عام 2007 .

كذلك نرى ان عدد السائحين القادمين من ايطاليا كان فى تزايد خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2010 حيث سجل فى عام 2007 – 983 ألف و 293 سائح ارتفع الى مليون و 47 ألف و 977 سائح فى عام 2009 ثم الى مليون و144 ألف و 384 سائح فى عام 2010 . ونظراً للأحداث التى مرت بها مصر منذ عام 2011 بدأت أعداد السائحين القادمين من ايطاليا فى الانخفاض حتى وصل الى 400 ألف و356 سائح فى عام 2014 بإنخفاض قدره 35% عن عام 2010 .

وتعتبر نسبة السائحين القادمين من ايطاليا من اجمالى عدد السائحين فى مصر معقولة إذا إنها تراوحت ما بين 8.3% و8.8% خلال الفترة من 2007 حتى عام 2009 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى 4% فى عام 2014 .

وتعتبر كل من ألمانيا والمملكة المتحدة من الدول ذات النسب المرتفعة فى قدوم سائحيها الى مصر .

وطبقاً للجدول رقم (9) نرى ان عدد السائحين القادمين من المانيا قد سجل مليون و85 ألف و930سائحاً فى عام 2007 ارتفع الى مليون و328 ألف و 960سائحاً فى عام 2010 ثم انخفض بعد ذلك ليسجل 877 ألف و228 سائحاً بإنخفاض قدره 66% عن عام 2010 .

أما عن نسبة السياح الألمان من اجمالى السياح القادمين الى مصر فيوضح لنا الجدول السابق ان هذه النسبة كانت 8ر9% فى عام 2007 ارتفعت الى 10% فى عام 2012 ثم انخفضت قليلاً لتصل الى 8ر9% فى عام 2014 .

وأخيراً يوضح لنا الجدول رقم (9) ان عدد السائحين القادمين من المملكة المتحدة قد سجل مليون و55 ألف و12 سائحاً فى عام 2007 ارتفع الى مليون و455 ألف و906سائحاً فى عام 2010 ثم انخفض لعد ذلك ليصل الى 905 ألف و713 سائحاً فى عام 2014 بإنخفاض قدره 62% من عام 2010 .

ويوضح لنا أيضا الجدول السابق أن نسبة إعداد السائحين القادمين من المملكة المتحدة سجلت 5ر9% فى عام 2007 ارتفعت الى 5ر10% فى عام 2011 ثم انخفضت بعد ذلك لتسجل 9% فى عام 2014 .

وفيما يخص عدد الليالى السياحية للسائحين القادمين من كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة فقد شهدت هى الأخرى تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة والجدول رقم (10) يوضح لنا ذلك .

يتضح لنا من الجدول رقم (10) ان عدد الليالى السياحية للسائحين القادمين من فرنسا كانت مرتفعة خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2009 حيث سجلت 4 مليون و183 ألف و457 ليلة فى عام 2007 ارتفعت الى 6 مليون و117 ألف و383 ليلة فى عام 2008 ثم انخفضت قليلاً لتسجل 5 مليون و603 ألف و877 ليلة فى عام 2009 و5 مليون 253 و60 ليلة فى عام 2010 ثم انخفضت بشدة بعد ذلك لتصل الى مليون و112 ألف و487 ليلة فى عام 2014 بإنخفاض قدره 18% عن عام 2008 .

جدول رقم (10)

تطور الليالى السياحية للسياح القادمين من فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014

السنة / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالى عدد الليالى السياحية للسياح القادمين الى مصر	111465764	129233930	126533535	147385089	114213521	1377818546	94410172	97256035
عدد الليالى السياحية للسياح القادمين من فرنسا	4183457	6117383	5603877	5253060	3484272	3110938	1571799	1112487
النسبة من اجمالى عدد الليالى السياحية %	3.7	4.7	4.4	3.5	3	2.2	1.7	1.1
الليالى السياحية للسياح القادمين من ايطاليا	8003500	10310777	9307804	9972492	6007113	7767406	4708426	3978083
النسبة من اجمالى عدد الليالى السياحية %	7.1	7.9	7.3	6.8	5.2	5.6	5	4
الليالى السياحية للسياح القادمة من ألمانيا	11444786	14389205	13578690	14920653	11982252	15443700	9200052	9580930
النسبة من اجمالى عدد الليالى السياحية %	10.2	11.1	10.7	10.1	10.5	11.2	9.7	9.8
الليالى السياحية للسياح القادمين من المملكة المتحدة	9566588	12453529	13793273	14897900	11457106	125446883	9478503	9555676
النسبة من اجمالى عدد الليالى السياحية %	8.5	9.6	10.9	10.1	10.0	9.1	10.0	9.8

المصدر : وزارة الداخلية : إدارة الجوازات والهجرة 0

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (10) ان نسبة الليالى السياحية للسائحين الفرنسيين بالنسبة لإجمالى الليالى السياحية فى مصر لم تكن كبيرة بالمقارنة بغيرها من الدول مثل ايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة حيث سجلت هذه النسبة 3.7% فى عام 2007 ارتفعت الى 7ر4% فى عام 2008 وهو اقصى معدل لها ثم انخفضت بعد ذلك لتسجل 1ر1% فى عام 2014 .

ويوضح لنا الجدول السابق ارتفاع عدد الليالى السياحية للسائحين القادمين من ايطاليا خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2010 حيث سجلت 8 مليون و3 آلاف و500 ليلة فى عام 2007 ارتفعت الى 10 مليون و310 ألف و 777 ليلة فى عام 2009 وهو اقصى عدد لها ثم انخفضت قليلاً لتصل الى 9 مليون و972 ألف و292 ليلة فى عام 2010 ثم انخفضت بعد ذلك انخفاضاً شديداً لتصل الى 3 مليون و 978 ألف و 83 ليلة فى عام 2014 بإنخفاض قدره 5ر38% .

وفيما يخص نسبة الليالى السياحية للسياح القادمين من ايطاليا من اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر فقد سجلت هذه النسبة 9ر7% فى عام 2008 ثم انخفضت قليلاً لتصل الى 8ر6% فى عام 2010 واستمرت فى الانخفاض حتى وصلت الى 4% فى عام 2014.

ويتضح لنا من الجدول رقم (10) ان الليالى السياحية للسائحين القادمين من المانيا تعد مرتفعة بالمقارنة الليالى السياحية لكل من فرنسا وايطاليا حيث سجلت الليالى السياحية للسياح الالمان 11 مليون و444ألف و786 مليون ليله فى عام 2007 ارتفعت الى 14 مليون و389 ألف و205 ليلة فى عام 2008 واستمرت فى الارتفاع حتى وصلت الى 15 مليون و443 ألف و700 ليلة فى عام 2012 وهو أقصى عدد لها ثم انخفضت بعد ذلك لتسجل 9 مليون و580 ألف و930 ليلة فى عام 2014 بإنخفاض قدره 62% عن عام 2012 .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق ان نسبة الليالى السياحية للسائحين الالمان من اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر قد سجلت 1ر11% فى عام 2008 ارتفعت الى 2ر11% فى عام 2012 ثم انخفضت قليلاً لتصل الى 8ر9% فى عام 2014 .

وأخيراً يتضح لنا من الجدول السابق ان اجمالى عدد الليالى السياحية للسائحين القادمين من المملكة المتحدة كان فى زيادة منذ عام 2007 حتى عام 2010 حيث سجل 9 مليون و 566ألف و588 ليلة فى عام 2007 ارتفع الى 12 مليون و453 ألف و529 ليلة فى عام 2008 ثم ارتفع الى 13 مليون و793 ألف و273 ليلة فى عام 2009 واستمر فى الزيادة فى عام 2010 حيث بلغ 14 مليون و897 ألف و 900 ليلة سياحية .

وإذا كان هذا العدد قد انخفض قليلاً فى عام 2011 ليصل الى 11 مليون و457 ألف و106 ليلة إلا انه ارتفع مرة اخرى فى عام 2012 ليسجل 12 مليون و 546 ألف و883 ليلة سياحية وبعد ذلك انخفض مرة اخرى فى عام 2014 ليصل الى 9 مليون 555ألف و676 ليلة سياحية بإنخفاض قدره 64% عن عام 2010 .

وفيما يخص نسبة الليالى السياحية للسائحين القادمين من المملكة المتحدة الى اجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر فيتضح لنا من الجدول السابق ان هذه النسبة بلغت 5ر8% فى عام 2007 ارتفعت الى 9ر10% فى عام 2009 ثم انخفضت قليلاً لتصل الى 10% فى عام 2013 ثم انخفضت الى 8ر9% فى عام 2014 .

ومن الجدول السابق نستطيع القول ان المانيا تتصدر اعلى نسب الليالى السياحية بالمقارنة بكل من فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة تليها المملكة المتحدة ثم ايطاليا وأخيراً فرنسا .

وإذا أردنا مقارنة عدد السائحين والليالى السياحية للسياح الاتراك ببعض الدول مثل فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة فسوف يتضح لنا انخفاض اعداد السائحين الاتراك ولياليهم السياحية انخفاضاً كبيراً بالنسبة لهذه الدول ولغيرها من الدول الأخرى والجدول رقم (11) يوضح لنا ذلك .

جدول رقم (11)

نسبة عدد السائحين والليالى السياحية لكل من تركيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة

خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014

السنة / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة عدد السائحين %								
1- تركيا	0.44	0.40	0.36	0.43	0.34	0.50	0.55	0.37
2- فرنسا	4.1	4.5	4.4	4	3.5	2.8	2	1.4
3- ايطاليا	8.8	8.4	8.3	7.7	5.6	6.3	5.3	4
4- المانيا	9.8	9.3	9.6	9	9.7	10	9.6	9.8
5- المملكة المتحدة	9.5	9.4	10.7	9.9	10.5	8.8	10	9
نسبة الليالى السياحية %								
1- تركيا	0.37	0.34	0.33	0.42	0.37	0.36	0.50	0.29
2- فرنسا	3.7	4.7	4.4	3.5	3	2.2	1.7	1.1
3- ايطاليا	7.1	7.9	7.3	6.8	5.2	5.6	5	4
4- ألمانيا	10.2	11.1	10.7	10.1	10.5	11.2	9.7	9.8
5- المملكة المتحدة	8.5	9.6	10.9	10.1	10	9.1	10	9.8

المصدر : حسبت هذه النسب طبقا للجداول رقم (8)و(9)و(10) 0

كما يوضح لنا الجدول رقم (11) أن نسبة عدد السائحين الأتراك الى اجمالى عدد السائحين القادمين الى مصر تعد ضئيلة جداً بالمقارنة ببعض الدول الأخرى إذ أن هذه النسبة لم تتعد 0.44% فى عام 2007 بالمقارنة 1ر4% لفرنسا و8ر8% لإيطاليا و8ر9% لألمانيا و5ر9% للمملكة المتحدة .

كذلك ظلت نسبة السائحين الأتراك منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى معدل لها فى عام 2013 وهى 55ر0% مقابل 2% لفرنسا و3ر5% لايطاليا و6ر9% لألمانيا و10% للمملكة المتحدة .

وفى عام 2014 كانت نسبة السائحين الأتراك 37ر0% مقابل 4ر1% لفرنسا و4% لايطاليا و8ر9% لألمانيا و9% للمملكة المتحدة .

وفيما يخص نسبة الليالى السياحية للسائحين الأتراك نجد أيضاً ان هذه النسبة ضعيفة جداً بالمقارنة لبعض الدول الأخرى .

فطبقاً للجدول رقم (11) نجد أن هذه النسبة بلغت 37ر0% فى عام 2007 وهى نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة بنسبة 7ر3% لفرنسا و1ر7% لإيطاليا و2ر10% لألمانيا و5ر8% للمملكة المتحدة .

ولم تزد نسبة الليالى السياحية للسائحين الاتراك خلال فترة الدراسة كثيراً إذ أنها سجلت 42ر0% فى عام 2010 مقابل 5ر3% لفرنسا و8ر6% لليالى السياحية الايطالية و1ر10% لليالى السياحية لألمانيا و1ر10% لليالى السياحية للمملكة المتحدة .

ويتضح لنا أيضاً من الجدول رقم (11) أن أعلى نسبة لليالى السياحية للسائحين الأتراك كانت فى عام 2013 حيث سجلت 50ر0% مقابل 7ر1% لليالى السياحية لفرنسا و5% لليالى السياحية لإيطاليا و7ر9% لألمانيا و1ر10% لليالي السياحية للمملكة المتحدة .

أخيراً يمكن القول ان تطور السياحة التركية فى مصر لم تشهد تقدماً ملحوظاً خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2014 سواء فى عدد السياح أو الليالى السياحية حيث أنها سجلت معدلات ضعيفة للغاية بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى مثل فرنسا وايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة وهذا يتطلب زيادة الدعاية السياحية المصرية فى تركيا حتى يمكن زيادة أعداد السائحين القادمين منها فى السنوات القادمة .

الفصل الثالث
تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

مقدمة :

تكتسب العلاقات الاقتصادية الدولية بين مصر وتركيا أهمية خاصة بالنسبة لصناع السياسة فى كلا البلدين وهذا يرجع لسببين رئيسيين :

أولا : التحديات الاقتصادية والتى تتمثل فى الاتجاهات فى الاقتصاد العالمى نحو التكامل الدولى وتأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، وقد أثبتت معظم الدراسات الحديثة التأثير السلبى لمنظمة التجارة العالمية على هذه الدول بما يدفعهم نحو السعى للتخفيف من حدة هذه الآثار ([1]) على الدول المختلفة .

ثانيا : الموقع الجغرافى للدولتين بين دول البحر الأبيض المتوسط والعلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية والتى تجمعهم بما يشكل مزيجاً متنوعاً ومتسعاً ويخلق فرصاً وإمكانيات محتملة لتقوية العلاقات الاقتصادية فضلاً عن الإمكانات التى توفرها اتفاقيات برشلونة والتى تجسد العديد من الآليات .

وتفرض الأوضاع السياسية لمنطقة الشرق الأوسط حالياً وطبيعة العلاقات السياسية المتوترة بين البلدين الحاجة إلى مراجعة الجدوى الاقتصادية لاستمرار سريان منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول المكاسب الاقتصادية للدولتين فى ضوء أنهما مرتبطتان باتفاقيات مع أطراف أخرى داخل الأقليم وخارجه ؟ وهل تضمن طبيعة الاطار الزمنى ومستوى الشمولية للاتفاقية الموقعة منذ عام 2005 تحقيق المنافع الاقتصادية لمصر ؟ ، ولأى مدى تتوافر الشروط الضرورية للاقتصاد المصرى لتعظيم هذه المنافع ؟ ، ما موقف تقييم الآثار الاستكاتيكية على الاقتصاد المصرى أى ما هى إمكانيات خلق فرص للتجارة وكذلك ما إمكانيات تحويل التجارة بينهما ؟ ، وما مدى التوافق بين نتائج القياس استناداً على مؤشرات التجارة ونتائج دراسة وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع USAID ؟ وكذلك ما هى الحوافز الاقتصادية والسياسية التى تبرر استمرار هذه الاتفاقية وتجديد سريانها فى المستقبل ؟.

[1]) Yomn ElHamaky, The prospect Economic Relations between Egypt and Turkey, Firat Universities or ta Dogu Arastrumal Dergist C.1.S.1 Elazi Q 2003. pp.241 .

المبحث الأول

مصر وتركيا : دراسة مقارنة

يهتم هذا المبحث بتقييم المؤشرات الاقتصادية والأداء المؤسسى للدولتين مصر وتركيا .

1- مؤشرات الأداء الإقتصادى

يشير جدول (12) إلى أن معدل النمو الاقتصادى فى مصر عام 2013 حوالى نصف معدل النمو فى تركيا فى نفس العام . ومع ذلك فإن الناتج المحلى لتركيا يقترب من ثلاث مرات نظيره فى مصر لنفس السنة (بالأسعار الجارية). وبالأخذ فى الاعتبار الأحجام المقارنة للسكان فى الدولتين فإن متوسط دخل الفرد فى تركيا يتجاوز ثلاثة أمثال نظيره فى مصر بالأسعار الجارية . وهو ما ينطوى على حقيقة الاتساع النسبى للسوق المحلى التركى بالنسبة للسوق المصرى . ويشير نفس الجدول لأى مدى حقق مؤشر التنمية البشرية قيمة متوسطه بالنسبة لمصر وقيمة عالية بالنسبة لتركيا .

وتسجل تركيا رتبة أعلى من مصر من منظور التنافسية على مستوى الدولة (44) فى مقابل ترتيب متأخر نسبياً بالنسبة لمصر (118) ضمن 152 دولة .

وفى المقابل فإن المؤشرات المالية الرئيسية (معدل التضخم ، نسبة العجز إلى الناتج) تبرز تمايزاً واضحاً بالنسبة لتركيا وهو ما يعكس جهود الحكومة التركية بينما تعكس هذه المؤشرات بجلاء طبيعة الظروف الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد المصرى منذ عام 2011 وحتى الآن وهى حقيقة أكدتها تقارير المؤسسات المالية الدولية .

2- مؤشرات التجارة الخارجية

يبين تحليل أداء قطاع التجارة الخارجية (جدول 13) أن حصة التجارة إلى الناتج أعلى فى تركيا منها فى مصر وهو ما يعكس ديناميكية أعلى نسبياً فى أداء الصادرات التركية كما تبينها نسبة مساهمة الصادرات التركية فى اجمالى الصادرات العالمية (0.8% مقابل 0.2%) بالنسبة لمصر وكذلك معدل النمو السنوى للصادرات خلال (2010-2013) والذى يصل إلى 6.8% بالنسبة لتركيا مقابل 0.5% بالنسبة لمصر . وهذا التراجع يعكس الظروف الاقتصادية منذ ثورة 25 يناير مقارنة بالفترة السابقة عليها مباشرة حيث سجل معدل نمو الصادرات 15.8% لمصر مقابل 3.9% بالنسبة لتركيا. أضف إلى ما تقدم أن الارتفاع النسبى لمؤشر تركيز الصادرات التركية مقارنة بنفس المؤشر لمصر (0.5% مقابل 0.4%) يتزامن مع أداء تصديرى مقبول وترتيب أعلى لمؤشر التنافسية مع ارتفاع

حصة صادرات الصناعات التحويلية فى اجمالى التجارة لتسجل 78% لتركيا مقابل 49% بالنسبة لمصر عام 2013 .

ويمكن أن نعزو الأداء الأفضل نسبيا للصادرات التركية مقارنة بمصر إلى عدد من العوامل قد يكون من ضمنها تنفيذ التكيف الهيكلى وبرامج الاصلاح منذ بدايات الثمانينات . فالجدير بالملاحظة هو التخفيض الهام الذى أجرته الحكومة التركية فى معدلات التعريفة (جدول 14) وحتى سنوات حديثة فى 2012 مقارنة بما أظهره نفس الجدول من تحقيق معدلات تعريفة تقل عن مستوياتها فى مصر حيث قطعت الحكومة شوطاً فى تحرير التجارة . من الناحية الأخرى فإن مؤشرات أداء الصناعة التحويلية الذى يوضحه (جدول 15) ، يوفر دليلاً على تأسيس قاعدة صناعية متنوعة وكبيرة . ويلاحظ أن نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلى الاجمالى كمتوسط للفترة (2010-2013) تشير إلى ارتفاع نسبتها فى مصر (38.4%) مقارنة بتركيا (27.3%) ومع ذلك فإن معدل نمو القيمة المضافة الصناعية السنوية (2010-2013) لتركيا تصل إلى حوالى خمسة أمثالها فى مصر (7.4% مقابل 1.7%) . وللأسف لا تتوافر معلومات لدى الدراسة حول انتاجية العامل فى الصناعات التحويلية ولا متوسط تكلفة وحدة العمل unit labor لتفسير التباينات فى مستويات الأداء للدولتين .

3- الأداء المؤسسى

واقعياً يعتمد نجاح التعاون الاقليمى على العديد من العوامل قد يكون من بينها التقارب فى مستويات التنمية الاقتصادية ولكن من المؤكد وجود عوامل أخرى مثل كفاءة وفعالية الأطر المؤسسية ومن ثم قد يكون مفيداً ، استعراض بعض مؤشرات الأداء المؤسسى المنبثقة من تقرير التنافسية العالمى (2014-2015) ([1]) . فتوضح مؤشرات (جدول 16) التأخر النسبى لترتيب مصر مقارنة ببعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا واسرائيل ، حيث تعتلى اسرائيل مكانة متقدمة برتبة (27) مقارنة بوضع تركيا بترتيب (45) ثم تأتى مصر فى المرتبة (119) ضمن (144) دولة أجريت عليهم قياسات التقرير .

وترصد مؤشرات التقرير أن تركيا تسبق مصر نسبياً فى مرحلة التنمية حيث تقف التنمية فى مصر عند مرحلة (2) والتى تحركها الكفاءة بينما ينتقل الاقتصاد التركى من مرحلة (2) إلى

[1]) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report (1), 2014-2015 .

مرحلة (3) الموجهة بالإبداع والتكنولوجيا Innovation . ومن حيث توافر شروط محفزات الكفاءة تسبق تركيا الاقتصاد المصرى فى مستويات التعليم العالى والتدريب وكفاءة الأسواق السلعية وسوق العمل والأسواق المالية والإلمام التكنولوجى وحتى حجم الأسواق ومن حيث العوامل المحفزة على الإبداع وتوافر شروط بيئة الأعمال المعقدة والابتكار تبرز تركيا وتتفوق على مصر ولكن اسرائيل تتفوق على كلتا الدولتين .

هذه المظاهر المختلفة التى توضح التفوق النسبى لتركيا على مصر وغيرها التى ترتبط بحوافز الاستثمار الأجنبى المباشر وحمايته المرتبطة بقوانين الاستثمار الاجنبى وإنفاذ العقود وتحصيل الضرائب وحل مشاكل التعثر والإفلاس والحصول على تصاريح البناء وسهولة الحصول على الائتمان وخلافه ، مما قد يؤثر على قدرة الاقتصاديين على تحقيق منافع ديناميكية تترتب على اقامة منطقة تجارة حرة فى المستقبل . من الناحية الأخرى توضح متغيرات تقرير بيئة الأعمال استمرار تمايز تركيا واسرائيل على مصر (جدول رقم 17) ([1]) . وهكذا تؤكد التحليلات السابقة أن متغيرات الاقتصاد الكلى والأداء المؤسسى ومناخ الاستثمار فى مصر قد تفسر الارتفاع النسبى لتنافسية الاقتصاد التركى على مثيله المصرى . وهذه النتيجة تبدو متسقة مع العديد من الدراسات السابقة فى هذا المجال ([2]) .

[1]) Hanaa Kheir, El-Din and Others, The Egyptian –Turkish Free Trade Area Agreement : What are the Expected Benefits? , ECES, working paper No. 39, Dec 1999.

[2]) El-Khauaga, Laila (1994). "The competitive positions of The Turkish and Egyptian Economies in light of Regional Economic cooperation", in Hanaa-Keir-El-Din ed., Economic Cooperation in the Middle East, opportunities and challenges, conference of The Cairo Univ. Economics Department, Faculty of Economic and Political Sciences, May 14-16, 1999 (in Arabic) .

جدول رقم (12)

مؤشرات مختارة لأداء الاقتصاد القومى

Indicator in 2013	Egypt	Turkey
GDP at current prices	272,7b$	822,1b$
GDP annual growth rate(%)	2,1%	4,1%
Population	82,1 m	74,9m
GDP percapita	3,3 us$	10,9 us$
Inflation rate	9,5%	7,5%
Share of expenditure:GDP(%)	107%	107%
Budget deficit: GDP(%)	10,6%	,6%
Human development index	,682(medium human development)	,759(high human development)
Rank among 152 country(global competitiveness index)	118	44

Sources :1)world development indicators available at www.data.worldbank.org
2)Human development reports available at www.hdr.undp.org
3)global competitiveness report 2013 available at www.weforum.org

جدول رقم (13)

مؤشرات التجارة الخارجية

Indicator	Egypt	Turkey
Trade: GDP	42%	58%
Exports: world exports	,2%	,8%
Exports growth rate(average 2009-2013)	5%	11%
Export growth rate (average 2005-2009)	15.8%	3.9%
Export growth rate (average 2007-2013)	5.6%	4.6%
Share of manufacturing exports in merchandise trade 2007 2010 2013	 19% 43% 49%	 82% 79% 78%
Exports concentration index	,04	,05

Sources: 1)world development indicators available at www.data.worldbank.org
2) Trade map www.Trademap .org

جدول رقم (14)

مؤشرات السياسة التجارية

	Egypt		Turkey	
Tariffs and duty free imports				
Tariff binding coverage (%)	**99.3**		**50.3**	
MFN tariffs final bound Applied 2012				
Simple average of import duties				
All goods	**36.9**	**16.8**	**28.6**	**10.8**
Agricultural goods (AOA)	**98.9**	**66.7**	**61.0**	**42.4**
Non-agricultural goods	**27.5**	**9.3**	**17.0**	**5.5**
Non ad-valorem duties (%) total tariff lines	**0.2**	**0.2**	**0.1**	**0.6**
MFN duty free imports (%) 2012				
In agricultural goods		**68.7**		**40.2**
In non-agricultural goods		**27.1**		**38.8**
Services sectors with GATS commitments		**44**		**77**
Merchandise Trade (2013)				
Merchandise exports (mnus $)		**28492**		**151787**
Merchandise imports (mnus $)		**58295**		**251650**
Share in world total exports		**0.15**		**0.81**
Breakdown economy's total exports				
Agricultural products		**18.1**		**11.5**
Fuels and mining products		**31.4**		**8.7**
Manufactures		**47.7**		**76.1**
By main destination				
	Export	**Import**	**Export**	**Import**
	EU 28.2	**EU 32.0**	**EU 42.3**	**EU 36.8**
	India 7.4	**China 10.5**	**Iraq 7.9**	**Russia 10.0**
	Saudi Arabia 6.9	**US 7.8**	**Russian Fed. 4.6**	**China 9.8**
	Turkey 6.1	**Ukraine 4.7**	**USA 3.7**	**USA 5.0**
	Libya 4.4	**Saudi 4.6**	**Emirate 3.3**	**Iran 4.1**

المصدر : تم الحصول على هذه البيانات من خلال موقع منظمة التجارة العالمية www.wto.org وبالتفصيل كالتالى:

world trade organization,documents,data and resources,statistics database, trade and tarrif profile,selected countries.

جدول رقم (15)

مؤشرات الأداء الصناعى

indicator	Egypt	Turkey
Industrial value added:GDP(average 2010-2013)%	38.4%	27.3%
Industrial value added annual growth rate(average 2010-2013%)	1.7%	7.4%
Labour productivity in manufacturing industries	--------	----------
Unit labour cost in manufacturing industry	----------	----------

تم الحصول على البيانات السنوية للمتغيرين السابقين من world development indicators وهى بيانات سنوية وعلى أساسها تم احتساب المتوسط لكل دولة خلال الأربع سنوات (2010–2013) ولكن فيما يتعلق بالمتغيرين الأخريين لم تتوافر بيانات بشأنهما .

جدول رقم (16)

مؤشرات التنافسية

Competitiveness rank (2014-2015)	Egypt	Turkey	Israel
Overall competitiveness rank among (144 countries)	119	45	27
Stage of development	Stage 2 (driven efficiency)	Transition from stage 2 to 3	Stage 3 (Innovation driven)
Competitiveness sub indexes ranks among 144 country			
A) Basic requirements :			
1) Institutions	100	64	43
2) Infrastructure	100	51	34
3) Macroeconomic environment	141	58	50
4) Health and education	97	69	44
B) Efficiency enhances :			
1) Higher education and training	111	50	36
2) Goods market efficiency	118	43	79
3) Labor market efficiency	140	131	59
4) Financial market development	125	58	20
5) Technological readings	95	55	15
6) Market size	29	16	48
C) Innovation and sophistication factors :			
1) Business sophistication	95	50	26
2) Innovation	124	56	3

المصدر : تم الحصول على بيانات هذا الجدول من تقرير التنافسية العالمى 2014–2015

جدول رقم (17)

مؤشرات أداء بيئة الأعمال

Rank of economy out of (189 country)	Israel	Turkey	Egypt
Overall doing business rank	40	55	112
Starting business	53	79	73
Dealing with construction permits	121	136	142
Getting electricity	109	34	106
Registration property	135	54	84
Getting credit	36	89	71
Protecting minority investors	11	13	135
Paying taxes	97	56	149
Trading across borders	12	90	99
Enforcing contracts	111	38	152
Resolving insolvency	24	109	126

المصدر :

تم الحصول على هذه البيانات من خلال doing business report ومتاح على الموقع التالى: www.doingbusiness.org

المبحث الثانى

موقف تدفقات التجارة ما قبل سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة وما بعدها

حيث توضح مراجعة علاقات التجارة بين مصر وتركيا (جدول رقم 18) أن الصادرات قد زادت من 362 مليون دولار قبل سريان الاتفاقية فى عام 2006 لتسجل 1741 مليون دولار عام 2013 أى بزيادة مئوية قدرها 381% بمعدل نمو سنوى قدره 2.9% . من ناحية زادت الواردات من 391 مليون دولار لتصل إلى 2626 مليون دولار بزيادة مئوية قدرها 572% وبمعدل نمو سنوى قدره 3.1% . كذلك فإن فى ظل سريان الاتفاقية زاد الحجم الحقيقى للتجارة من 752 مليون دولار عام 2006 لتسجل 4367 مليون دولار فى عام 2013 بزيادة حقيقية كبيرة ملموسة قدرها 481% وبمعدل نمو سنوى قدره 3.3% .

ويبرز نفس الجدول (رقم 18) أن عجزاً دائماً فى ميزان التجارة لصالح تركيا قد تم تسجيله بحيث يسجل العجز أعلى مستوياته فى عام 2012 بقيمة تصل إلى 1823 مليون دولار ولينخفض العجز إلى 885 مليون دولار فى العام التالى 2013 .

ويكشف تحليل هيكل الصادرات إلى تركيا خلال السنوات التى أعقبت سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة ابتداء من عام 2007 (جدول رقم 19) وجود درجة عالية من التركيز فى الصادرات حيث تضم أربع مجموعات من الصادرات تستحوذ على 88% من اجمالى الصادرات (كمتوسط للفترة 2007 حتى 2013) وتهيمن مجموعتين سلعتين رئيستين وهما المنتجات الكيماوية والدوائية والمنسوجات والخيوط الأخرى بنسبة 61% ، ويبلغ نصيب مجموعة البترول والمنتجات البترولية 13% مقابل 14% لمجموعة مواد البناء والمنتجات المعدنية ، 7% لمجموعة السلع الزراعية . ومن الواضح أن الصادرات المصرية تحوى منتجات ذات قيمة مضافة عالية (مجموعة الكيماويات) بنسبة 44% أما غالبية الصادرات فتضم منتجات تمثل مواد خام أولية (بترول ومنتجات بترولية) ، أو سلع زراعية ذات قيمة مضافة منخفضة .

على الجانب الآخر فإن هيكل الواردات المصرية من تركيا بعد سريان الاتفاقية فيتصف بدرجة عالية نسبياً من التنوع . حيث يوضح جدول (رقم 20) أنه كمتوسط للفترة 2007- يولية 2014 تشتمل الواردات على واردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية بنسبة 31% ، البترول والمنتجات البترولية بنسبة 24% ، المنتجات الكيماوية والدوائية بنسبة 13% ، آلات

والأجهزة والمعدات بنسبة 13% ثم المنسوجات والخيوط الأخرى بنسبة 10% ، والسلع الزراعية والغذائية بنسبة 4% ، 2% على الترتيب .

مثل هذا الهيكل السلعى يظهر تنوعاً نسبياً فى هيكل الصادرات التركية بما يتجاوز مثيله فى الصادرات المصرية ويوفر مؤشراً يفسر تفوق الأداء الصناعى لتركيا على نظيره المصرى .

وما يعضد هذا السياق ويوضح تأثير سريان اتفاقية التجارة الحرة على القطاعات السلعية تشير الجداول (1) و (2) بالملحق إلى نسبة صادرات مصر إلى تركيا مقارنة باجمالى صادرات مصر للعالم ، وكذلك نسبة واردات مصر من تركيا إلى اجمالى وارداتها من العالم على مستوى القطاعات السلعية بدءاً من مجموعة (1) البترول والمنتجات البترولية وانتهاءً بالمصنوعات المتنوعة مجموعة (10) .

حيث يتبين تواضع المساهمة النسبية للصادرات المصرية على مستوى كافة القطاعات السلعية باستثناء المجموعتين المنسوجات والخيوط الأخرى مجموعة(5) ، المنتجات الكيماوية والدوائية . حيث يصل النصيب النسبى للصادرات المصرية من هاتين المجموعتين إلى 7% ، 11% على الترتيب كمتوسط للسنوات 2007-2014 ، وتلى هاتين المجموعتين فى النصيب النسبى بما لا يتجاوز 4% من إجمالى صادرات القطاعات السلعية المصرية إلى العالم مجموعة السلع الزراعية مجموعة (3) ، الجلود ومصنوعاتها مجموعة (7) ، مواد البناء والمنتجات المعدنية مجموعة (8) .

وهو ما يجعلنا نؤكد أن تحرير السلع الصناعية ربما قد أفاد المجموعات السلعية التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية ، وهذه النتيجة ربما تعزز بدراسة مؤشرات التجارة فى المباحث التالية .

على الجانب الآخر فإن نسبة واردات مصر من تركيا إلى اجمالى وارداتها من العالم من كافة القطاعات السلعية تعد هامشية ولا تتجاوز 3% باستثناء مجموعة البترول ومنتجاته مجموعة (1) ، المنسوجات والخيوط مجموعة الأخرى (5) ، مجموعة مواد البناء والمنتجات المعدنية مجموعة (8) حيث تحقق أنصبتهم 6% ، 10% ، 7% على الترتيب خلال متوسط الفترة 2007-2014 . وهذا مفاده أن مصر تميل إلى التصدير والاستيراد داخل نفس الصناعة (Intra-trade Industry) .

جدول رقم (18)

موقف تدفقات التجارة قبل سريان اتفاقية التجارة الحرة المصرية – التركية وما بعدها

قيم بالمليون دولار	قبل سريان الاتفاقية	بعد سريان الاتفاقية 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	362	441	788	689	1033	1628	1558	1741
الواردات	391	458	1185	2344	1884	2636	3381	2626
حجم التجارة	752	899	1973	3033	2917	4163	4939	4367
ميزان التجارة	29-	17-	397-	1655-	851-	1107-	1823-	885-

المصدر :

- Arab Republic of Egypt, Ministry of Industry, Trade & SMES Trade Agreements Sectors, Egyptian Free Trade Agreements, 21/10/2014, p.33 .

جدول رقم (18 أ)

معاملة المنتجات الصناعية فى ظل اتفاقية التجارة الحرة

(الواردات المصرية)

القائمة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	%75	%100												
2		%10	%25	%40	%55	%70	%85	%100						
3				%5	%10	%25	%40	%55	%70	%85	%100			
4					%10	%20	%30	%40	%50	%60	%70	%80	%90	%100

المصدر :

- Ibid, p. 15

جدول رقم (19)
صادرات مصر إلى تركيا طبقاً للقطاعات السلعية

السنوات	بترول ومنتجات بترولية	حيوانات حية ومنتجاتها	سلع زراعية	صناعات غذائية	منسوجات وخيوط أخرى	منتجات كيماوية ودوائية	جلود ومصنوعاتها	مواد البناء والمنتجات المعدنية	الات واجهزة ومعدات	مصنوعات متنوعة
2007	173.22	0.03	62.10	5.55	36.05	127.15	1.02	33.57	0.50	1.87
2008	96.61	1.42	41.14	9.52	66.32	261.66	2.70	278.20	28.01	2.55
2009	56.09	0.27	93.82	7.80	106.51	267.32	3.89	124.49	14.98	13.61
2010	81.47	0.33	104.29	20.97	204.67	457.44	4.10	134.28	21.61	4.02
2011	248.67	0.44	94.61	21.33	245.91	653.81	6.37	226.98	21.11	8.98
2012	290.41	0.35	74.09	72.88	239.09	685.45	6.19	143.17	20.45	25.85
2013	138.31	0.17	101.25	29.30	339.36	913.87	11.85	177.70	17.59	11.98
2014يوليو	4.42	0.25	67.09	11.43	191.46	450.32	7.17	67.13	6.23	9.20
إجمالي	1089	3	638	179	1429	3817	43	1186	130	78

بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

معدل توزيع طبقاً للقطاعات السلعية

بيان	بترول ومنتجات بترولية	حيوانات حية ومنتجاتها	سلع زراعية	صناعات غذائية	منسوجات وخيوط أخرى	منتجات كيماوية ودوائية	جلود ومصنوعاتها	مواد البناء والمنتجات المعدنية	الات واجهزة ومعدات
النسبة	13%	0%	7%	2%	17%	44%	1%	14%	2%

جدول رقم (20)

واردات مصر من تركيا طبقاً للقطاعات السلعية

(2007- يوليو2014)

لسنوات	بترول ومنتجات بترولية	حيوانات حية ومنتجاتها	سلع زراعية	صناعات غذائية	منسوجات وخيوط أخرى	منتجات كيماوية ودوائية	جلود ومصنوعاتها	مواد البناء والمنتجات المعدنية	الات واجهزة ومعدات	مصنوعات متنوعة
2007	75	0	35	12	25	73	0	114	109	14
2008	0	3	44	27	162	162	1	352	275	95
2009	72	2	81	27	200	206	1	1451	271	32
2010	198	1	124	29	254	257	2	716	265	37
2011	874	1	93	65	225	303	3	789	247	35
2012	1535	1	98	78	268	376	1	690	288	46
2013	945	0	115	66	256	380	3	475	339	47
2014يوليو	104	0	61	59	146	219	1	308	266	51
إجمالي	3804	9	652	362	1534	1976	12	4894	2061	358

بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

معدل توزيع للقطاعات السلعية

بيان	بترول ومنتجات بترولية	حيوانات حية ومنتجاتها	سلع زراعية	صناعات غذائية	منسوجات وخيوط أخرى	منتجات كيماوية ودوائية	جلود ومصنوعاتها	مواد البناء والمنتجات المعدنية	الات واجهزة ومعدات
النسبة	24%	0%	4%	2%	10%	13%	0%	31%	13%

المبحث الثالث

بعض الملاحظات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ 27 ديسمبر 2005 وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ فى 2007/3/1 .

وتنبع أهمية عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر وتركيا فى أن الاتحاد الأوروبى قد حث الدول الموقعة على إعلان برشلونة عام 1995 على ضرورة الإسراع فى توقيع اتفاقات التجارة فيما بينها للوصول إلى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية بحلول عام 2010 . وقد طالب الاتحاد الأوروبى الدول الموقعة على هذا الإعلان بضرورة الإسراع فى إبرام اتفاق تجارة حرة مع تركيا حيث وقعت كل من المغرب ، تونس ، الأردن ، سوريا ، اسرائيل ، ودول الافتا أنه بالنسبة لمصر فإن عدم التوقيع سيترتب عليه التسريع بوتيرة التخفيض الجمركى بنسب وفترات زمنية أكبر من تلك المطبقة مع الاتحاد الأوروبى مما يؤثر بالسلب على تكيف الصناعات المصرية مع مثيلتها من الصادرات الصناعية ذات المنشأ التركى ، وأن توقيع هذا الاتفاق يسمح لمصر بالاستفادة من التحرير التدريجى الذى تتيحه هذه الاتفاقية والذى يمتد لفترة لا تزيد عن 16 عاماً مما يسمح للسوق المصرى لاستيعاب الصادرات التركية بشكل تدريجى لا يضر بالصناعات الوطنية ، بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية تسمح للصادرات المصرية بالنفاذ إلى الأسواق التركية معفاه من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ فى عام 2007 (جدول 18 أ) .

<u>على الجانب الآخر</u> تتيح الاتفاقية الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة (سوريا ، الأردن ، تونس ، المغرب ، اسرائيل ودول الافتا) وذلك من خلال اقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الارو متوسطية (المثال الصناعة النسيجية) . هذا فضلاً عما توفره قاعدة المنشأ التراكمى من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة فى دول الاورومتوسطى .

وإجمالاً بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة تمثل خطوة نحو تطوير العلاقات التجارية الثنائية بعد مرور أكثر من سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ فإن بعض الملاحظات التى سنوردها على الاتفاقية قد تكشف عن بعض الإشكاليات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تجديد الاتفاقية وقد تقدم تفسيراً للنتائج المتوقعة التى كشفها تحليل هيكل التجارة للفترة 2007-2014 وبعض المؤشرات التى سيتم قياسها لتفسير هذه النتائج وهى نقاط سنتعرض لها فى سياق المباحث التالية .

1- الإطالة الزمنية للاتفاقية

إن الفترة الزمنية لتطبيق الاتفاقية تشترط فترة انتقالية قد تمتد لـ 16 عاماً بينما الفترة الانتقالية فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبى بحد أدنى 14 عاماً. وقد تحددت هذه الفترة الزمنية باعتبار أن الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى الرئيسى لمصر على جانبى الصادرات والواردات (28.2% ، 32.0% على الترتيب) جدول (رقم 14). بينما تستحوذ تركيا على نسبة 6.1% من اجمالى الصادرات المصرية مع العالم جدول (رقم 14) . وبالأخذ فى الاعتبار أن الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين مصر والاتحاد الأوروبى تتجاوز كثيرا الفجوة بين مصر وتركيا وباعتبار أن الفترة الانتقالية بين تركيا واسرائيل فى الاتفاقية الموقعة بينهما فى 16 مارس 1996 هى فقط سنتين ([1]) . ومن ثم فإن الفترة الانتقالية لم تكن بجديرة بالاعتبار لكى تكيف مصر نفسها لتحرير التجارة مع تركيا .

2- درجة الشمولية والتغطية

على الرغم من أن الاتفاقية تغطى كل التجارة السلعية من السلع الصناعية (HS 97-25 من النظام المنسق) إلا أن الاتفاقية توفر إنسياباً لعدد محدود من المنتجات الزراعية (الفصول 1-24 من النظام المنسق) فى شكل حصص بمعدل تعريفة لمنتجات مختارة ، أى أن الاتفاقية لا تغطى كل التجارة فى السلع الزراعية ولكن يلاحظ الآتى :

- **نفاذ الصادرات المصرية من السلع الزراعية والزراعية المصنعة إلى تركيا فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ معفاه كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية التى تتراوح بنسبة 32-45% بينما منح الجانب المصرى للصادرات التركية حصص كمية معفاه تتراوح**

[1]) TURKEY – ISRAEL Free Trade Agreement .

الرسوم الجمركية عليها فى مصر ما بين 2%-12% باستثناء بندين تتراوح الرسوم الجمركية المفروضة عليهما 12% ، 22% .

- حصول عدد من السلع الزراعية والزراعية المصنعة المصرية على إعفاءات تفوق ما تم منحه للدول الأخرى التى وقعت على اتفاق تجارة حرة مع تركيا مثل المغرب ، تونس ، الأردن سوريا ، واسرائيل مثل (الأرز ، المانجو ، الجوافة ، الثوم ، والخضروات المجمدة والطازجة أو المبردة) .
- منح السوق التركية لبعض المنتجات ذات الميزة النسبية المصرية والتى كانت تعانى من ارتفاع الرسوم الجمركية التركية المطبقة عليها مثل البطاطس بعض التخفيضات .
- منح الجانب المصرى للجانب التركى تخفيضات جمركية وحصص كمية لبعض السلع الزراعية المصنعة أقل من ما تم منحه للاتحاد الأوروبى .

فيما يخص الاستثمارات :

- بالرغم من توقيع مصر لاتفاقيتين مع تركيا احداهما لتجنب الازدواج الضريبى والأخرى لحوافز وحماية الاستثمار إلا أن الاتفاقية الحالية فى مادتها (28) اقتصرت فى تشجيع التعاون على :

أ. تقديم المعلومات للتعرف على فرص الاستثمار والتعرف على الإجراءات التى يتخذها الطرفان للترويج للاستثمارات كالمساعدات الفنية والدعم المالى وتأمين الاستثمارات .

ب. تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية والتى تشتمل على مشاركة المستثمرين الأجانب.

ج. تشجيع إنشاء مشروعات مشتركة خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- ومن الواضح أن الاتفاقية لم توفر آليات صريحة لوضع قواعد لتنسيق المسائل المؤسسية والتنظيمية الداخلية لضمان انسياب المستثمرين والشركات دولية النشاط . وبالمقارنة بالاتفاقية الاسرائيلية (المبرمة 6 مارس 1996) والموقعة لفترة غير محدودة والتى تضمنت فى الفصل الرابع فى المادة (20) موافقة الأطراف على توسيع نطاق الاتفاقية لتغطى :

أ- حق التأسيس للمشروعات وتحرير بنود الخدمات التى تقدمها احدى مشروعات الطرف الأول إلى مستهلكى الخدمات للطرف الآخر . مع

سعى اللجنة المشتركة لتوفير التوصيات الضرورية لتنفيذ الهدف الموضح فى فقرة (1) .

ب- ستأخذ اللجنة المشتركة فى اعتبارها الخبرة السابقة فى تنفيذ المعاملة للدولة الأولى بالرعاية المتبادلة والالتزامات الخاصة بكل طرف فى اتفاقية التجارة فى الخدمات والتى تكفلها الفقرة (5) فى اتفاقية التجارة فى الخدمات GATS .

ج- ستقوم اللجنة المشتركة بإجراء التقييم الأول للانجاز لهذا الهدف فيما لا يتجاوز ثلاث سنوات منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ .

ومن المؤكد أن حذف بند حق التأسيس فى الاتفاقية المصرية/التركية من شأنه أن يحد من إمكانية الاستفادة الكاملة من منافع الاتفاقية ويحولها إلى مجرد اتفاقية هشة shallow وليست اتفاقية عميقة Deep .

واجمالاً بالرغم من أن الاتفاقية تتضمن تحرير متبادل فى التجارة فى السلع الصناعية إلا أنها لا تغطى التجارة فى المنتجات الزراعية والخدمات والاستثمارات وأن معيار التقسيم إلى سلع صناعية يعيبه الاعتماد على التقسيم إلى خمس مجموعات دون تحديد معيار التمايز أو المزايا النسبية بل تم تبنى معيار تخفيض التعريفة الجمركية فى ضوء إطار زمنى معين .

3- الاستثناءات العامة مادة (18)

ليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون حظر أو تقييد الواردات أو الصادرات أو البضائع العابرة لاعتبارات الآداب العامة ، السياسة العامة والأمن العام أو حماية صحة وحياة البشر أو الحيوانات أو النباتات أو لحماية الثروات الوطنية ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية أو لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية . ويحب ألا تمثل هذه القيود أو الحظر وسائل للتمييز التعسفى أو القيود المستترة على حركة التجارة بين الطرفين. وتتضمن الاتفاقية الاسرائيلية/التركية فى مادة (12) نفس الاستثناءات العامة ، وقد تمثل هذه الاستثناءات قيود وتحد من منافع هذه الاتفاقية وتزيد من إمكانيات حدوث خلافات . هذه المواد وربما غيرها قد تحد من إمكانية استفادة مصر الكاملة من منافع هذه الاتفاقية .

4- الحواجز غير التعريفية (NTBs)

من الأمور المبهمة فى الاتفاقية هى قدرتها على إزالة الحواجز غير التعريفية ومن المتوقع أن تلعب اللجنة المشتركة التى أنشأتها الاتفاقية دوراً هاماً فى حل القضايا المرتبطة بـ NTBs ([1]) وفى ضمان التنفيذ السلس لقواعد ونصوص الاتفاقية حيث تفرض أنواع مختلفة من القيود :

1- حصص بمعدل تعريفة Tariff Rate Quotas تفرض على المنتجات الزراعية مصنعة والمنتجات الزراعية .

2- تراخيص الواردات وتفرض على ثلاثة عشر مجموعة من المنتجات أمثلة (المنتجات المرتبطة بالنشاط الاشعاعى ، الخرائط ، الآليات ، السيارات ، الطائرات المدنية ، الأسمدة ، الكيماويات والمنتجات المرتبطة ، الأسلحة الكيماوية ، ومصنعات سكرية) .

3- الرقابة على الواردات Import surveillance

4- دعم الصادرات التركى : حيث تتراوح حصة الكميات المصدرة المدعومة (من بين 33%-85% من اجمالى الكمية المصدرة) للخضروات والفاكهة المجمدة والمحفوظة لحوالى 16 منتج .

5- الدعم المحلى لأسعار السوق لعدد من السلع مثل (القمح ، الشعير ، الأرز ، المشرم ، الطباق ، وبنجر السكر) .

ومن الواضح أن كلا النوعين من الدعم سواء الدعم التصديرى أو الدعم المحلى يساهمان فى تشويه التجارة ويخلقان حالة من المنافسة غير العادلة للصادرات المصرية فى الأسواق التركية وفى الدول الأخرى . وهكذا فإن قضية الدعم يتعين أن تناقش على المستوى المتعدد الأطراف ويمكن أن تثار مستقبلاً ضمن أعمال اللجنة المشتركة المصرية/التركية .

[1]) وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع اتفاقيات التجارة ، ملخص اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا .

5-قواعد المنشأ ([1])

ليس للاتفاقية أساس محدد لتحديد قواعد المنشأ . ونظراً لأهمية قواعد المنشأ فى التصدير فى إطار المناطق الحرة فإنه من الضرورى أن تتسق هذه القواعد مع مثيلتها فى اتفاقيات التجارة الحرة السابق إبرامها مثل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى GAFTA ، اتفاقية الكوميسا ، اتفاقية أغادير ، واتفاقية الافتا .

حتى لا تثار مشاكل تتعلق بالفروق التى تنشأ فى أساليب الحساب ([2]) . ومن الأهمية بمكان أن نكون حذرين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التراكمية أخذاً بعين الاعتبار ما يتوافر من اتفاقية منطقة تجارة حرة بين تركي واسرائيل ، لذلك قد يكون من المفيد دراسة القواعد المطبقة للمنشأ لتركيا فى اتفاقية الاتحاد الجمركى مع أوروبا وكذلك منطقة التجارة الحرة مع اسرائيل. ويواجه المصدرون المصريون تحديات شديدة فى دخول أسواق EU حتى مع توقيع اتفاقية الشراكة المصرية/الأوروبية . ومن المتوقع أن تساعد الاتفاقية المصرية/التركية على استيفاء المصدرين للقواعد والمعايير المتشددة ([3]) داخل EU وذلك من خلال تكامل الصناعات التركية المصرية وتمكين المصدرين من الاستفادة من الخبرة التركية مع EU .

6- ونضيف إلى ما تقدم عدم وجود قاعدة للاسترداد الجمركىNo Draw Back Rule ضمن بنود الاتفاقية المصرية/التركية .

---

[1]) ينصرف تحديد مفهوم استيفاء المنشأ بالاعتماد على عدة عناصر :
أ . نسبة كحد أدنى من القيمة المضافة التى تنشأ فى مصر .
ب. لابد من إضافة عملية محددة تحدث فى مصر .
ج. قيود حول مدخلات معينة بتعين الحصول عليها فى مصر .
د. التغيير فى البند الجمركى ، ويعتمد إثبات المنشأ على الشهادة الأوروبيةCertificate EUR.1 وشهادة EUR IMED
- Ministry of Trade, …ibid, p.11

[2]) Hanaa Kheir – El-Din, op.cit, p.11 .

[3]) وتشير نتائج استقصاء أجرى على منتجى الملابس المصرية فى عام 2003 أنهم لم يستفيدوا كثيراً من الترتيبات مع الاتحاد الأوروبى وذلك نظراً لاستخدامهم غزول وأقمشة مستوردة فى انتاج الملابس المصدرة بدلاً من استخدام مدخلات من الاتحاد الأوروبى. وقد استوفت كل من مصر وتركيا متطلبات شهادة بروتوكول المنشأ Pan-Euro Med Protocol of origin .
- Ministry of Trade, ….op.cit, p.2

المبحث الرابع

هل تحقق الاتفاقية التركية / المصرية منافع اقتصادية بالنسبة لمصر ؟

من المعروف أن النظرية الاقتصادية والخبرة العملية تشيران إلى أن الاقليمية تكتسب أهمية خاصة من منظور العوائد الاستاتيكية والديناميكية التى تجنيها الدول من خلال التعاون فى إطار اتفاقيات تجارة تفضيلية . ومن ثم فإن الاتفاقيات الاقليمية ستمكن من استغلال اقتصاديات الحجم وذلك من خلال التحول من التخصص الوطنى إلى التخصص الاقليمى ، وعلى الرغم من ذلك فإن توزيع الصناعات فيما بين الدول النامية قد تأثر بتطبيق الاتفاقيات الثنائية التى تتسم بالبيروقراطية ولم تراعى اعتبارات المزايا النسبية (وأغلب الظن كما أشرنا سلفاً أن الاتفاقية المصرية/التركية تمثل نموذجاً لذلك) . هذا فضلاً عن أن الخسائر فى الإيرادات الجمركية يمكن أن تنعكس فى خسائر الرفاهية فى ظل ظاهرة تحويل التجارة **Trade Diversion** .

ويستند التحليل التقليدى ([1]) على فروض مفاهيم خلق التجارة وتحويل التجارة والتى قد لا تسرى . فعلى سبيل المثال يفترض غالباً أن قيام منطقة التجارة التفضيلية قد يترتب عليها تخفيض قيمة الصادرات من خارج المنطقة . ومع ذلك فإن الاتفاقيات التى يترتب عليها تعميق فى عملية التكامل قد تعتمد تطبيق مواصفات بيئية متشددة أو معايير ومواصفات معينة للعمل يترتب عليها زيادة فى الواردات من المنتجات من الدول التى تطبق معايير متساهلة غير متشددة . نضيف إلى ما تقدم أنه وفقا للتحليل التقليدى يعتبر التخفيض فى التجارة الخارجية بمثابة مؤشر لتحويل التجارة : نحو الشركات الأقل كفاءة فى الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة . ومع ذلك فإن الاتفاقيات العميقة **Deep** تعزز الكفاءة بين الدول الأعضاء والتى تسبب تحويلاً للتجارة لا يرتبط بتخفيض الرفاهية . نضف إلى ما تقدم تفترض النظرية التقليدية أن كفاءة الشركات داخل منطقة التجارة تعد ثابتة .

وعليه فإن تحرير التجارة يمكن أن يترتب عليه خلق صافى للتجارة ومزيد من المكاسب فى الرفاهية للدول أعضاء منطقة التجارة (وذلك مقارنة بالتحليل التقليدى) وذلك استناداً على نظرية التجارة الجديدة . حيث يفترض أن يتحقق ذلك من خلال الأثر الداعم للمنافسة **-pro**

[1]) HODA EL-Karaksy, The Economic Implications of the Prospective Free Trade Agreement Between the United States and Egypt, Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of philosophy, Univ. of Albama, 2010, pp.7-11 .

competitive effect حيث يفترض وجود منافسة غير كاملة imperfect competition . كذلك تتحقق الأرباح الاحتكارية monopolistic profits وذلك فى ظل توافر شروط وانطباق العوائد المتزايدة مع الحجم ووجود الحواجز أمام دخول الأسوق (الحواجز التكنولوجية والحواجز السياسية) وتمايز المنتج .

أولا : تقييم الآثار الاستاتيكية على الاقتصاد المصرى المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/التركية

استعرضنا فى المبحث السابق مباشرة أهم مفاهيم نظرية التجارة التقليدية المرتبطة بخلق التجارة وتحويلها كمفاهيم استاتيكية وأهم التحفظات الواردة عليها فى سياق نظرية التجارة الجديدة . وتشير الدراسات التطبيقية ([1]) إلى وجود عدة أساليب تقليدية للتقييم والمحاذير الخاصة بها وهى على النحو التالى ([2]) :

أ- مؤشرات التجارة : Trade indicators

ب- تحليل السوق والقيود على التجارة :

-3SMART (Software for market Analysis and restriction on Trade)

ج- نموذج تحليل التجارة العالمية

GTAP (Global Trade Analysis project) model

1) ويعيب على تطبيق الاسلوب الأول والخاص بمؤشرات التجارة أنه لا يوفر أرقام دقيقة تقيس الآثار المتوقعة للمنطقة الحرة على التجارة ، الإنتاج ، الاستهلاك أو الرفاهية وهو أسلوب توازن جزئى .

[1]) نظرية التجارة التقليدية ليست كافية لتحليل الآثار الاقتصادية للتكامل الاقليمى ويقوم التحليل التقليدى على مفاهيم خلق التجارة وتحويلها والتى ربما لا تسرى ،
وتعتمد نظرية التجارة الجديدة على وجود شروط منافسة غير كاملة والأرباح الاحتكارية وتزايد العوائد مع الحجم حول هذا الموضوع ، يرجى الرجوع إلى :
-Helpman, E., & Krugman, p. (1985) . Market Structure and foreign Trade : Increasing returns, imperfect competition, and the international economy, Cambridge, MA : MIT press .
,Krueger, A. (1999), Trade creation and Trade diversion under NAFTA . NBER working paper 7429 .

[2]) Patrick Zilterner & Dec. des . Georg D.Blind, Switzerland's New Free Trade Agreements (FTA) : opportunities in Asia, Middle East and America for Swiss Exporters Exante Evaluations of the savings potential, Sippo, Switzerland, Jan.2015, p.8

2) أما الأسلوب الثانى فيعتمد على توافر قاعدة بيانات عن التجارة ، ويعتمد عليه البنك الدولى والأمم المتحدة (الاونكتاد) ويعد اسلوب معقد ، ويرتكز الاسلوب الثالث على نموذج توازن عام يحاكى سيناريو العالم الحقيقى . ولكن هناك مشاكل رئيسية ترتبط بهذه النماذج تتعلق بقيم المعلمات السلوكية (المرونات) يضاف إلى ذلك أن معظم الدراسات التى تعتمد على المحاكاه تفترض أن معدل الاستفادة (الاستخدام) من الاتفاقية هو 100% utilization rate من قبل المصدرين والمستوردين فى كلتا الدولتين ، وقد أثبتت دراسات حديثة أن الحقائق تخالف ذلك ويمكن أن نضرب أمثلة على النحو التالى ([1]) :

- **فى سويسرا : تشير المعلومات إلى أنه من ضمن عدد اثنين من المصدرين يستخدم مصدر واحد فقط اتفاقية التجارة الحرة التى دخلت حيز النفاذ لأكثر من سنة .**
- **على مستوى الشركات الأندونسية يستخدم فعلياً 35% من هذه الشركات اتفاقية التجارة الحرة مع الصين .**
- **ويستخدم 16.5% فقط من الشركات الماليزية فعلياً اتفاقية التجارة الحرة مع اليابان .**
- **يستخدم 18.6% فقط من الشركات اليابانية المصدرة فى سويسرا اتفاقية التجارة الحرة بين سويسرا واليابان .**
- **يعانى 64.7% من الشركات اليابانية من عبىء استيفاء قواعد المنشأ .**

ويعتمد القسم الثانى من الدراسة على تطبيق الاسلوب الأول أى مؤشرات التجارة لتقييم الآثار الاستاتيكية المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/التركية منذ عام 2007 أخذاً بعين الاعتبار المحاذير المرتبطة بتطبيقها وباعتبارها مؤشرات توازن جزئى وذلك بهدف التعرف على إمكانات خلق التجارة وتحويلها ومدى اتساق النتائج مع مثيلتها المستخلصة من الدراسة التى أجرتها وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع USAID .

[1]) Ibid, p. 8 .

تمهيد

يستهدف هذا الجزء من الدراسة تقييم اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا منذ دخولها حيز التنفيذ فى مارس 2007 للوقوف على حجم المكاسب الاقتصادية التى حققتها كل من الدولتين، وهل أدت هذه الاتفاقية إلى تعظيم استفادة مصر من تلك المكاسب أم لا. ولبلوغ الهدف المبين ستقوم الدراسة باستخدام المنهج الاستدلالى (الاستنباطى) Deductive Approach من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية فى تقييم تلك الاتفاقية على النحو التالى:

1- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

2- مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI)

3- مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarily Index (TCI)

4- مؤشر كثافة التجارة الخارجية Foreign Trade Intensity

5- مؤشر التخصص القطاعى Sect oral Specialization

وفيما يلى سيتم توصيف المؤشرات السابقة :

1- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

ظهر فى أدبيات الفكر الاقتصادى الدولى المعاصر بعض المؤشرات الخاصة بقياس التغيرات التى تحدث فى نمط التجارة الخارجية أو ما يطلق عليها " الميزة النسبية الظاهرة" ويرجع الفضل إلى بيلا بالاسا Bela Balassa فى وضع بعض الأساليب لقياس هذه الميزة فى عام 1965 وتقوم هذه الأساليب على أساس أن الدولة التى تقوم بتصدير منتج معين قد تتمتع فى انتاجه بميزة نسبية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الدولية فى حين أن استيراد الدولة لمنتج معين قد يعنى عدم تمتعها بميزة نسبية فى انتاج هذا المنتج ([1]) .

ومنذ ذلك الحين شاع استخدام مؤشر "بيلا بلاسا" لقياس الميزة النسبية الظاهرة فى دولة ما أو مجموعة دول، حتى أصبح هناك شبه اتفاق بين الكتاب والباحثين والمؤسسات الدولية فى مجال التجارة الدولية على استخدام هذا المؤشر، والذى يقوم بقياس هذه الميزة عن طريق

[1]) **لمزيد من التفصيل حول تطور أساليب قياس الميزة النسبية الظاهرة أنظر:**
أحمد عبد الرحمن اسماعيل، (2011)، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية فى إطار الكوميسا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ص 148-152.

قياس الوزن النسبى لصادرات دولة ما من سلعة معينة من اجمالى صادرات تلك الدولة مقارنة بنظيره على المستوى العالمى، وذلك على النحو التالى ([2]) :

$$RCA = (X_{ij}/X_{it})/(X_{nj}/X_{nt})$$

حيث أن:

RCA: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

X_{ij} : صادرات الدولة (i) من السلعة (j)

X_{it} : إجمالى الصادرات السلعية للدولة (i)

X_{nj} : صادرات العالم من السلعة (j)

X_{nt} : إجمالى الصادرات السلعية للعالم

وتوضح قيمة ذلك المؤشر درجة ظهور الميزة النسبية فى سلعة أو مجموعة سلع معينة على النحو التالى([3]):

- **إذا كانت قيمة المؤشر RCA_{ij} >2.5 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أكثر قوة more strong revealed comparative advantage**
-
- **إذا كانت قيمة المؤشر 1.25< RCA_{ij} >2.5 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بقوة strong revealed comparative advantage**
-
- **إذا كانت قيمة المؤشر 0.8< RCA_{ij} <1.25 دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أقل قوة less strong revealed comparative advantage**
-
- **إذا كانت قيمة المؤشر RCA_{ij} <0.8 دل ذلك على ضعف الميزة النسبية weak revealed comparative advantage**
-

[2]) Xinshu Gong and Chengjun Gu, (2011), A Study on Trade of Complementarity among Xinjiang and Its Neighboring Countries, School of Economics & Trade, Shihezi University , China, Asian Social Science, Vol. 7, No. 1; January. P.128

3) Ibid, P. 129

2- مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI)

يرجع الفضل إلى كل من فنجر وكرينان (Finger and Kreinin) فى تطوير استخدام هذا المؤشر فى عام 1979([4])، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى التشابه بين هيكل صادرات دولتين ويقاس باستخدام المعادلة التالية ([5]):

$$ESI_{ij} = sum\ [min(X_{ci}, Xcj) * 100]$$

حيث:

ESI_{ij}: مؤشر تشابه الصادرات بين الدولتين (i, j)

i: تشير إلى مصر

J: تشير إلى تركيا

X_{ci}: نصيب صادرات السلعة (c) من إجمالى صادرات الدولة (i)

X_{cj}: نصيب صادرات السلعة (c) من إجمالى صادرات الدولة (j)

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 100%، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر يعنى أن هناك تشابه بين هيكل صادرات الدولتين، مما يشجع على التجارة داخل نفس الصناعة أو القطاع، Intra- industry Trade أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر فيعنى ذلك أن هناك اختلاف بين هيكل صادرات الدولتين، مما يشجع على التجارة بين الصناعات أو القطاعات المختلفة، وبعبارة أخرى أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية بينهما يتضمن سلعاً منوعةً بين قطاعات أو صناعات مختلفة تماماً ([6]) Inter- Industry Trade

3- مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarity Index (TCI)

يستخدم مؤشر التوافق التجارى للتعرف على درجة التشابه بين هيكل صادرات دولة ما وهيكل وارادات دولة أخرى، ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية([7]):

---

4) Taku Fundira, (2013), An analysis of Africa's Export Performance and Export Similarity for Select Countries with the Tripartite Free trade Area Market, Trade Law centre (tralac), the Swedish Embassy Nairobi, Trade Brief, No. S13TB03/2013, July. P.10. Website: http://www.tralac.org/wp-content/blogs.dir/12/files/2013/07/S13TB032013-Fundira-Export-similarity-of-select-countries-within-T-FTA-20130702-fin.pdf

[5])Enrique Dussel Peters, (2008), The Impact of China's Global Economic Expansion on Latin America, Center for Chinees-Mexican Studies , National Autonomous University , Mexico, Working Paper No. 4, December, P.25

[6])Taku Fundira, (2013), Op.Cit, P. 10

[7]) Oscar George, (2014), Trade Policy in the ECCU and Implications for Competitiveness: Assessing the Viability of the Canada-Caricom FTA, Eastern Caribbean Central Bank (ECCB). Working Paper Series, Special Edition, Basseterre, St Kitts and Nevis, West Indies, September ,p 9.Website: http://www.eccb-centralbank.org/PDF/working/wp-special-sept-2014.pdf

$$TCI_{ij} = 1 - \sum_{n} \left(\frac{|m_{ni} - a_{nj}|}{2} \right)$$

حيث:

TCI_{ij}: مؤشر التوافق التجارى للدولة (i) والدولة (j)

i: تشير إلى مصر

J: تشير إلى تركيا

m_{ni}: نسبة واردات السلعة (n) إلى إجمالى الواردات السلعية للدولة(i).

a_{nj}: نسبة صادرات السلعة (n) إلى إجمالى الصادرات السلعية للدولة (j)

وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تشير القيمة صفر إلى الاختلاف التام بين هيكل الصادرات والواردات للدولتين، بينما تدل القيمة واحد إلى التطابق التام بين هيكل صادرات وواردات الدولتين. وكلما زادت درجة التكامل أدى ذلك إلى تسهيل اتفاقيات التجارة الثنائية والاقليمية، وذلك لزيادة درجة التكامل بين صادرات دولة ما وواردات الدولة الأخرى ([8]) . وسيتم استخدام هذا المؤشر للوقوف على مدى التوافق بين الصادرات المصرية والواردات التركية والواردات المصرية والصادرات التركية. والجدير بالذكر أنه عندما تكون درجة التوافق التجارى بين الصادرات المصرية والواردات التركية مرتفعة مقارنة درجة التوافق التجارى بين الصادرات التركية والواردات المصرية فيكون ذلك مؤشراً على أن مصر أقل عرضه من المعاناه من الآثار السلبية لتحويل التجارة Trade Diversion مقارنة بتركيا والعكس صحيح ([9]).

4- مؤشر كثافة التجارة الخارجية Foreign Trade intensity

يستخدم مؤشر كثافة التجارة الخارجية للكشف عن حجم التجارة البينية بين دولتين محل تبادل تجارى ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية ([10]):

$$\mathbf{TI_{ijt} = \frac{X_{ijt} + M_{ijt}}{(X_{it} + M_{it}) + (X_{jt} + M_{jt})}}$$

[8)] Hanaa Kheir-El-Din, Samiha Fawzy, and Laïla El- Khawaga, (1999), The Egyptian-Turkish Free Trade Area Agreement: What are the Expected Benefits?, the Egyptien Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 39, December, P .16.

[9])Ibid, P.16

[10]) Tao Xing, (2007), Trade Integration and Business Cycle Convergence: is the relation robust across time and space?, PhD Thesis, Department of Economics and International Development, University of Bath, United Kingdom, August. P59. **Website**: http://opus.bath.ac.uk/431/1/ TaoXingThesis.pdf .

حيث:

TI_{ijt} : يشير إلى كثافة التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) بين الدولة (i) والدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

(i) : تشير إلي مصر، و(j) : تشير إلى الشريك التجارى (تركيا)، و(t): تشير إلي الفترة الزمنية.

X_{ijt} : القيم الإسمية لصادرات الدولة (i) إلى الشريك التجارى (j) خلال الفترة الزمنية (t)

M_{ijt} : القيم الإسمية لواردات الدولة (i) من الشريك التجارى (j) خلال الفترة الزمنية (t)

$X_{it} + M_{it}$: إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) للدولة (i) إلى دول العالم خلال الفترة الزمنية (t)

$X_{jt} + M_{jt}$: إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) للدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).

ويدل ارتفاع قيمة مؤشر كثافة التجارة الخارجية إلى تزايد الروابط التجارية بين مصر وتركيا([11]).

5- مؤشر التخصص القطاعى Sectoral Specialization

يستخدم هذا المؤشر كمتغير بديل للتعبير عن درجة الاختلاف فى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة للدول محل التبادل التجارى([12]).

وسيتم التعرف على درجة التشابه أو الاختلاف بين الهيكل الاقتصادى لكل من لمصر وتركيا من خلال تطبيق المعادلة التالية([13]):

$$SPEC_{ij} = \sum_{k=1}^{n} |S_{ki} - S_{kj}|$$

---

[11]) **لمزيد من التفصيل حول مؤشر كثافة التجارة الخارجية أنظر:**

- أحمد رشاد الشربينى، (2014)، "الدورات الاقتصادية وعلاقتها بتدفقات التجارة الخارجية: دراسة (تطبيقية ـ مقارنة) بين الاقتصاد المصرى واقتصادات بعض الدول المتقدمة والنامية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 128.

[2]) **لمزيد من التفصيل حول مؤشر التخصص القطاعى أنظر:**

- أحمد رشاد الشربينى، المرجع السابق مباشرة، ص ص 128-130.

[13]) Iulia Traistaru, (2004), Sectoral Specialization, Trade Intensity and Business Cycles Synchronization in an Enlarged EMU (the Economic and Monetary Union), Center for European Integration Studies (ZEI), University of Bonn, Germany, P.12. Website: http://economics.ca/2004/papers/0274.pdf .

حيث:

$SPEC_{ij}$ **: مؤشر التخصص القطاعى، الذى يوضح مدى التشابه أو الاختلاف بين الهيكل الاقتصادى لكل من الدولة(i) والدولة (j) خلال الفترة الزمنية (t).**

I : تشير إلى مصر

J : تشير إلى تركيا

S_{ki} **: النسبة المئوية لمساهمة القطاع k فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية لمصر (i) خلال الفترة الزمنية (t).**

S_{kj} **: النسبة المئوية لمساهمة القطاع k فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية للشريك التجارى لمصر (j) خلال الفترة الزمنية (t)**

k **: تشير إلى عدد القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية مثل (الزراعة والصيد والغابات، والتعدين واستغلال المحاجر، التصنيع، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، والانشطة الأخرى) وفقاً لتصنيف-1 digit level ISIC code، والمتاح لدى قاعدة بيانات الحسابات القومية للأمم المتحدة.**

ويتم أخذ القيمة المطلقة لناتج المعادلة السابقة، حيث تتراوح بين الصفر (تشابه تام بين الهيكل الاقتصادى للدولتين محل التبادل التجارى) والقيمة 2 (عدم التشابه التام بين الهيكل الاقتصادى للدولتين محل التبادل التجارى).

والجدير بالذكر أنه عندما تقترب القيمة المطلقة لهذا المؤشر من الصفر، يعنى أن هناك ثمة تشابه فى الهياكل الاقتصادية للدولتين محل التبادل التجارى، وكنتيجة لذلك، فإن جزءاً كبيراً من التجارة البينية لتلك الدول يتضمن مبادلة سلع منوعة Differentiated Products من نفس القطاع (وما ينطبق على القطاع هنا ينطبق أيضاً على الصناعات أو أفرع النشاط داخل كل قطاع).

وبعبارة أخرى يمكن القول أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية لتلك الدول هى تجارة بين منتجات ضمن نفس الصناعة (المنتجات الداخلة فى الصناعة الواحدة) Intra- industry Trade، والتى يمكن تفسيرها بتنوع أصناف منتجات القطاع (الصناعة) أو بواسطة

اقتصاديات الحجم ([14]). أما عندما تبتعد القيمة المطلقة لذلك المؤشر عن الصفر وتقترب من القيمة (2)، فهذا يعنى أن هناك اختلاف فى الهياكل الاقتصادية للدولتين محل التبادل التجارى (مصر والشريك التجارى)، ويدل هذا على أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية لتلك الدول يتضمن سلعاً منوعةً بين قطاعات أو صناعات مختلفة تماماً Inter- Industry Trade، والتى يمكن تفسيرها بواسطة نظرية " هكتشر–أوهلين" (المزايا النسبية) ([15]).

وبناءً على ما سبق، عندما يكون هناك تشابه فى الهياكل الاقتصادية بين الدول محل التبادل التجارى، والذى ينتج عنه فى الغالب تجارة بين منتجات ضمن نفس القطاع أو الصناعة، فيتوقع أن تؤثر كثافة التجارة الخارجية بين تلك الدول إيجابياً على التحرك المتزامن بين الدورات الاقتصادية لتلك الدول، وذلك بفعل صدمات القطاع أو الصناعة ([16])-industry specific Shocks.

أما زيادة درجات التخصص القطاعى (عدم التشابه فى الهياكل الاقتصادية للدول محل التبادل التجارى والذى ينتج عنه فى الغالب تجارة بين قطاعات أو صناعات مختلفة تماماً)، فيتوقع أن تؤدى إلى ضعف تأثير كثافة التجارة الخارجية بين تلك الدول على التحرك المتزامن للدورات الاقتصادية فيما بينها، نظراً لعدم وجود صدمات مشتركة بين القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة محل التبادل التجارى.

---

[14]) **لمزيد من التفصيل** حول التجارة بين منتجات نفس الصناعة Intra- Industry Trade، **أنظر:**

- سامى خليل، (2007)، "الاقتصاد الدولى"، دار النهضة العربية ، القاهرة، ص ص 288-.297

[2]) **لمزيد من التفصيل** حول التجارة بين منتجات صناعات مختلفة Inter- Industry Trade، **أنظر:**

- المرجع السابق مباشرةً، ص ص 291-293.

[3]) عندما يكون هناك تشابه فى الهيكل الاقتصادى بين الدول محل التبادل التجارى (الشركاء التجاريين) يكون الجزء الأكبر من التجارة البينية هو تجارة ضمن نفس القطاع أو الصناعة، ولذلك عندما يتعرض هذا القطاع أو الصناعة لصدمة سلبية أو إيجابية فى دولة أحد أهم الشركاء التجاريين فسوف تنتقل هذه الصدمة إلى نفس القطاع أو الصناعة وللصناعات المغذية لها (الأمامية والخلفية) لباقى الشركاء التجاريين عن طريق قناة التجارة الخارجية. وقد تكون المحصلة النهائية وجود نوعاً من التحرك المتزامن وفى نفس الاتجاه للدورات الاقتصادية لهؤلاء الشركاء التجاريين. **لمزيد من التفصيل حول هذه الآلية أنظر:**

- Pradumna B .Rana, (2007), Trade Intensity and Business Cycle Synchronization:The Case of East Asia, Office of Regional Economic Integration, Asian Development Bank (ADB), Working Paper Series No. 10, June 2007. P2. Website: http://www.aric.adb.org/pdf/working paper/WP10_Rana.pdf
- Tao Xing, (2007), Op.Cit.P.5

تقييم المنافع الاستاتيكية المتحققة والممكنة للاقتصاد المصرى

يعتمد هذا التقييم للمنافع على توافر عدد من الشروط وفقاً للنظرية التقليدية ([1]) . حيث تعد الشروط الابتدائية ضرورية لتحقيق المنافع الاستاتيكية (خلق التجارة وتحويل التجارة) .

تتمثل هذه الشروط فى الآتى :

أ. درجة تماثل هياكل الإنتاج .

ب. ارتفاع مستوى التعريفات قبل تأسيس منطقة التجارة الحرة .

ج. عدد أعضاء الاقليم .

د. قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين قبل قيام منطقة التجارة الحرة .

أولا : إمكانيات خلق التجارة

تعتمد قدرة الاقتصاد المصرى على الاستفادة من أثر خلق التجارة على درجة تماثل الصادرات ، فضلاً عن قوة العلاقات الاقتصادية الحالية أى كثافة التجارة الخارجية بينهما .

1- مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI)

يتضح من الجدول رقم (21) أن متوسط درجة تماثل الصادرات الكلية لكل من مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2006) قد بلغ 40.41% ثم إرتفع إلى 57.27% بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2007-2013) مما يشير إلى أن مصر لديها فرصة أكبر من الاستفادة من تأثير خلق التجارة. كما يشير إرتفاع قيم ذلك المؤشر إلى تشابه هيكل صادرات الدولتين مما يشجع على التجارة داخل نفس الصناعة أو القطاع، وبعبارة أخرى أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية بينهما هى تجارة بين منتجات ضمن نفس الصناعة (المنتجات الداخلة فى الصناعة الواحدة) Intra- industry Trade. هذا المؤشر لتماثل الصادرات الزراعية بين الدولتين ينخفض إلى 10% خلال الفترتين ما قبل تطبيق الاتفاق وما بعده الأمر الذى يعكس التأثير الضعيف للاتفاقية على انسياب السلع الزراعية .

وتجدر الإشارة إلى أن درجة تماثل الصادرات من السلع المصنعة قد ارتفعت من 25.38% خلال الفترة (2000-2006) إلى 38.75% بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2007-2013) وهذا يتفق مع النتيجة السابقة (أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية بينهما هى تجارة بين منتجات ضمن نفس الصناعة) ولاسيما الحديد والصلب، والمنسوجات، والملابس الجاهزة (كما سبق الإشارة) . ويشير مؤشر التماثل التصديرى بالنسبة للسلع الصناعية عموماً إلى إمكانيات

[1]) Viner, J., (1950), The Customs Union Issue, (Carnegie Endowment for International peace, New York) .

الاستفادة من خلق التجارة وهو ما يتأكد من الارتفاع فى قيمة المؤشر من 25% إلى 39% بعد سريان الاتفاق .

من الناحية الأخرى فإن التماثل يكاد يكون منعدماً فى مجال الوقود والمنتجات المعدنية وهو ما يشير إلى ضعف فرص خلق التجارة فى هذه المجموعة وإجمالاً فإن هذا المؤشر لتماثل الصادرات ينطوى على إمكانيات تحقيق تكاملية فى الإنتاج لتعزيز التنافسية إذا ارتبطت بتحسين بنود ونصوص اتفاقية الاستثمار بما يكفل كفالة حق التأسيس .

جدول رقم (21)

نتائج حساب مؤشر تماثل الصادرات بين مصر وتركيا

خلال الفترة (2000-2013)(*)

	2000-2006	2007-2013
Total Exports Similarity	**40.41**	**57.27**
Agricultural products Exports Similarity	**10.29**	**10.13**
Fuels and mining products Exports Similarity	**4.74**	**8.39**
Manufactures Exports Similarity	**25.38**	**38.75**

Source: Calculated based on WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC). Online Data Access: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

(*) يوضح الجدول رقم (7) بملحق الجداول النتائج التفصيلية (السنوية) لمؤشر تماثل الصادرات بين مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2013).

2- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

يوضح الجدول رقم (21) نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لكل من مصر وتركيا خلال متوسط الفترة (2000-2013) على النحو التالى:

أ. المنتجات الزراعية والمواد الغذائية

تتمتع كل من مصر وتركيا بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير المنتجات الزراعية والمواد الغذائية خلال الفترة محل الدراسة إلا أن متوسط قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة تشير إلى أن الميزة النسبية لمصر فى تصدير تلك المنتجات تظهر بشكل ملحوظ بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2007-2013) حيث ارتفعت من 1.33 خلال الفترة (2000-2006) إلى 1.77 خلال الفترة

(2007–2013)، أما بالنسبة لتركيا فقد انخفضت من 1.30 خلال الفترة (2000–2006) إلى 1.15 خلال الفترة (2007–2013)([17]).

ب. <u>الوقود والتعدين Fuels and mining products</u>

تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير الوقود ومنتجات التعدين خلال متوسط الفترة (200–2013) حيث كانت متوسط قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة تفوق الواحد الصحيح، فى حين لا تتمتع تركيا بميزة ظاهرة فى تصدير تلك المنتجات، حيث تقل قيم ذلك المؤشر عن الواحد الصحيح خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الميزة النسبية لمصر قد انخفضت نسبياً خلال الفترة (2007–2013) إلى 1.89 مقارنة بـ 2.78 خلال الفترة (200–2006).

ج. <u>المنتجات المصنعة Manufactures</u>

تتمتع كل من مصر وتركيا بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير كل من (الحديد والصلب، والمنسوجات، والملابس الجاهزة) مما يعنى أن هذه المنتجات تكون محل منافسة بين الدولتين، إلا أن الميزة النسبية لتركيا فى تصدير تلك المنتجات تظهر بشكل أقوى من مصر سواء قبل توقيع الاتفاقية (2000–2006) أو بعد دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ (2007–2013). كما تتمتع تركيا بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير سلع أخرى (مقارنة بمصر) مثل معدات النقل Transport equipment وقطع غيار السيارات Automotive products ، كما تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة فى تصدير المنتجات الكيماوية (مقارنة بتركيا) ولاسيما خلال الفترة (2007–2013)([18]) ، أنظر الجدول رقم (22).

---

[17]) لمزيد من التفصيل حول النتائج التفصيلية لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات السلع الزرعية والمواد الغذائية لكل من مصر وتركيا أنظر الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) بملحق الجداول.

2) لمزيد من التفصيل حول النتائج التفصيلية لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات السلع المصنعة لكل من مصر وتركيا أنظر الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) و (6) بملحق الجداول.

جدول رقم (22)

نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لكل من مصر وتركيا

خلال متوسط الفترة (2000-2013)(*)

	Egypt		Turkey	
	2000-2006	2007-2013	2000-2006	2007-2013
Agricultural products	1.337	1.771	1.303	1.153
Food	1.050	1.841	1.523	1.334
Fuels and mining products	2.782	1.892	0.336	0.406
Fuels	3.288	2.045	0.217	0.279
Manufactures	0.354	0.603	1.154	1.188
Iron and steel	1.614	1.220	3.049	3.214
Chemicals	0.523	1.166	0.383	0.455
Pharmaceuticals	0.325	0.305	0.191	0.160
Machinery and transport equipment	0.024	0.130	0.708	0.858
Office and telecom equipment	0.007	0.025	0.307	0.190
Electronic data processing and office equipment	0.004	0.017	0.026	0.034
Telecommunications equipment	0.016	0.038	0.874	0.466
Integrated circuits and electronic components	0.001	0.017	0.010	0.012
Transport equipment	0.012	0.040	1.102	1.339
Automotive products	0.014	0.054	1.198	1.643
Textiles	1.793	2.523	5.037	4.766
Clothing	1.065	1.729	6.444	4.558

Source: Calculated based on WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC). Online Data Access:
http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

(*) يوضح كل من الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) بملحق الجداول النتائج التفصيلية (السنوية) لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2013).

هذه النتائج تتفق وتوزيع السلع وفقاً لاعتبارات المزايا النسبية RCA حيث يكشف عن أن مصر تملك مزايا نسبية فى الوقود المعدنى ومنتجات التعدين والسلع الصناعية المصنفة وفقاً للمواد الخام (الحديد والصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة والكيماويات) بينما تملك تركيا مزايا نسبية أعلى فى السلع الصناعية المصنفة وفقا للمواد الخام (الحديد والصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة) فضلاً عن السلع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى العالى مثل معدات النقل وقطع غيار السيارات . وذلك مفاداة أن تركيا استطاعت زيادة قدرتها التنافسية فى مجال السلع الصناعية عموماً مقارنة بمصر .

على الجانب الآخر تتمتع مصر بمزايا نسبية تفوق تركيا فى مجال المنتجات الزراعية وخاصة الغذاء خاصة بعد سريان الاتفاقية منذ عام 2007 وهذا مفاداه أنه ربما قد استفادت مصر من التحرير المحدود فى مجال الصادرات الزراعية المصرية إلى تركيا .

3- مؤشر التخصص القطاعى Sectoral Specialization

يوضح الجدول رقم (23) أنه بالرغم من ارتفاع متوسط قيم مؤشر التخصص القطاعى لكل من مصر وتركيا من 0.26 خلال الفترة (2000-2006) إلى 0.34 بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال الفترة (2007-2013)، إلا أنه ما زال منخفضاً، حيث يقترب من القيمة الدنيا لمؤشر التخصص القطاعى (الصفر) ويبتعد كثيراً عن القيمة العليا لذلك المؤشر(2)، ويعنى ذلك أن هناك ثمة تشابه فى الهياكل الاقتصادية للدولتين محل التبادل التجارى، وكنتيجة لذلك، فإن جزءاً كبيراً من التجارة البينية لتلك الدول يتضمن مبادلة سلع منوعة Differentiated Products من نفس القطاع (وما ينطبق على القطاع هنا ينطبق أيضاً على الصناعات أو أفرع النشاط داخل كل قطاع).

وبعبارة أخرى يمكن القول أن جزءاً كبيراً من التجارة البينية لمصر وتركيا هى تجارة بين منتجات ضمن نفس الصناعة (المنتجات الداخلة فى الصناعة الواحدة) Intra- industry Trade، والتى يمكن تفسيرها بتنوع أصناف منتجات القطاع (الصناعة) أو بواسطة اقتصاديات الحجم19. وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه باستخدام مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index السابق الإشارة إليه.

[19]) **لمزيد من التفصيل** حول التجارة بين منتجات نفس الصناعة Intra- Industry Trade، **أنظر:**
- سامى خليل، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-297.

جدول رقم (23)

نتائج حساب مؤشر التخصص القطاعى لكل من مصر وتركيا

خلال متوسط الفترة (2000-2012)(*)

	2000-2006	2007-2012
Sectoral Specialization (Egypt and Turkey)	0.257	0.342

المصدر: تم حساب المؤشر من خلال حساب القيمة المطلقة للفرق بين مساهمة كل قطاع من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلى الإجمالى لمصر مقابل تركيا، وهذه القطاعات هى (الزراعة والصيد والغابات، والتعدين واستغلال المحاجر، التصنيع، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، والانشطة الأخرى) وفقاً للتصنيف.1-digit level ISIC code ، ومتاحة لدى قاعدة بيانات الحسابات القومية للأمم المتحدة: United Nations, National Accounts, Main Aggregate Database.

(*) يوضح الجدول رقم (10) بملحق الجداول النتائج التفصيلية (السنوية) لمؤشر التخصص القطاعى لكل من مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2012).

4- مؤشر كثافة التجارة الخارجية Foreign Trade intensity

يوضح الجدول رقم (24) أن متوسط قيم مؤشر كثافة التجارة الخارجية بين مصر وتركيا قد ارتفع من 0.34 خلال الفترة (2000-2006) إلى 0.73 بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال الفترة (2007-2013) ، ويدل ذلك على زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدولتين فى ظل سريان تلك الاتفاقية وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها من تحليل جدول (رقم 18) ، أنظر الجدول التالى :

جدول رقم (24)

نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة الخارجية (TII) بين مصر وتركيا

خلال الفترة (2000-2012)(*)

TII	2000-2006	2007-2012
TII between Egypt and Turkey	0.336	0.731

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية لواردات وصادرات مصر من (وإلى) تركيا المتاحة لدى صندوق النقد الدولى IMF، التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Direction of Trade أعداد مختلفة.

(*) يوضح الجدول رقم (9) بملحق الجداول النتائج التفصيلية (السنوية) لمؤشر كثافة التجارة الخارجية بين مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2012).

إمكانيات تحويل التجارة

فى محاولة لتقييم تحويل التجارة سيركز هذا الجزء على مؤشر التكامل أو التوافق التجارى ومستوى التعريفات الجمركية على الدول غير الأعضاء .

1- مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarity Index (TCI)

يتضح من الجدول رقم (25) أن متوسط درجة التوافق (التكامل) بين الصادرات التركية والواردات المصرية قد ارتفع من 0.37 خلال الفترة (2000-2006) إلى 0.46 خلال الفترة (2007-2013) ، وهو ما يفوق متوسط درجة التوافق بين الصادرات المصرية والواردات التركية، حيث لم يتعد 0.38 سواء قبل توقيع الاتفاقية (2000-2006) أو بعد دخولها حيز التنفيذ (2007-2013) . وهذا يوضح بجلاء أن تركيا كانت لديها فرصة كبيرة للتوسع فى صادراتها إلى الأسواق المصرية مقارنة بالصادرات المصرية الموجهه إلى الأسواق التركية وذلك خلال الفترة (2007-2013)، ويعد ذلك مؤشراً على أن تركيا كانت أقل عرضه للمعاناه من الآثار السلبية لتحويل التجارة Trade Diversion مقارنة بمصر خلال تلك الفترة.

جدول رقم (25)

نتائج حساب مؤشر التوافق التجارى (TCI) بين مصر وتركيا

خلال متوسط الفترة (2000-201)(*)

TCI	2000-2006	2007-2013
TCI of Egyptian imports and Turkish Exports	0.371	0.456
TCI of Turkish imports and Egyptian Exports	0.379	0.382

Source: Calculated based on United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, According to three digit level SITC Revision 3 commodity classification. Online Data Access: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

(*) يوضح الجدول رقم (8) بملحق الجداول النتائج التفصيلية (السنوية) لمؤشر التوافق التجارى بين مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2013).

2- أثر التعريفات الجمركية المطبقة على الدول غير الأعضاء

نظراً للارتفاع النسبى لمعدلات التعريفة الجمركية المطلقة فى مصر مقارنة بتركيا نتوقع أن الاقتصاد المصرى يعانى بشكل أكبر من مستوى تحويل التجارة من الاقتصاد التركى .

فى ضوء ما تقدم ، يمكن أن نستنتج أن هناك بعض الفرص لخلق التجارة بين مصر وتركيا كما تبرزها المؤشرات السابقة وإن كانت محدودة بينما الآثار السلبية لتحويل التجارة على مصر فهى من الصعوبة بمكان التنبؤ بها .

وإجمالاً من المؤكد أن الآثار الاستاتيكية لمنطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا ستكون بصفة عامة محدودة ، وإن فرص مصر لزيادة حجم تجارتها مع تركيا أقل من فرص مصر مع دول أخرى .

ومن الأمور محل الجدل فى الدولتين هى البحث عن إمكانات وفرص تحقيق تكاملية فى الإنتاج لتعزيز التنافسية ويمكن استخدام مؤشر RCA لاختيار قائمة السلع أو لتغيير تخصص كلتا الدولتين نحو منتجات عالية التقنية .

ومن الأهمية تعزيز الاستثمارات المتبادلة كخطوة لتعزيز العلاقات الاقتصادية .

<u>ثانياً: مدى التوافق مع نتائج دراسة وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع USAID</u>

وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التي أعدتها وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع USAID لدراسة التأثيرات الاستاتيكية والديناميكية لتوقيع الاتفاقية المصرية / التركية باستخدام بيانات عام 2004 وباعتماد سنة الأساس 2007 وباستخدام نموذج للتوازن العام ([1]). ومع ذلك فإن النموذج الذى تم قياسه لم يأخذ في اعتباره الآثار الديناميكية للاستثمارات وتراكم رأس المال المحتمل الحدوث والذي يترتب على توقيع اتفاقية التجارة الحرة .

1. وفقاً لنفس الدراسة فإنه يتوقع أن تكون تأثيرات الاتفاقية المصرية/التركية متواضعة مضيفة حوالي 10/1% من اجمالى الرفاهية الاقتصادية ([2]) بالنسبة لمصر . يتوقع ان تتزايد تدفقات التجارة فيما بين البلدين وذلك تحركاً من مستويات منخفضة نسبياً ، وعليه يتوقع أن

---

[1]) وقد اعتمد النموذج على عدة فروض :
01 ان البطالة في السوق المصرى توجد ضمن فئة العمالة غير الماهرة .
02 ان مستويات ميزان المدفوعات لكل من مصر وتركيا مقيدة بمستويات 2004
03 ان التعريفات الجمركية على الواردات من تركيا تم تحديثها لتشمل معدلات التعريفة حتى تصل الي معدلات 2007 .
USAID, & Ministry of Trade, The Egypt-Turkey Free Trade Agreement : Potential Economy-Wide Effects, August 2004 .

[2]) يقيس النموذج أثر الإضافة فى الرفاهية الاقتصادية المترتبة على الاتفاقية من خلال قياس أثر الكفاءة فى تخصيص الموارد ، المكاسب فى التشغيل وشروط التبادل الدولى .
كذلك فإن أكثر من ثلثى المنافع المترتبة على الاتفاقية تحدث قبل عام 2014 . ويرجع ذلك إلى طول الفترة الزمنية التى تمنح لازالة التعريفات على المنتجات الصناعية التركية هذا فضلاً عن أن المنافع فى مستوى الرفاهية الإجمالية تقل بالنسبة لمصر عن مثيلتها فى تركيا وهذا أمر متوقع فى ضوء تطور الهيكل الصناعى التركى وتنوعه .

تزيد الواردات من تركيا مع التنفيذ الكامل للاتفاقية التجارية في عام 2020 بحوالي 500 مليون دولار وبالأسعار الثابتة للدولار في 2004 ، ومع ذلك فالزيادة في الواردات المصرية من تركيا تتواكب لحد كبير مع انخفاض الواردات من الدول الأخرى ، بحيث يترتب عليها زيادة كلية صافية قدرها 100 مليون دولار فى الواردات المصرية ولذلك فإن اثر تحويل التجارة يهيمن على معظم آثار تجارة مصر المترتبة على FTA إما الصادرات المصرية الي تركيا فيتوقع أن تزيد بأقل من 50 مليون دولار سنوياً ولكنها ستعوض بزيادة مماثلة من الصادرات المصرية الى الدول الأخرى . وعند الغاء التعريفات علي السيارات فإن قطاع السيارات المصرية سيتأثر بشكل متواضع بزيادة متوقعة في الواردات التركية ، وحتى عند حدوث ذلك فإن مكسب تركيا سينتج من أثر تحويل التجارة وكنتيجة لتحويل الواردات من باقي العالم بالنسبة لمصر .

2. وستكون الآثار الأكثر وضوحاً مركزة في قطاعات التعدين والمعادن والفلزات حيث يتقلص هذا التأثير أخذاً فى الاعتبار أن الواردات تمثل أقل من 1% من الإنتاج المصري . أما الأثر الكلي للاتفاقيات علي الكيماويات والأخشاب وقطاع الصناعات التحويلية فيمثل أقل من 1% من الإنتاج المصري لهذه المنتجات .

3. أما المكاسب المصرية في واردات المنسوجات والمفروشات فمن المتوقع ان تكون متواضعة حيث تتحقق زيادة في الإنتاج المحلى أقل من 1% عندما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بشكل كامل في 2020 . أما تأثير اتفاقية التجارة الحرة على قطاعات الطاقة فيتوقع أيضا أن تكون محدودة (نظراً لانخفاض مستويات التعريفة المفروضة عليها في كل من مصر وتركيا 3.1% ، 1% على الترتيب) أيضاً وفقاً لنتائج الدراسة فإن آثار اتفاقية التجارة الحرة على التجارة في السلع الزراعية ستكون أيضا ضعيفة وقد تقدم فرصاً لمكاسب هامة في المستقبل اعتماداً على أن التعريفات التى أُشير إليها ، علي الواردات الزراعية من تركيا (6.5% علي اساس مرجح) تعد منخفضة مقارنة بالتعريفات التركية علي الواردات الزراعية من مصر (37.1%) . وتعتمد هذه الفرص مستقبلا علي ازالة الحواجز غير التعريفية (NTBS) في ظل تحرير التجارة في السلع الزراعية ، فالواردات المصرية التى تستطيع الاستفادة من مزيد من التحرير هي : الأرز ، السكر ، البنجر ، الفاكهة ، المكسرات والأغذية المحفوظة .

واجمالاً وفقاً للنتائج التى توصلت إليها الدراسة يمكن ايضاح الآتي :

1- **ان معظم مكاسب الصادرات المصرية تحدث في عام 2008 كنتيجة لإلغاء التعريفات الصناعية كنتيجة للتحولات في مبيعات قطاع الصناعة من الأسواق التصديرية الأخرى نحو تركيا .**

2- **علي أساس متوسط معدل التعريفات يتضح ان متوسط التعريفة على واردات المنسوجات والملابس من تركيا تصل الي 1.7% ويغلب عليها أنها أقمشة بألياف صناعية وغزول والتي يقترب مستوى التعريفة المفروضة عليها من الصفر ، وعلي العكس فإن الصادرات المصرية الى تركيا تواجه تعريفة جمركية 7% ومن ثم يتوقع أن تكون المكاسب متواضعة للواردات المصرية والصادرات من المنسوجات والملابس – وهو ما ينطوى علي تغير في الإنتاج المحلى يقل عن 1% إذا تم سريان الاتفاقية حتى عام 2020 .**

3- **يعد قطاع السيارات والنقل والتجهيزات الثقيلة ذات محتوى استيرادي مرتفع وتنافسية تصديرية متواضعة ، كما تعكس نسبة تدفقات التجارة من اجمالى الإنتاج المصرى لهذه المنتجات . حيث تمثل واردات السيارات وتجهيزات النقل أقل قليلاً من ثلثي الإنتاج المحلي ، وتسيطر الواردات علي سوق الآليات والتجهيزات الثقيلة ، وفي نفس الوقت تواجه واردات السيارات مستويات مرتفعة من الحماية المصرية لسوق السلع المصنعة حيث تصل التعريفة في المتوسط الي 65% وتتجاوز بعض معدلات التعريفة الجمركية 100% لبعض المنتجات ، ويتوقع مع إلغاء التعريفات أن يرتفع الأثر على الإنتاج المصري ومن ثم فإن المكسب التركي في السوق المصري ينتج من تحويل التجارة من باقي العالم الى تركيا .**

4- **تعد قطاعات إنتاج المنتجات المعدنية ومنتجات الجديد والصلب أكثر القطاعات تأثراً حيث يتوقع أن تزيد الواردات المصرية من تركيا من ضعفين الي ثلاثة مرات ولكن ما يقلل من الأثر العام للزيادة في الواردات ان واردات مصر من تركيا داخل هذه القطاعات تقل عن 1% من الإنتاج المصري .**

<u>والخلاصة</u> ان التأثيرات الاستاتيكية لاتفاقية التجارة الحرة تعد متواضعة على كافة القطاعات ، كذلك فإن إمكانات تحويل التجارة تعد حقيقية وهو ما يتطلب ان يدفع ذلك كل من مصر وتركيا

إلى تعزيز علاقات التجارة والاستثمار ومع ذلك هناك بعض الفرص في مجال التوسع في السلع الزراعية شريطه ان يتم تحرير التجارة السلعية بينهم .
وقد يكون التعاقد بين كلتا الدولتين مطلوب في مجال الإجراءات المضادة للإغراق التى تتبعها الدول المتقدمة بما يمكن من تحسين قدرات الدولتين . كذلك فإن كلتا الدولتين بحاجة لتبادل الخبرات مستقبلاً في مجال السياسة التجارية والتي تتطلب التنسيق بين إجراءات الحماية والاتساق مع إجراءات التحرير للتجارة .

هناك من الملاحظات حول السياق العام للعلاقات المصرية/التركية نرى أنها ضرورية لتقييم ما تتيحه هذه الاتفاقية من فرص أو ما تفرضه من قيود وعقبات وذلك علي النحو التالي :
إن العلاقات الثنائية القائمة بين الدولتين كانت قائمة وموجودة قبل ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة من خلال صيغة اتفاقات التعاون الثنائية .
وإذا حاولنا أن نتحرك لرسم صورة تقريبية لمدى الخسائر أو المكاسب المتحصل عليها والمتوقعة ولطبيعة الفرص المتاحة أو المخاطر والمحاذير المحتملة فإنه يمكن وضع التصور الآتي:
أولاً : علي جانب المكاسب والفرص تشير النتائج المختلفة الي ما يلي :

1. **حدوث زيادة فى الصادرات منذ سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة فى عام 2007 محدودة وحتى سنوات حديثة فى عام 2013 وإن هناك إمكانية لتحقيق زيادات أخرى فى الصادرات وحتى عام 2020 بما يمكن من المعالجة النسبية للآثار والسلبيات المترتبة على إنشاء وسريان اتفاق المنطقة .**
2. **ان افتراض استمرار الاتجاهات الحالية فى تطور الصادرات والواردات بين مصر وتركيا ينطوى على استمرار العجز فى الميزان التجارى لصالح تركيا بافتراض ثبات الأمور على حالها .**

ثانياً : علي جانب المخاطر والمحاذير
- إن مصر تستفيد أكثر إذا حررت تركيا البنود المفروضة علي وارداتها من المنتجات الزراعية من مصر في ضوء حقيقة وجود دعم سعري وغيرها من أدوات الحمائية بما يمثل سياسة حمائية تجاه تجارة مصر من السلع الزراعية.

- إن مصر ستخسر عائدات تتمثل في حصيلة الجمارك على الواردات وقد تكون لهذه الخسارة آثاراً اجتماعية ضارة وهو ما قد يدفع الحكومة لتعويض خسائرها بفرض ضرائب غير مباشرة

أو الحد من الانفاق العام علي الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤثر سلباً علي الطبقات الفقيرة والمتوسطة وفي تقديرنا هناك صعوبة في تقديم حصر كامل لكافة الخسائر أو المكاسب المتوقعة في كل القطاعات كذلك فإن قدرة الاقتصاد المصري على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها الاتفاقية أو تجنب الخسائر الحالية والمحتملة يتوقف على قدرة وكفاءة إدارة ملف السياسة التجارية والمالية ، وسياسة الاستثمار ، كيف يمكن تحقيق الإدارة الرشيدة لعلاقاتنا الخارجية مع تركيا سواء السياسية أو الاقتصادية والإجابة موجودة لدى صانع القرار.

الفصل الرابع

تقييم اتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو)

تقييم اتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو)

مقدمة :

الحاقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا في ديسمبر 2005 والتى تم دخولها حيز التنفيذ في مارس 2007 فإن تركيا تقدمت في ديسمبر 2011 بطلب للحكومة المصرية لتوقيع اتفاقية للنقل البرى بين مصر وتركيا تهدف الي تسهيل حركة التجارة التركية لدول الخليج عبر الأراضي المصرية بدلاً من الأراضي السورية نظراُ للعقوبات الدولية المفروضة عليها وذلك بسبب الحرب الأهلية الدائرة فيها .

وقد تم التوقيع علي مذكرة التفاهم المصرية التركية في أنقرة في 23 ابريل 2012 بشأن التعاون في مجال النقل البرى بالترانزيت والمعروفة باسم اتفاقية (الرورو) بين كل من وزير النقل المصرى ووزير الاقتصاد التركى وذلك لتعزيز التعاون التجارى والإقتصادى بين البلدين والدول المجاورة ، وقد تم الاتفاق علي دخول المذكرة حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها ، على أن تبقي سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات (حتى ابريل 2015) قابلة للتجديد لمدة مماثلة ، وفى حالة رغبة أى من الطرفين إنهاء العمل بهذه المذكرة يجب ان يقوم بإبلاغ الطرف الأخر قبل موعد انتهائها بستة أشهر .

ورغم قوة العلاقات المصرية التركية قبل وبعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية منذ عام 1976وحتى عام 2013 إلا انه بعد ثورة 3 يونيو 2013 شهدت هذه العلاقات أزمة حقيقية بعد التوتر السياسي الذي حدث بين البلدين مما أدى إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لأسباب سياسية كذلك أدى هذا التوتر السياسي الي عدم تجديد مصر لاتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو) والتى أبرمت في 23 ابريل 2012 لمدة ثلاث سنوات بين مصر وتركيا بشأن التعاون في مجال النقل البرى بالترانزيت والتى انتهت فعلياً في 23 ابريل 2015 .

وقد احتد الجدل بين الخبراء الاقتصاديين حول تحليل الخسائر الاقتصادية جراء عدم تجديد اتفاقية (الرورو) الموقعة بين البلدين فذهب البعض الى ان تركيا هي الخاسر في حين ذهب البعض الآخر الى عكس ذلك .

وسوف نقوم في هذا الجزء بدراسة اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا وتقييمها (الرورو) كذلك آراء الاقتصاديين المختلفة في عدم تجديد هذه الاتفاقية والآثار المترتبة على عدم تجديد هذه الاتفاقية اعتماداً على المعلومات والبيانات الذى استطعنا الحصول عليها من الموانىء المصرية الأدبية والسخنة) ومن واقع عدد الشاحنات العابرة وكذلك الإيرادات والدخل الذى يعود على مصر من خلال هذه الاتفاقية.

أولا : اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا (الرورو)

نظراً لاحتلال مصر موقعاً متميزاً بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فإن ذلك يؤهلها لأن تكون مركزاً عالمياً للتجارة الدولية ، وإذا كان ذلك لم يتحقق حتى الآن فإن ذلك يرجع إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذا الموقع حتى الآن سواء من حيث التسويق الجيد أو عدم تفعيل بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الترانزيت الدولية (TIR) أو غيرها من بعض الصعاب الأخرى .

وتنص اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا على إنشاء خطوط منتظمة بين موانىء البلدين وخط الرورو هو عبارة عن خط ملاحى لتصدير المنتجات من بلد ما إلى بلد آخر على شاحنات تنقلها عبارات إلى أقرب الموانىء على البحر المتوسط ثم تكمل طريقها براُ لميناء آخر على البحر الأحمر ثم يتم نقل الشاحنات بعبارات مرة أخرى لموانىء السعودية ومنها براً لباقي دول الخليج ، وتكرر هذه العملية مرة أخرى من دول الخليج الي الموانىء المصرية ثم إلى الموانىء التركية ، ويساعد خط الرورو على خدمة البضائع المصرية المتجهة إلى تركيا وروسيا ومناطق عديدة من أوروبا مما يساعد على تواجد الصادرات المصرية في هذه الأسواق في زمن قصير مما يؤدى الى توفير الوقت والنفقات ومن ثم زيادة الأرباح المحققة .

ثانياً : أهم بنود اتفاقية الرورو بين مصر وتركيا

تتضمن اتفاقية الرورو بين مصر وتركيا أربعة عشر مادة ([1]) :

تنص <u>المادة الأولى</u> منها على أن الهدف من هذه الاتفاقية هو تسهيل الإجراءات الرسمية لتشغيل خط الرورو البحرى وكذلك عمليات النقل البرى والترانزيت بين وعبر أراضي البلدين .

والجدير بالذكر انه قد بدأت عمليات التشغيل في 28 ابريل 2012 من خلال خط ملاحى بين ميناء مرسين التركى وميناىئ بورسعيد وبور توفيق ، كما تم تشغيل خط آخر بين ميناء الاسكندرون التركى و ميناىئ بور سعيد والأديبية اعتباراُ من 2 سبتمبر 2012 وهما الشركتان اللتان شاركتا في مرحلة الإعداد للاتفاق مع الجانب التركي ثم انضم بعد ذلك ميناء دمياط لمنظومة التشغيل .

[1]) انظر الملحق : مذكرة التفاهم بين وزارة النقل المصرية ووزارة الاقتصاد التركية بشأن التعاون في مجال (الرورو) .

كما نصت المادة الثانية من هذه المذكرة على اتفاق الطرفان على تسهيل إنشاء خطوط رورو منتظمة بين موانىء البلدين وتشجيع الناقلين على استخدام هذه الخطوط .

وتنص المادة الخامسة علي انه يقتصر تموين الشاحنات التركية بالوقود داخل الأراضي المصرية على نقاط الوصول والمغادرة وفي هذه الحالة يتم سداد فرق دعم الوقود المعمول به في مصر وفقاُ للملحق رقم واحد المرفق بمذكرة التفاهم ([1]) ، كذلك تنص هذه المادة أنه في حالة عدم شراء الشاحنات التابعة لأى طرف للوقود من دولة الترانزيت يتم ختم مخازن الوقود الخاصة بها والسماح لها بالمرور دون دفع فرق دعم الوقود .

أما المادة السادسة فتنص على اتفاق الطرفين علي عدم خضوع البضائع التى يصدرها كل طرف والتى تصل إلى موانىء الطرف الآخر لنقلها بواسطة شاحنات الطرف الأخر إلى دولة ثالثة ، لأى رسوم طرق ترانزيت .

كذلك نصت المادة الحادية عشر على اتفاق كل من مصر وتركيا على تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج التدريبية وتنمية الموارد البشرية في مجال النقل بما يكفل تحسين الأداء وكذلك مساهمة الاستثمارات التركية في تطوير البنية الأساسية في مجال اللوجستيات والموانىء البرية والخاصة لدعم منظومة النقل البرى للركاب والبضائع في مصر .

وأخيراً نصت المادة الرابعة عشر علي دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها على أن تبقي سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة لحين الانتهاء من مفاوضات النقل الدولى البرى لنقل الركاب والبضائع بين حكومتى البلدين ودخوله حيز التنفيذ.

كذلك نصت هذه المادة علي انه في حالة رغبة أى طرف من الطرفين إنهاء العمل بمذكرة التفاهم يجب عليه إبلاغ الطرف الأخر قبل موعد تاريخ الانتهاء بستة أشهر .

أخيراً تضمنت هذه الاتفاقية ملحقان يختص الملحق الأول الرسوم الخاصة بالشاحنات ذات اللوحات التركية خلال مرروها داخل الأراضي المصرية في حين يختص الملحق الثاني بالرسوم الخاصة بالشاحنات ذات اللوحات المصرية خلال مرورها بالأراضي التركية ،وذلك من حيث رسوم الطرق ورسوم المرور والأمن ورسوم الموانىء ورسوم الجمارك وفرق دعم الوقود ([1]).

---

[1]) انظر الملحق رقم (1)
[1]) انظر الملحق رقم (1) والملحق رقم (2)

وفيما يخص بند فرق دعم الوقود فقد تضمن الملحق الأول (رقم 1) انه يتم فرض الأسعار غير المدعومة على الوقود الذي سيتم شرائه في مصر من جانب الشاحنات ذات اللوحات التركية في حين تضمن الملحق الثاني (رقم 2) فيما يخص فرق دعم الوقود انه لن يتم فرض رسوم على الشاحنات ذات اللوحات المصرية والتى تعبر الأراضي التركية بشرط ان يتم وضع ختم على خزانات الوقود الخاصة بها .

<u>ثالثاً : اتفاقية (الرورو) بين التجديد والإلغاء</u>

أيد بعض الاقتصاديين قرار عدم تجديد اتفاقية الخط الملاحي بين مصر وتركيا (الرورو) في حين أكد البعض الأخر أن عدم تحديد هذه الاتفاقية في غير صالح مصر .

طبقا لتقارير وزارة الصناعة والتجارة فإن السيد الوزير/ منير فخرى عبد النور يؤيد عدم تجديد هذه الإتفاقية حيث أنه يرى أن مصر لم تحقق العائد الإقتصادى منها .

كذلك أيد السيد محمد البهي – عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية عدم تجديد هذه الاتفاقية لأن بنودها قد أضرت بالاقتصاد المصرى .

وطبقاً لرأى السيد هاني ضاحي – وزير النقل فإن هذه الاتفاقية لم تحقق قيمة مضافة أو جدوى اقتصادية من حيث أن قيمة وارداتها لم تتعد 13 مليون دولار خلال 3 سنوات ، لذلك فإنه يرى عدم التجديد لهذه الاتفاقية .

ويرى السفير محمد جمال بيومى – الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب أن عدم التجديد لإتفاقية (الرورو) يعد خطوة ذكية وتعبر عن نوع من الحزم في موقف مصر تجاه الموقف التركى ، كذلك أشار الى أن إلغاء هذه الاتفاقية سوف يتسبب في إلحاق أضرار بالغة للمستثمرين الأتراك الذين سيتحملون تكاليف نقل مرتفعة لوصول بضائعهم الي الأسواق العربية في الخليج في حين ان ذلك لن يكون له تأثير كبير على المستثمرين المصريين وذلك لأن مصر تستطيع دون مساعدة الجانب التركي النفاذ الي الأسواق العربية في دول الخليج . وتعد اتفاقية (الرورو) من وجهة نظر السفير جمال بيومى هي مجرد نوع من المجاملة بين مصر وتركيا في اطار تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين أبان حكم الرئيس السابق / محمد مرسي .

وأخيراً فإن السفير جمال بيومى يرى ضرورة عدم ربط الملفات التجارية بالتغييرات السياسية وضرورة الفصل بينهما حتى لا تتأثر مصالح كل من المستثمرين المصريين والأتراك أو واردات مصر من السوق التركى .

ويؤيد السيد محمد المرشدى – نائب رئيس جمعيات المستثمرين عدم التجديد لهذه الاتفاقية وهو يعتقد أن تركيا حققت مكاسب كثيرة من وراء هذه الاتفاقية أكبر بكثير من الموارد التى حققتها مصر والتى قدرت بحوالى 5 ملايين دولار فى العام (أى 15 مليون دولار) خلال الثلاث سنوات التى طبقت فيها الإتفاقية .
أكد السيد وائل مندور – عضو مجلس إدارة قناة السويس السابق أن اتفاقية (الرورو) مضرة بالمصالح المصرية وذلك لحصول الجانب التركى على وقود مدعم خلال وجودهم داخل الأراضى المصرية ، كذلك أشار الخبير الأمنى خالد عكاشة أن اتفاقية (الرورو) مضرة للأمن القومى المصرى وذلك لأنه طبقا لبنودها لا يمكن تفتيش البضائع التركية لدى مرورها داخل الأراضى المصرية مما يعنى أنه يمكن تسهيل تدفق الأسلحة والذخائر لأى جماعات تريد زعزعة الاستقرار فى مصر .

أما السيد أحمد الوكيل – رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية فإنه ينتقد بشدة قرار الحكومة بعدم تجديد اتفاقية (الرورو) . واعتبر أن هذا القرار يعد عائقاً أمام تحويل مصر إلى مركز لوجستى عالمى ، كذلك أشار السيد أحمد الوكيل إلى أن هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى دخول مصر السوق الأوروبية عبر تركيا ، ودخول تركيا السوق الإفريقية عبر مصر رافضاً إقحام العلاقات الاقتصادية فى العلاقات السياسية .

وتجدر الإشارة إلى أن رأى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية كان عدم إلغاء اتفاقية (الرورو) لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد المصرى وتنمية قطاع النقل واللوجستيات فى مصر .

كذلك أشار الاتحاد العام للغرف التجارية أن هذه الاتفاقية لا تؤثر على إيرادات قناة السويس حيث أنها تتيح فقط النقل البرى من وإلى الخليج عبر مصر بدلاً من المسار السورى ، وفى

حالة إلغاء هذه الاتفاقية سوف يتم اللجوء إلى مسارات برية أخرى (عبر الأردن وإسرائيل) وليس عن طريق قناة السويس .

وأخيرا أكد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فى تقريره للسيد وزير الصناعة والتجارة حتمية الفصل بين العلاقات الاقتصادية مع أى دولة وبين العلاقات السياسية التى تتغير طبقا للعديد من الاعتبارات والظروف الدولية .

<u>رابعاً : تقييم الاتفاقية</u>

استهدفت اتفاقية (الرورو) كما سبق وان ذكرنا تنمية قطاع النقل واللوجستيات في مصر من خلال تحويل مسار طرق النقل الأوروبية والتركية إلى دول الخليج عبر مصر كمرحلة أولى ثم إلي دول إفريقيا كمرحلة ثانية مما يحقق جذب المزيد من الاستثمارات في مجال الخدمات اللوجستية علي المدى المتوسط والبعيد .

وبعد مرور حوالى ثلاث سنوات على بدء تشغيل الخط الملاحي (الرورو) بين مصر وتركيا يمكن تقييم هذه التجربة في النقاط التالية :

1- **تعتبر هذه الاتفاقية فرصة لتفعيل الاستفادة من موقع مصر الجغرافي للوصول الي مناطق عديدة مثل افريقيا ودول الخليج وغيرها من المناطق الأخرى وكذلك تعتبر هذه الاتفاقية فرصة لتطوير من خلال الخدمات المصاحبة لمثل هذا النشاط من لوجستيات وأنشطة أخرى يمكن ان تمثل عائد وقيمة مضافة للاقتصاد المصري .**

2- **هذه الاتفاقية لم يكن لها أى تأثير ضار علي إيرادات قناة السويس حيث أن هذا الخط البرى للشاحنات التركية داخل مصر كان بديلاً عن الخط البرى الذي كان يمر عبر الأراضي السورية .**

3- **يتم عبر هذا الخط التركي (الرورو) استيراد العديد من مستلزمات انتاج والعديد من البضائع والمنتجات الخاصة بالاستثمارات التركية في مصر والتى يعاد تصديرها مرة أخرى الى تركيا وأوروبا .**

4- **يقدر عدد الشركات المصرية التركية في مصر بحوالى 422 شركة يعمل فيها حوالى 33 ألف عامل ، منها حوالى 40 شركة في مجال الاتصالات ، و26 شركة في مجال الإنشاءات ، و 146 شركة في مجال الخدمات ، و16 شركة في المجال الزراعي،**

و23 شركة في المجال السياحي ، و171 شركة في المجال الصناعي مثل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية وغيرها من الشركات الصناعية الأخرى ([1]) .

5- رغم بدء تشغيل خط (الرورو) فى ظروف أمنية وسياسية غير عادية في مصر (2012/4/28) إلا أن عمليات التشغيل منذ هذه الفترة حتى الآن لم تشهد أى حوادث او عقبات أمنية أو لوجستية تذكر بل بالعكس ساهم هذا الخط في ضخ موارد منتظمة بالعملة الصعبة من خلال الرسوم المحصلة ([2]) .

6- لم يتم الإفادة أو توثيق أى حالة تهريب للوقود المدعوم للشاحنات التركية خارج النقاط المحددة في مذكرة التفاهم خاصة أن هذه المذكرة تنص في المادة رقم (5) على ان تقوم الشاحنات التركية في حالة التزود بالوقود في مصر بسداد فرق دعم الوقود المعمول به في مصر ([3]) .

7- رغم أن اتفاقية (الرورو) تتيح المعاملة بالمثل للشاحنات المصرية المحملة بالصادرات للعبور عبر الأراضي التركية وصولاً لشرق أوروبا ووسط آسيا الا أن مصر لم تستفد كثيراُ من هذه الميزة داخل الموانىء مما يؤدى الي زيادة التكلفة بالنسبة لهذه الصادرات هذا بالإضافة الي ضعف قدرات اساطيل النقل البرى المصرى .

8- خلال الفترة من (2012/4/28) بداية تشغيل خط الرورو وحتى سبتمبر 2014 (بداية التفكير في عدم التجديد لهذه الاتفاقية وابلاغ الحكومة التركية بذلك) تم نقل حوالي 39 ألف شاحنة (بمعدل 15.6 ألف شاحنة كل عام)([4]) سددت كل منها 500 دولار رسوم مباشرة للعبور وتأمين الطرق هذا بالإضافة الى الرسوم الغير مباشرة والتى تقدر بحوالى 500 دولار أخرى مقابل الخدمات المؤداه في الموانىء وكذلك الخدمات المقدمة للسائقين هذا بالإضافة الى توفير العديد من فرص العمل للعاملين المصريين داخل الموانئ مما يساعد علي زيادة فرص العمل والحد من البطالة ، وهذا يعني أن الرسوم المقدرة لعبور لكل شاحنة حوالى 1000 دولار ومن

---

[1]) انظر الملحق رقم (3)
[2]) تقرير وزارة النقل مرفوع للسيد رئيس الوزراء ، 2014/11/11 .
[3]) تقرير وزارة النقل مرفوع للسيد رئيس الوزراء ، 2014/11/11 .
[4]) تقرير الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بتاريخ 2014/9/7 .

ثم إذا قدرنا اجمالى الحصيلة المحصلة من عبور هذه الشاحنات عبر الأراضي المصرية خلال عامين ونصف سنجد أنها تبلغ حوالى 39 مليون دولار .

وإذا أردنا تقدير إيرادات خط الرورو خلال الفترة كلها (3 سنوات) سوف نجد انها تقدر بحوالى 46.8 ألف شاحنة (15.6 ألف شاحنة في السنة) يتم تحصيل 1000 دولار علي كل شاحنة كما سبق وأن ذكرنا فإن الحصيلة المقدرة خلال فترة سريان الاتفاقية (حتى ابريل 2015) هي حوالى 46.8 مليون دولار .

وتوضح لنا الجداول رقم (26) ، (27) ، (28) الشاحنات المفرج عنها طبقا لإتفاقية (الرورو) من خلال ثلاث موانىء فقط وهي : ميناء السخنة ، وميناء الأدبية ، وميناء نويبع خلال الفترة 2012/11/5 حتى 2014/7/7 (*) .

يتضح لنا من الجدول رقم (26) انه خلال الفترة 2012/11/5 وحتى 2012/12/29 أن عدد الشاحنات التركية التى وصلت الي ميناء السخنة بلغت حوالى 525 شاحنة في حين بلغ عدد الشاحنات التى وصلت الي ميناء الأدبية حوالى 623 شاحنة في حين وصل ميناء نويبع عدد 2 شاحنة فقط .

كذلك يتضح لنا من الجدول رقم (27) إن عدد الشاحنات التى وصلت الي ميناء الأدبية خلال الفترة من 2013/1/1 حتى 2013/12/14 بلغ حوالى 7459 شاحنة .

يوضح لنا الجدول رقم (28) أن عدد الشاحنات التى وصلت الي ميناء الأدبية خلال الفترة من 2014/1/6 حتى 2014/7/7 أى خلال ستة أشهر فقط قد بلغ حوالى 2412 شاحنة وهذا يعنى أنه خلال الفترة من 2012/11/5 حتى 2012/7/7 بلغ عدد الشاحنات التى وصلت الي 3 موانىء فقط (السخنة و الأدبية ونويبع) بلغ حوالى 11 ألف و 522 شاحنة.

وتجدر الإشارة الي أن الشاحنات التركية طبقاً لاتفاقية (الرورو) تمر علي العديد من الموانىء المصرية مثل دمياط والسويس وبور سعيد وبور توفيق بالإضافة الي موانىء السخنة والأدبية ونويبع . هذا علماً بأن اجمالى عدد الشاحنات التركية التى عبرت الأراضى المصرية بلغت 39 ألف شاحنة كما سبق ذكره خلال الفترة من 2012/4/28 حتى 2014/9/24 .

(*) لم تتمكن من الحصول على البيانات تقيد عدد الشاحنات المارة خلال الموانىء الأخرى : دمياط ، بورسعيد وبور توفيق .

جدول رقم (26)

بيان بعدد الشاحنات التركية المفرج عنها

طبقا لاتفاقية الرورو من موانىء السخنة والأدبية ونويبع

خلال الفترة من 2012/11/5 حتى 2012/12/29

م	البيان	عدد الشاحنات	التاريخ	جمرك الوصول
1	841	70	2012/11/5	السخنة
2	855	72	12/11/9	،،
3	861	1	11/12	،،
4	860	111	11/12	،،
5	867	86	11/16	،،
6	868	1	11/16	،،
7	877	94	11/19	،،
8	890	90	11/19	،،
9	857	17	11/11	الأدبية
10	866	15	11/14	،،
11	874	18	11/18	،،
12	895	30	11/24	،،
13	910	40	12/1	،،
14	913	20	12/2	،،
15	914	20	12/2	،،
16	922	64	12/5	،،
17	927	45	12/9	،،
18	944	49	12/14	،،
19	952	98	2012/18	،،
20	958	103	12/23	،،
21	976	105	12/28	،،
22	865	2	12/29	نويبع

المصدر : وزارة المالية – جمارك الترانزيت .

جدول رقم (27)

بيان بعدد الشاحنات التركية المفرج عنها
طبقا لاتفاقية الرورو من موانىء السخنة والأدبية ونويبع
خلال الفترة من 2013/1/1 حتى 2013/12/14

م	البيان	عدد الشاحنات	التاريخ	جمرك الوصول
1	985	112	2013/1/1	الأدبية
2	7	64	13/1/7	‘‘
3	19	62	1/12	‘‘
4	27	82	1/15	‘‘
5	31	1	1/17	‘‘
6	34	111	1/19	‘‘
7	39	100	1/22	‘‘
8	45	115	1/26	‘‘
9	54	86	1/31	‘‘
10	61	104	2/4	‘‘
11	75	85	2/8	‘‘
12	85	105	2/12	‘‘
13	95	88	2/16	‘‘
14	110	130	2/19	‘‘
15	108	33	2/20	‘‘
16	113	103	2/23	‘‘
17	118	111	2/27	‘‘
18	133	108	3/4	‘‘
19	149	128	3/7	‘‘
20	156	54	3/11	‘‘
21	157	105	3/11	‘‘
22	179	109	2014/3/16	‘‘

تابع جدول رقم (27)

م	البيان	عدد الشاحنات	التاريخ	جمرك الوصول
23	189	123	2013/3/21	الأدبية
24	190	56	2013/3/21	‘‘
25	218	46	2013/3/31	‘‘
26	229	48	2013/4/4	‘‘
27	239	130	2013/4/6	‘‘
28	269	136	2013/4/16	‘‘
29	283	19	2013/4/19	‘‘
30	288	10	2013/4/21	‘‘
31	290	99	2013/4/22	‘‘
32	307	91	2013/4/29	‘‘
33	323	75	2013/5/7	‘‘
34	336	46	2013/5/11	‘‘
35	353	82	2013/5/17	‘‘
36	375	110	2013/5/24	‘‘
37	384	117	2013/5/29	‘‘
38	402	127	2013/6/3	‘‘
39	422	46	2013/6/10	‘‘
40	428	1	2013/6/13	‘‘
41	431	104	2013/6/17	‘‘
42	446	48	2013/6/21	‘‘
43	449	113	2013/6/26	‘‘
44	480	172	2013/7/15	الأدبية
45	487	146	2013/7/18	‘‘
46	500	172	2013/7/23	‘‘
47	505	142	2013/7/28	‘‘
48	528	144	2013/8/4	‘‘

تابع جدول (27)

م	البيان	عدد الشاحنات	التاريخ	جمرك الوصول
49	531	46	2013/8/7	‘‘
50	533	1	2013/8/13	‘‘
51	542	147	2013/8/15	‘‘
52	573	181	2013/8/26	‘‘
53	589	130	2013/9/3	‘‘
54	606	178	2013/9/12	‘‘
55	617	174	2013/9/17	‘‘
56	646	146	2013/9/26	‘‘
57	632	164	2013/9/21	‘‘
58	652	166	2013/9/30	‘‘
59	666	158	2013/10/5	‘‘
60	673	127	2013/10/19	‘‘
61	696	170	2013/10/25	‘‘
62	703	176	2013/10/30	‘‘
63	712	196	2013/11/8	‘‘
64	724	144	2013/11/14	‘‘
65	740	127	2013/11/21	‘‘
66	761	151	2013/11/29	‘‘
67	772	132	2013/12/5	‘‘
68	820	174	2013/12/26	‘‘
69	799	268	2013/12/14	‘‘

المصدر : وزارة المالية – جمارك الترانزيت .

جدول رقم (28)

بيان بعدد الشاحنات التركية المفرج عنها

طبقا لاتفاقية الرورو من موانىء السخنة والأدبية ونويبع

خلال الفترة من 2014/1/6 حتى 2014/7/7

م	البيان	عدد الشاحنات	التاريخ	جمرك الوصول
1	8	165	2014/1/6	الأدبية
2	20	118	2014/1/16	‘‘
3	38	114	2014/1/23	‘‘
4	52	117	2014/1/30	‘‘
5	66	117	2014/2/6	‘‘
6	79	125	2014/2/11	‘‘
7	92	129	2014/2/18	‘‘
8	110	90	2014/2/25	‘‘
9	130	110	2014/3/4	‘‘
10	141	114	2014/3/11	‘‘
12	166	107	2014/3/26	‘‘
13	178	114	2014/4/1	‘‘
14	184	107	2014/4/8	‘‘
15	200	114	2014/4/15	‘‘
16	210	117	2014/4/22	‘‘
17	224	111	2014/4/29	‘‘
18	247	114	2014/5/8	‘‘
19	265	113	2014/5/14	‘‘
20	287	66	2014/5/21	‘‘
21	305	80	2014/5/28	‘‘
22	394	40	2014/6/26	‘‘
23	425	16	2014/7/7	‘‘

المصدر : وزارة المالية – جمارك الترانزيت .

خامساً : الآثار المترتبة على عدم تجديد اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا

إن عدم تجديد اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا سوف يترتب عليه العديد من الآثار نذكر منها :

1- **سوف تفقد مصر العديد من المزايا التي كانت ستعود عليها من خلال الخدمات التى كانت تقدمها للخط الملاحي (الرورو) من لوجستيات وأنشطة اخرى كانت تمثل عائد وقيمة مضافة للاقتصاد المصري .**

2- **سوف تفقد مصر حصيلة الرسوم المقدرة علي عبور الشاحنات التركية والتى تقدر بحوالى 1000 دولار للشاحنة الواحدة (500 دولار رسوم مباشرة و500 دولار رسوم غير مباشرة) ومع افتراض عبور حوالى 15.6 ألف شاحنة كل عام كما سبق وان ذكرنا فإن ذلك يعني خسارة قدرها 15.6 مليون دولار كل عام ، هذا بالإضافة الي فقدان العديد من فرص العمل داخل الموانىء المصرية نظير الخدمات التى كانوا يؤدونها للشاحنات التركية .**

3- **قيام الحكومة التركية نتيجة إبلاغها بعدم رغبة مصر في تجديد اتفاقية (الرورو) بإجراء عقابي ضد مصر وذلك برفع قضية إغراق ضد الواردات المصرية من البولى بروبلين والتى تقدر بـ10 آلاف طن فقط في الوقت الذي تنتج فيه تركيا حوالى 432 ألف طن وهذا يعنى عدم تهديد الواردات المصرية للمنتجات التركية ، ومن ثم تفقد الصادرات المصرية سوقاً جديداً يضاف الي أسواق ليبيا وسوريا والعراق واليمن .**

4- **لجوء تركيا نتيجة عدم تجديد اتفاقية (الرورو) الي تسيير خطوط بديلة عبر الأردن واسرائيل ولم يتم استخدام قناة السويس كبديل .**

5- **إن إلغاء هذه الاتفاقية سوف يعطى انطباعاً سلبياً في الأوساط التجارية العالمية في عدم جدية مصر بإلتزاماتها الدولية وذلك من شأنه انه يعطل ابرام اى اتفاقيات دولية مع دول أخرى .**

6- سوف يترتب على إلغاء هذه الاتفاقية زيادة الوقت المقدر لنقل هذه الصادرات المصرية الى دول شرق أوروبا ومن ثم زيادة تكلفتها .

7- سوف يؤدى إلغاء هذه الاتفاقية الي الحد من دعم اقتصاديات الموانىء المصرية وكذلك قطاع النقل ومن ثم الحد من جذب العديد من الاستثمارات لتنمية البنية التحتية .

8- سوف يؤدى إلغاء هذه الاتفاقية الى الحد من تحويل مصر كمركز لوجستي للأسواق الإفريقية والعربية حيث كان من المتوقع إنشاء العديد من المناطق اللوجستية وانتقال العديد من الصناعات كثيفة العمالة الي مصر حال طرح المناطق اللوجستية والصناعية شرق بورسعيد ومحور قناة السويس ووضع الآليات لتخصيص الأراضي على الحدود الليبية والسودانية للمناطق اللوجستية المختلفة مع تحسن مناخ الاستثمار والاستقرار الأمنى المتوقع مع المضي قدماً في خارطة الطريق .

9- قد يؤدى إلغاء هذه الاتفاقية الى التأثير على الاستثمارات التركية في مصر حيث سبق وان ذكرنا انه يوجد في مصر حاليا أكثر من 422 مصنعاً يعمل بها حوالى 33 ألف عامل مصرى ، والجدير بالذكر أن هذه المصانع تستورد المواد الخاصة بها من تركيا وهذا يعنى أن إلغاء اتفاقية (الرورو) سيؤدى الي زيادة تكلفة استيراد هذه الخامات ومن ثم التأثير على هذه الاستثمارات التركية وقد يؤدى ذلك إلى أن يقوم تركيا بنقلها خارج مصر، كذلك سوف يترتب على الغاء هذه المصانع وزيادة البطالة.

10 – سوف يؤدى إلغاء هذه الاتفاقية الى التأثير علي بعض الصناعات المصرية التى تعتمد على استيراد بعض المواد الخام الخاصة بهذه الصناعات من تركيا مثل : اعلاف الحيوانات مما سيؤثر بالطبع على ارتفاع أسعار الدواجن واللحوم .

11- يمكن أن يؤثر إلغاء هذه الاتفاقية على صادرات مصر من الأرز حيث تعتبر تركيا من الأسواق الرئيسية لاستيراد الأرز المصرى .

سادساً : أهمية تجديد اتفاقية (الرورو)

إن تجديد اتفاقية (الرورو) سوف يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية المتعددة نذكر منها:

1- **استمرار العمل باتفاقية (الرورو) سوف يكون محفزاً لعقد المزيد من هذه الاتفاقيات مع دول أخرى ومن ثم تحسين وضع مصر على خريطة التجارة الدولية فى مجال الترانزيت والنقل .**

2- **توفير طاقات نقل برى للصادرات المصرية للعديد من دول شرق ووسط أوروبا مثل روسيا وغيرها من الدول الأخرى مما يساعد على تواجد الصادرات المصرية فى هذه الأسواق فى زمن قصير (اسبوع بدلا من شهر) مما يؤدى إلى توفير الوقت والتكاليف وخاصة بعد توقيع اتفاقية النقل البرى TIR.**

3- **إن الاستغلال الأمثل لهذه الاتفاقية ومن ثم استغلال هذا الخط كمحور استراتيجى للنقل والخدمات اللوجستية سوف يؤدى على المدى المتوسط والطويل إلى جذب المزيد من الاستثمارات فى قطاع اللوجستيات .**

4- **فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فى تركيا وخاصة الصادرات الكيماوية والأرز والسماد والرمال والمنسوجات والملح .**

5- **تدعيم اقتصاديات الموانىء والنقل وذلك بتخصيص جزء من إيرادات هذه الموانىء لدعمها وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة لتنمية البنية التحتية .**

6- **الاستفادة من التكلفة الرخيصة للشاحنات الفارغة العائدة لتصدير البضائع المصرية إلى شرق أوروبا ووسط آسيا .**

7- **الحد من التكلفة العالية لنقل الصادرات المصرية سريعة التلف والتى يتم نقلها عن طريق النقل الجوى واستغلال هذا الخط الملاحى لنقل هذه البضائع فى زمن قصير.**

8- **زيادة الاستثمارات التركية ومن ثم زيادة عدد المصانع التركية وما يترتب عليه من زيادة العمالة المصرية .**

9- زيادة الصادرات المصرية إلى تركيا ومن ثم زيادة الإيرادات من العملات الصعبة .

10- زيادة عدد الشاحنات التركية المارة عبر الأراضى المصرية وما يترتب عليه من زيادة الرسوم المباشرة وغير المباشرة وما يترتب على ذلك من زيادة الإيرادات المصرية بالعملات الصعبة .

11- تخفيض أسعار العديد من المواد الخاصة المستوردة من تركيا مما يساعد على تخفيض أسعار السلع المصنعة من هذه المواد .

سابعاً : الخلاصة والمقترحات

طبقا لتقييمنا لاتفاقية (الرورو) الموقعة بين مصر وتركيا فى 23 أبريل 2012 لمدة ثلاث سنوات وكذلك طبقا لدراستنا للآثار السلبية المترتبة على عدم تجديد هذه الاتفاقية كذلك الآثار الإيجابية لتجديدها فإنه يمكن القول أنه من المصلحة العامة الموافقة على مد العمل بهذه الاتفاقية لما لها من آثار ايجابية على الاقتصاد المصرى وعلى عمليات النقل البرى والترانزيت بمصر .

وفى سبيل الوصول إلى استفادة قصوى من هذه الاتفاقية عند تجديدها ، ومن ثم زيادة الرسوم والخدمات المحصلة من العملات الصعبة وكذلك زيادة الصادرات المصرية من العملات الصعبة وكذلك زيادة الصادرات المصرية عبر هذا الخط الملاحى . فإننا نورد بعض المقترحات:

1- ضرورة الفصل بين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع أى دولة وبين العلاقات السياسية التى قد تتغير فى أى لحظة طبقا لظروف كل دولة عملاً بالحقيقة المؤكدة أنه فى عالم السياسة ليس هناك صديق دائم أو عدو دائم .

2- ضرورة إضافة بعض التعديلات فى نصوص هذه الاتفاقية حتى يتسنى تحقيق أكبر عائد منها .

3- ضرورة تطوير خدمات الرورو فى مصر ومدها إلى أطراف أخرى بالإضافة إلى تركيا وذلك للاستفادة من الميزة التنافسية لمصر فى موقعها وجذب المزيد من الاستثمارات فى مجال اللوجستيات والنقل .

4- تحويل مصر لمركز لوجستى للأسواق العربية والافريقية من خلال إنشاء مناطق لوجستية وصناعية لشرق بورسعيد ومحور قناة السويس مع تحسن مناخ الاستثمار والاستقرار الأمنى المتوقع خلال الفترة القادمة .

5- تطوير اسطول النقل البرى فى مصر وزيادة كفاءة وحداته وتدريب الكوادر البشرية مما يسمح لهذه الخطوط بنقل الصادرات المصرية لشكل أكثر كفاءة .

6- تطوير مستوى الخدمات التى تقدم للشاحنات والسائقين الاتراك خلال تواجدهم فى الأراضى المصرية .

7- ضرورة العمل على حث الجهات المعنية (الموانىء وهيئة الطرق والكبارى) باستثمار جزء من الحصص المخصصة لها فى تحسين البنية الأساسية للمرافق التابعة لها .

8- قيام وزارة التجارة والصناعة والجهات المعنية بدراسة الاستفادة من خط الرورو فى نقل الصادرات المصرية عبر الأراضي التركية والتغلب على العقبات التى تواجه ذلك حاليا مثل ضعف قدرات أسطول النقل البرى المصري وعدم السماح للشاحنات التركية بنقل الصادرات الزراعية المصرية من مصادرها (المزارع).

9- بحث إمكانية انضمام مصر لاتفاقية النقل الدولى على الطرق (TIR) وهو نظام نقل دولى قائم على اتفاقية للأمم المتحدة تنص على تسهيل وتأمين التجارة والنقل الدولى على الطرق من خلال السماح بمرور حاويات شحن ومركبات تحمل خاتم الجمارك إلى بلدان العبور بدون فحص على الحدود وذلك للاستفادة من هذه الاتفاقية لتسهيل عمليات النقل البرى فى مصر .

10- فى حالة تجديد اتفاقية الرورو من المتوقع جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية فى قطاع النقل البرى خاصة مع بدء استثمار محور قناة السويس وتحويل المنطقة إلى مركز لوجستى عالمى .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه سوف يتم توقيع اتفاقية نقل بحرى مع إيطاليا وذلك لإطلاق خط تجارى بحرى (يربط بين ميناء الاسكندرية والموانىء) لنقل الصادرات المصرية إلى دول أوروبا الغربية .

وقد أشار السيد وزير الصناعة والتجارة المصرى ([1]) أن هذه الاتفاقية المصرية الإيطالية سوف تكون بديلاً (لخط الرورو) التركى الذى لم تجدد فى أبريل 2015 والتى كانت تساعد على نقل الصادرات المصرية إلى أوروبا الشرقية وروسيا وأنه يوجد مفاوضات مع دول أخرى لضمان وصول السلع المصرية إلى هناك .

كذلك أشار السيد وزير الصناعة والتجارة المصرى أن هذا التعاون المصرى الإيطالى سيضمن زيادة الصادرات المصرية لدول أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا بجانب تسهيل نقل الواردات المصرية من هذه الدول إلى السوق المحلى .

[1]) السيد منير فخرى عبد النور (وزير الصناعة والتجارة) : جريدة الأخبار 2015/5/2 .

خاتمة ونتائج وتوصيات

من خلال ما تم دراسته وتحليله وتقييمه فى الأجزاء المختلفة لهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

أولا : فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

- **إن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا تم فى إطار السياسة المتوسطية الأوروبية . وبناء على توقيع مصر على إعلان برشلونة فى نوفمبر 1995 بشأن التعاون الأوروبى المتوسطى لاقامة منطقة تجارة حرة أرو متوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط بحلول عام 2010 .**
- **تم التوقيع بالفعل على اتفاقية التجارة الحرة المصرية التركية فى عام 2005 ودخلت حيز التنفيذ فى عام 2007 . بعد ما تم توقيع اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط من خلال صيغة اتفاقات المشاركة والتى تختلف عن اتفاقات التعاون السابق التعامل من خلالها مع دول الشرق الأوسط بحيث أصبحت العلاقة قائمة على إطار تعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة وترتب حقوقاً والتزاما متكافئة وملزمة للطرفين .**
- **إن الأوضاع السياسية فى منطقة الشرق الأوسط وطبيعة العلاقات المتوترة بين مصر وتركيا فرضت ضرورة مراجعة الجدوى الاقتصادية لسريان منطقة التجارة الحرة المصرية التركية ، ومدى المكاسب الاقتصادية للدولتين فى ضوء أنهما مرتبطتان باتفاقيات أخرى داخل الاقليم وخارجه . وإلى أى مدى تتوافر الشروط الضرورية للاقتصاد المصرى لتعظيم هذه المكاسب ؟ وما هى الحوافز الاقتصادية والسياسية التى تبرر استمرار هذه الاتفاقية وتجديد سريانها فى المستقبل ؟**
- **ومن خلال تقييم هذه الاتفاقية منذ دخولها حيز التنفيذ فى مارس 2007 وباستخدام المنهج الاستدلالى (الاستنباطى) Deductive Approach وباستخدام مجموعة من المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية فى تقييم تلك الاتفاقية ([1]) ، تبين الآتى :**

---

[1]) تشتمل هذه المؤشرات والتى تم حسابها حتى 2014 :

01 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

02 مؤشر تماثل الصادرات

03 مؤشر التوافق التجارى

04 مؤشر كثافة التجارة الخارجية

05 مؤشر التخصص القطاعى

أ- زيادة حجم التجارة الحقيقى مع تركيا من 752 مليون دولار عام 2006 إلى 4367 مليون دولار عام 2013 بزيادة حقيقية قدرها 481% وبمعدل سنوى 3.3% .

ب- زادت الصادرات المصرية إلى تركيا من 362 مليون دولار فى عام 2006 قبل سريان الاتفاقية لتسجل 1741 مليون دولار عام 2013 بزيادة مئوية قدرها 381% بمعدل نمو سنوى 2.6% .

ج- فى حين زادت الواردات المصرية من تركيا من 391 مليون دولار فى عام 2006 لتصل إلى 2626 مليون دولار فى عام 2013 بمعدل زيادة سنوية 3.1%.

د- مما يعنى أن هناك عجزاً دائما فى ميزان التجارة لصالح تركيا وكان أعلى مستوياته فى عام 2012 بقيمة تصل إلى 1823مليون دولار.

هـ- يشير الهيكل السلعى لصادرات مصر إلى تركيا وواردات مصر من تركيا أن تحرير السلع الصناعية قد أفاد المجموعات السلعية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وهى المنسوجات والخيوط كذلك المنتجات الكيماوية والدوائية . وفيما عدا ذلك فإن المساهمة النسبية للصادرات المصرية فى السوق التركى تعد مساهمة متواضعة .

- لا يجب التوقف عند المصالح المباشرة من هذه الاتفاقية فإن الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف والتى تنص عليه الاتفاقية ، يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ بالإضافة للأسواق التركية ، كذلك أسواق دول الاتحاد الأوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة مثل (سوريا ، الأردن ، تونس ، المغرب ، إسرائيل ودول الافتا) بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا فى دول الأرومتوسطى مع الأخذ فى الاعتبار الآثار الديناميكية المتمثلة فى :
  - تزايد معدلات الاستثمار المحلى والأجنبى لتزايد فرص تحقيق معدلات ربحية مرتفعة.
  - ازدياد فرص التوظف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف .
  - زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية .
- كما توصلت الدراسة فيما يتعلق بالاستثمارات التركية فى مصر أن هذه الاستثمارات سجلت 14.3 مليون دولار فى عام 2008/2007 واستمر فى الارتفاع التدريجى بعد ذلك حتى وصل إلى 69 مليون دولار عام 2009/2008 ثم عاود الانخفاض فى عام

الثورة المصرية 2011/1/25 حتى وصل إلى 12.5 مليون دولار إلا أنه عاد وسجل أعلى مستوياته بعد تولى د. محمد مرسى رئاسة الجمهورية فحقق 169 مليون دولار فى ذلك العام 2013/2012 .. وسجل انخفاضاً حاداً وصل إلى 31 مليون دولار فى العام 2014/2013 وبصفة عامة وبحساب نسبة الاستثمارات التركية إلى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر فى الفترة 2008/2007 وحتى 2014/2013 نجدها لم تتعد فى أعلى مستوياتها 4.5% وهو العام 2012-2013 .

- **أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات التركية على القطاعات الاقتصادية المختلفة نجد أنه:**

أ- النسبة الغالبة من الاستثمارات التركية تتجه إلى القطاع الصناعى حيث تبلغ 76.6% من جملة الاستثمارات التركية .

ب- قطاع الغزل والنسيج يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات التركية فى القطاع الصناعى بنسبة 7.4% ، كما أن هذا القطاع يساهم بالنسبة الأكبر من فرص العمالة والتى تصل إلى 25777 فرصة من إجمالى 30230 فرصة فى القطاع الصناعى كله و 33158 فرصة عمل تتيحها جميع الاستثمارات فى القطاعات المختلفة.

ج- يلى قطاع الغزل والنسيج قطاعى الصناعات الكيماوية والهندسية .

د- يعتبر النشاط السياحى التركى فى مصر ضعيفاً بالمقارنة بالأنشطة التركية الأخرى رغم أن الاستثمارات التركية فى هذا القطاع تمثل نسبة تصل إلى 75% إلا أن عدد السائحين الاتراك لا تتجاوز 0.55% من اجمالى عدد السائحين القادمين إلى مصر .

ثانيا : اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا (الرورو)

- **الحاقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا تقدمت تركيا فى ديسمبر 2011 بطلب للحكومة المصرية لتوقيع اتفاقية للنقل البرى بين مصر وتركيا تهدف إلى تسهيل حركة التجارة التركية لدول الخليج عبر الأراضى المصرية بدلاً من الأراضى السورية نظراً للعقوبات التى فرضت عليها . وبالفعل تم التوقيع على مذكرة التفاهم المصرية التركية فى أنقرة فى 23 أبريل 2013 وسارية المفعول حتى أبريل 2015 .**

- **شهدت العلاقات المصرية التركية بعد ثورة 30 يونيو 2013 أزمة حقيقية بعد التوتر السياسى الذى حدث بين الدولتين .. مما أدى إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسى بينهما ، وقد أدى ذلك إلى عدم تجديد مصر للاتفاقية والتى انتهت بالفعل فى 23 أبريل 2015 .**
- **تفاوتت الآراء واحتد الجدل بين الخبراء الاقتصاديين حول تحليل الخسائر الاقتصادية جراء عدم تجديد هذه الاتفاقية .**
- **بين تأييد "انفعالى حماسى" لعدم تجديد الاتفاقية بدعوى :**

1- أنها لم تحقق عائداً اقتصادياً لمصر ولم تحقق أى قيمة مضافة أو جدوى اقتصادية .

2- وأن بنودها أضرت بالاقتصاد المصرى .

3- أو التصريح بأن عقد هذا الاتفاق كان مجاملة من مصر لتركيا فى إطار تطور العلاقات السياسية الايجابية بين البلدين (جمال بيومى) .

4- أو بمقارنة المكاسب التركية بالنسبة للمكاسب التى حققتها مصر والتى تفيد بأن تركيا استفادت أكثر من مصر .

5- أو بالزعم بأن تركيا تتحصل على وقود مدعم خلال وصول شاحنتها فى الأراضى المصرية .

6- هذا بالإضافة إلى أنها قد تكون مضرة للأمن القومى المصرى حيث لا يمكن تفتيش البضائع التركية لدى وجودها فى الأراضى المصرية طبقا للاتفاقية .

توصلت الدراسة وبعد تقييم جميع الآثار الاقتصادية والأمنية المترتبة على هذه الاتفاقية سواء السلبية منها أو الإيجابية إلى أن :

1- كان من المصلحة العامة مد وتجديد العمل بهذه الاتفاقية .

2- للإستفادة القصوى من هذه الاتفاقية حال تجديدها لو سمحت الظروف السياسية وذلك بالعمل على :

- **محاولة الفصل بين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع أى دولة وبين العلاقات السياسية التى قد تتغير في اى لحظة بقدر الامكان .**
- **ضرورة إضافة بعض التعديلات في نصوص هذه الاتفاقية بحيث يسمح بنقل الصادرات المصرية عبر الأراضي التركية باستخدام الشاحنات التركية التى تعود فارغة الى تركيا مما يؤدى الي خفض نفقات النقل بالنسبة للصادرات المصرية.**

- **العمل على انضمام مصر الى اتفاقية النقل الدولى على الطرق (TIR) .**
- **العمل على تطوير أسطول النقل البرى في مصر وزيادة كفاءة وحداته وتدريب الكوادر البشرية .**
- **تطوير مستوى الخدمات التى تقدم للشاحنات والسائقين الأتراك خلال اقامتهم في مصر .**
- **ضرورة الاستفادة من الميزة التنافسية لموقع مصر وذلك يعقد مثل هذه الاتفاقيات مع دول أخرى ، وذلك بالفعل ما حدث بالنسبة لتوقيع اتفاقية (رورو) مع ايطاليا مؤخراً .**

<u>وبصفة عامة :</u>

1- قد يؤدى تقييم اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا في الفترة 2007-2014 رغم أنها ليست بالفترة القصيرة نسبياً ، وأنها دخلت حيز التنفيذ في ظروف اقتصادية غير مواتية بالنسبة للوضع العام لمصر والاقتصادى بصفة خاصة . ولذلك <u>لا يجب وضع تبعة</u> عدم الإستفادة النسبية من هذه الاتفاقية على بنود الاتفاقية ولا على الطرف المتعاقد معه وإنما يجب النظر الى الآثار المحتملة الايجابية في المدى الأطول نسبياً وخاصة أن الأمل كبير في تحسن الاقتصاد المصرى في كافة المجالات مما يرفع قدرة الصادرات المصرية على النفاذ الى تركيا وغيرها من البلاد وكذلك يقلل من واردات مصر الزراعية والصناعية من تركيا ومن غيرها من البلاد مما يمكنها من الاستفادة القصوى من المزايا الكبيرة التى توفرها مثل هذه الاتفاقيات .

2- نؤكد مرة أخرى على ضرورة محاولة الفصل بقدر الامكان بين الاعتبارات الاقتصادية والعلاقات السياسية بين مصر وبين الأطراف الأخرى سواء التركية أو غيرها لأنه من المعروف أن العلاقات السياسية تتغير باستمرار وبسرعة وقد تكون بصورة مفاجئة (من الأمثلة اتفاقية الكويز بين مصر والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل) . والذى تم التغاضى فيها عن الموقف السياسى المصرى تجاه اسرائيل .

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1. أحمد داود أوغلو (وزير خارجية تركيا) ، سياسة تركيا فى الشرق الأوسط : العلاقات التركية المصرية ، مركز الزيتونة والاستشارات "مقال" ، على الموقع الالكترونى : www.alzaytouna.net Rermalink/5649.html
2. أحمد رشاد الشربينى، (2014)، "الدورات الاقتصادية وعلاقتها بتدفقات التجارة الخارجية: دراسة (تطبيقية . مقارنة) بين الاقتصاد المصرى واقتصادات بعض الدول المتقدمة والنامية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
3. أحمد عبد الرحمن اسماعيل، (2011)، الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية فى إطار الكوميسا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق .
4. الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب – جريدة المال – اكتوبر 2014
5. إياد عبد الكريم ، الموقف الاقليمى من التغيير فى المنطقة العربية (تركيا ، نموذجاً) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد .
6. تقرير الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بتاريخ 2014/9/7 .
7. تقرير وزارة النقل مرفوع للسيد رئيس الوزراء ، 2014/11/11 .
8. تقرير وزارة النقل مرفوع للسيد رئيس الوزراء ، 2014/11/11 .
9. جريدة المال – اكتوبر 2014
10. حسن نافعة ، اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير على الموقع : www.mafhoum.com
11. سامى خليل، (2007)، "الاقتصاد الدولى"، دار النهضة العربية ، القاهرة .
12. السيد منير فخرى عبد النور (وزير الصناعة والتجارة) : جريدة الأخبار 2015/5/2 .
13. صلاح سالم ، أثر الثورة المصرية فى المحيط العربى والبيئة الاقليمية ، مجلة شئون عربية ، العدد 145 ، ربيع 2011 .
14. محمد الحليفى ، تركيا والربيع العربى : التحولات الدراماتيكية فى السياسة الخارجية ، صحيفة القدس ، العدد الصادر 2013/3/12 .
15. محمد نور الدين ، العودة إلى التوازن ممكنة ؟ ، جريدة الخليج ، العدد الصادر فى 2012/1/25 .
16. نزار عبد القادر ، الربيع العربى والبركان السورى ، نحو سايكس بيكو جديد ، مطبعة شمص ، بيروت ، 2012 .

17. نزار عبد القادر ، الورطة السورية والعلاقات التركية الإيرانية ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد الصادر بتاريخ 2011/6/9 .
18. وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع اتفاقيات التجارة ، ملخص اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا .
19. وفاء بسيم ، التعاون الأورو متوسطى ، مجلة اقتصادية عربية ، أكتوبر 1999 .

ثانيا : باللغة الانجليزية

1. **El-Khauaga, Laila (1994). "The competitive positions of The Turkish and Egyptien Economies in light of Regional Economic cooperation", in Hanaa-Keir-El-Din ed., Economic Cooperation in the Middle East, opportunities and challenges, conference of The Cairo Univ. Economic Department, Faculty of Economic and Political Sciences, May 14-16, 1999 (in Arabic) .**

2. **Enrique Dussel Peters, (2008), The Impact of China's Global Economic Expansion on Latin America, Center for Chinees-Mexican Studies , National Autonomous University , Mexico, Working Paper No. 4, December .**

3. **Hanaa Kheir, El-Din and Others, The Egyptian –Turkish Free Trade Area Agreement : What are the Expected Benefits? , ECES, working paper No. 39, Dec 1999.**

4. **Hanaa Kheir-El-Din, Samiha Fawzy, and Laïla El- Khawaga, (1999), The Egyptien-Turkish Free Trade Area Agreement: What are the Expected Benefits?, the Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 39, December .**

5. **Helpman, E., & Krugman, p. (1985) . Market Structure and foreign Trade : Increasing returns, imperfect competition, and the international economy, Cambridge, MA : MIT press .**
6. **HODA EL-Karaksy, The Economic Implications of the Prospective Free Trade Agreement Between the United States and Egypt, Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of philosophy, Univ. of Albama, 2010, pp.7-11 .**

7. **Iulia Traistaru, (2004), Sectoral Specialization, Trade Intensity and Business Cycles Synchronization in an Enlarged EMU (the Economic and Monetary Union), Center for European Integration Studies (ZEI), University of Bonn, Germany, P.12. Website: http://economics.ca/2004/papers/0274.pdf .**

8. **Krueger, A. (1999), Trade creation and Trade diversion under NAFTA . NBER working paper 7429 .**

9. **Oscar George, (2014), Trade Policy in the ECCU and Implications for Competitiveness: Assessing the Viability of the Canada-Caricom FTA, Eastern Caribbean Central Bank (ECCB). Working Paper Series, Special Edition, Basseterre, St Kitts and Nevis, West Indies, September ,www.eccb-centralbank.org/PDF/working/wp-special-sept-2014.pdf**

10. **Patrick Zilterner & Dec. des . Georg D.Blind, Switzerland's New Free Trade Agreements (FTA) : opportunities in Asia, Middle East and America for Swiss Exporters Exante Evaluations of the savings potential, Sippo, Switzerland, Jan.2015 .**

11. **Pradumna B .Rana, (2007), Trade Intensity and Business Cycle Synchronization:The Case of East Asia, Office of Regional Economic Integration, Asian Development Bank (ADB), Working Paper Series No. 10, June 2007. Website: www.aric.adb.org/pdf/working paper/WP10_Rana.pdf**

12. **Taku Fundira, (2013), An analysis of Africa's Export Performance and Export Similarity for Select Countries with the Tripartite Free trade Area Market, Trade Law centre (tralac), the Swedish Embassy Nairobi, Trade Brief, No. S13TB03/2013, July. Website: www.tralac.org/wp-content/blogs.dir/12/files/2013/07/S13TB032013-Fundira-Export-similarity-of-select-countries-within-T-FTA-20130702-fin.pdf -Tao Xing, (2007), Op.Cit.P.5**

13. **Tao Xing, (2007), Trade Integration and Business Cycle Convergence: is the relation robust across time and space?, PhD Thesis, Department of Economics and International Development, University of Bath, United Kingdom, August. P59. Website: http://opus.bath.ac.uk/431/1/ TaoXingThesis.pdf.**

14. **USAID, & Ministry of Trade, The Egypt-Turkey Free Trade Agreement : Potential Economy-Wide Effects, August 2004 .**

15. **Viner, J., (1950), The Customs Union Issue, (Carnegie Endowment for International peace, New York) .**

16. **World Economic Forum, The Global Competitiveness Report (1), 2014-2015 .**

17. **Xinshu Gong and Chengjun Gu, (2011), A Study on Trade of Complementarity among Xinjiang and Its Neighboring Countries, School of Economics & Trade, Shihezi University , China, Asian Social Science, Vol. 7, No. 1; January.**

18. **Yomn ElHamaky, The prospect Economic Relations between Egypt and Turkey, Firat Universities or ta Dogu Arastrumal Dergist C.1.S.1 Elazi Q 2003.**

الـملاحـــــــــــــــــــق

ملاحق الفصل الأول والثانى

ملحق (1)

ملحق لأهم نصوص الاتفاق

لمنطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

1. إلغاء كافة الرسوم ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية الخاصة بتجارة السلع بين الدولتين فور دخول الاتفاق حيز النفاذ ، كما أنه لايجوز أن تقوم أى من الدولتين بفرض أية رسوم ذات أثر مماثل أو قيود غير جمركية جديدة .
2. تنص المادة الخاصة بإجراءات الصحة والصحة النباتية بأنه يجب أن تتوافق تلك الإجراءات مع الإجراءات الخاصة بإتفاقية الجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية .
3. تنص المادة الخاصة بتيسير التحويلات المالية الناتجة عن الاستثمارات والتجارة بين البلدين تتوافق مع أحكام كل من البلدين .
4. تنص المادة الخاصة بحماية الملكية الفكرية بان يكون ذلك متوافقا مع احكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى يلتزم بها كل من الطرفين .
5. يتضمن الاتفاق مادة خاصة بتشجيع الاستثمارات بين الطرفين .
6. تنص المادة الخاصة بالخلل فى ميزان المدفوعات على أنه فى حالة تعرض أحد الطرفين لصعوبات فى ميزان المدفوعات أن يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة التى تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات 1994 والمادة الخاصة بها فى اتفاقية صندوق النقد الدولى .
7. تنص المادة الخاصة بزيادة تبادل الامتيازات فى السلع الزراعية مع تركيا ، بأن تقوم اللجنة المشتركة خلال اجتماعها السنوى ببحث زيادة تحرير تجارة السلع الزراعية ، الزراعية المصنعة، الأسماك بما يحقق مصالح الطرفين أخذا فى الاعتبار ما ستسفر عنه مفاوضات تجارة السلع الزراعية فى منظمة التجارة العالمية .

- مواد الحماية التى يتضمنها الاتفاق

1- تنص المواد الخاصة بإجراءات الدعم والإغراق والوقاية بضرورة أن تتوافق مع الإجراءات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والجات .1994

2- تنص المادة الخاصة بحماية الصناعات الوليدة المصرية أو أى من القطاعات الصناعية التى يتم إعادة هيكلتها أو التى تعانى من أضرار جسيمة وذلك من خلال زيادة الرسوم

الجمركية على الواردات المصرية من هذه السلع وأن يتم تطبيق هذه الرسوم فى مدة زمنية لا تزيد عن خمسة أعوام .

- بروتوكول (1) : الخاص بمعاملة السلع الصناعية

ينص بروتوكول (1) والخاص بمعاملة السلع الصناعية على ما يلى :

- إعفاء الصادرات المصرية من جميع السلع الصناعية إلى تركيا من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ .
- تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى طبقا لأربعة قوائم مطابقة للقوائم الواردة باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وبنفس السلع المدرجة فى قوائم الاتحاد الأوروبى ، على أن يكون بدأ التخفيض فى الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى عند دخول الاتفاق حيز النفاذ متأخراً عاماً عن التخفيضات المطبقة حاليا مع الاتحاد الأوروبى .

تتلخص القوائم الأربعة فيما يلى :

القائمة الأولى (مواد خام)

- يبدأ التخفيض الجمركى فى العام الأول من دخول الاتفاق حيز النفاذ وتحرر بالكامل فى العام الثالث من دخول الاتفاق حيز النفاذ .
- أهم السلع المدرجة : خامات ألومنيوم ، أكسيد الماغنيسيوم ، كلوريد الصوديوم ، الكبريت ، أخشاب من المخروطيات ، أجزاء ولوازم الآلات ، أوكسيد ألومنيوم ، وخلائط نحاسية بشكل خام .

القائمة الثانية (سلع وسيطة)

- يبدأ التخفيض الجمركى فى العام الثالث من دخول الاتفاق حيز النفاذ وتحرر بالكامل فى العام التاسع من دخول الاتفاق حيز النفاذ .
- أهم السلع المدرجة : الكربون ، محضرات كيماوية ، ورق ، كلوريد البولى فينيل ، ألياف من زجاج ومصنوعاتها ، تركيبات ولوزام مما يستعمل للسيارات من معادن عادية ، أوراق ألومنيوم ، أنابيب ومواسير من مطاط ، مبيدات حشرات للأغراض الزراعية ، وأوعية عازلة للحرارة .

القائمة الثالثة (سلع تامة الصنع)

- **يبدأ التخفيض الجمركى فى العام الخامس من دخول الاتفاق حيز النفاذ وتحرر بالكامل فى العام الثانى عشر من دخول الاتفاق حيز النفاذ .**
- **أهم السلع المدرجة : رخام وترافرتين خام ، ألبسة مصنرة ، الأقمشة المصنرة ، الملابس ، المنسوجات ، الأحذية ، منتجات من حديد ظهر أو صلب ، الآلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها .**

القائمة الرابعة (السيارات)

- **يبدأ التخفيض الجمركى مع بدء العام السادس من دخول الاتفاق حيز النفاذ وتحرر بالكامل فى العام الخامس عشر من دخول الاتفاق حيز النفاذ .**
- **وهى تحتوى على السيارات تامة الصنع وبعض أنواع المحركات والمولدات كهربائية والتى تم نقلها من القائمة الثانية إلى القائمة الرابعة بناء على متطلبات اتحاد الصناعات .**

فيما يلى جدول يوضح التخفيضات التى تخضع لها القوائم الأربعة :

	سنوات الاتفاق																			
العام	دخول الاتفاق حيز النفاذ 2006-1-1	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
القائمة الاولى	50	75	100												
القائمة الثانية			10	25	40	55	70	85	100						
القائمة الثالثة					5	10	25	40	55	70	85	100			
القائمة الرابعة						10	20	30	40	50	60	70	80	90	100

4- بروتوكول (2) الخاص بمعاملة السلع الزراعية و الزراعية المصنعة :

تم الاتفاق علي تبادل قائمتين محددتين للسلع الزراعية لكل دولة بينما يتم تبادل قائمة واحدة لكل من الدولتين بالنسبة للسلع الزراعية المصنعة.

1-قائمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية و الزراعية المصنعة :

البند الجمركي	الوصف	التخفيض الجمركي من تعريفه الدولة الأولي بالرعاية (%)	الكمية بالطن
الفصل 3	أسماك وقشريات ، رخويات وغيرها من اللافقاريات المائية (باستثناء الأسماك الحية)	50	مفتوحة
0602	نباتات حية أخر (بما فيها جذورها) ، فسائل وطعوم ؛ بياض الفطر .	100	مفتوحة
0603	أزهار مقطوفة وبراعم أزهار ، للباقات أو للتزيين، نضرة أو مجففة، مبيضة، مصبوغة ، مشربة ، أو محضرة بطريقة أخرى .	100	15
0701.90	بطاطا (بطاطس) طازجة أو مبردة	100	400
0703.20	ثوم طازج او مبرد	100	100
0705	خس (لاكتيكا ساتيفا) أو هندباء (شيكوريا)، طازجة أو مبردة .	100	600
0706	جزر ولفت بقلى وشوندر (بنجر) للسلطة، ولحية التيس (سالسيفى) وكرفس لفتى وفجل وجذور مماثلة صالحة للأكل، طازجة أو مبردة .		
0709	خضر أخر ، طازجة أو مبردة		
0710	خضر (غير مطبوخة أو مطبوخة بالبخار أو مسلوقة فى الماء)، مجمدة .		
0711	خضر محفوظة مؤقتاً (مثلاً ، بغاز ثانى أوكسيد الكبريت أو فى ماء مملح أو مكبرت أو فى محاليل حفظ أخر) ولكن غير صالحة بحالتها هذه للإستهلاك المباشر .		
0712	خضر مجففة، كاملة أو مقطعة أو مشرحة أو مكسرة أو مسحوقة ، ولكن غير محضرة بطريقة أخرى .		

البند الجمركي	الوصف	التخفيض الجمركي من تعريفه الدولة الأولي بالرعاية (%)	الكمية بالطن
0804.10	تمر طازج او مجفف	100	5000
0804.50	جوافة ، مانجو ومانجو ستين	100	1000
0810.10	فراولة	100	200
0909	بذور يانسون، يانسون صينى أو نجمى (جاذبة) ، شمر ، كزبرة ، كمون ، كراوية ؛ عرعر	100	100
0910	زنجبيل ، زعفران ، كركم ، زعتر ، وأوراق غار (رند) ، وكارى وبهارات وتوابل أخر .	100	100
1006.20	أرز مقشور (أرز أسمر)	100	30000
1006.30	أرز مضروب كلياً أو جزئياً ، وإن كان ممسوحاً أو ملمعاً	50	10000
1202	فول سودانى ، غير محمص أو مطبوخ بطريقة أخرى، وإن كان مقشوراً أو مكسراً	100	500
1704	مصنوعات سكرية (بما فيها الشيكولاته البيضاء) لاتحتوى على الكاكاو .	15 (*)	2000
1806	شيكولاته ومحضرات غذائية أخر تحتوى على كاكاو .	15 (*)	1000
1902	عجائن غذائية، وإن كانت مطبوخة أو محشوة (باللحم أو بأية مادة أخرى) أومحضرة بطريقة أخرى	15 (*)	1000
1905	خبز وفطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز	15 (*)	1000
2001.10	خيار وقثاء وخيار صغير محبب	15	1000
2008	فواكه وأثمار قشرية وأجزاء أخر من نباتات صالحة للأكل، محضرة أو محفوظة بطريقة أخرى	15	500
2009	عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر، غير مختمر ولا مضاف إليه مشروبات روحية	15	500
2102.10	خمائر حية فعالة	15 (*)	3000

(*) تشير الى أن هذه المنتجات معفاة من الرسم الجمركي المطبق على ا لمكون الصناعي وأن التخفيض الملحق بها يطبق علي الرسم الجمركي المفروض على المكون الزراعي

3- قائمة الصادرات التركية من السلع الزراعية و الزراعية المصنعة:

البند الجمركي	الوصف	التخفيض الجمركي (%)	الكميه (بالطن)
0802.21	بندق بقشره ومقشور	100	2,000
0802.22			
0804.20	تين	100	500
0809.20	كرز	100	500
0813.10	مشمش	100	500
1507.90.91	زيت فول الصويا وجزيئاته، نصف مكرر	100	10,000
1512.11	زيوت خام من بذور عباد الشمس أو القرطم	100	20,000
1512.19.91	زيت بذر عباد الشمس نصف مكرر		
1515.21	زيت ذرة خام	100	10,000
1517	مرجرين	100	1,000
1704	مصنوعات سكرية (بما فيها الشيكولاته البيضاء) لاتحتوى على الكاكاو .	15	2,000
1806	شيكولاته ومحضرات غذائية أخر تحتوى على كاكاو .	15	1,000
1902	عجائن غذائية، وإن كانت مطبوخة أو محشوة (باللحم أو بأية مادة أخرى) أومحضرة بطريقة أخرى	15	1,000
1905	خبز وفطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز	15	1,000
2001.10	خيار وقثاء وخيار صغير محبب	15	1,000
2008	فواكه وأثمار قشرية وأجزاء أخر من نباتات صالحة للأكل، محضرة أو محفوظة بطريقة أخرى	15	500
2009	عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر، غير مختمر ولا مضاف إليه مشروبات روحية	15	500
2102.10	خمائر حية فعالة	15	3,000

5- بروتوكول (3) الخاص بقواعد المنشأ

يتضمن البروتوكول رقم (3) الملحق بالاتفاقية قواعد المنشأ التي تحدد الشروط الواجب توافرها في السلع المتبادلة بين مصر وتركيا لاكتساب صفة المنشأ الوطني للدولة المصدرة، وبالتالي تتمتع بالمزايا والإعفاءات الجمركية المتفق عليها في نطاق منطقة التجارة الحرة بين الطرفين.

بالإضافة إلى التراكم الثنائي للمنشأ، يتضمن بروتوكول قواعد المنشأ قواعد وشروط تراكم المنشأ متعدد الأطراف Cumulation of Origin حيث يمكن لمصر أو تركيا أو أية دولة متوسطية استخدام مكونات إنتاج ذات منشأ وطني لأي من هذه الأطراف في إنتاج سلع وتصديرها للطرف الأخر واعتبار تلك المكونات التي استخدمت في إنتاج السلعة كأنها ذات منشأ وطني للدولة المصدرة، وذلك بشرط توافر الأربعة شروط التالية:

1. **أن تكون الدولة المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف موقعة لاتفاقات مشاركة أو مناطق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي.**

2. **أن تكون هناك بين الدول المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف اتفاقات مناطق تجارة حرة بين بعضها البعض.**

3. **أن تستخدم تلك الدول المتوسطية التي ستشارك في التراكم متعدد الأطراف بالنسبة للسلع المصدرة للاتحاد الأوروبي قواعد منشأ مطابقة تماما لقواعد منشأ الاتحاد الأوروبي.**

4. **أن يتم إخطار الاتحاد الأوروبي باتفاقات مناطق التجارة الحرة بين الدول المتوسطية الراغبة في استخدام التراكم متعدد الأطراف لنشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.**

هذا وقد صدر قرار وزير المالية رقم 256 لسنة 2007 بتاريخ 2007/4/29 والمنشور بالعدد 96 (تابع) من جريدة الوقائع المصرية، وذلك بشان الاستثناء من شرط التصديق علي شهادات المنشأ عن البضائع التي ترد في إطار بعض الاتفاقات ومن ضمنها اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا.

ملاحق الفصل الثالث

ملحق رقم (1)

صادرات مصر للعالم طبقا للقطاعات السلعية (القيمة بالمليون دولار)

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	8,515.10	12.87	1,010.85	318.45	651.62	870.12	40.86	1,738.13	66.06	2,975.85
2008	11,735.97	45.91	1,782.08	1,265.51	1,841.56	3,830.95	85.12	4,175.31	1,322.41	399.57
2009	6,781.57	53.10	2,617.42	1,735.54	2,364.27	3,719.55	140.11	3,817.62	1,123.07	1,365.33
2010	7,831.28	53.92	2,640.06	2,501.37	3,098.59	4,702.59	207.51	4,313.82	1,301.71	1,460.15
2011	9,234.53	51.57	2,504.03	2,525.01	3,322.74	5,513.87	177.73	4,584.06	1,614.10	2,139.71
2012	8,825.55	47.48	2,273.82	2,185.39	2,820.84	5,315.79	129.93	4,280.29	1,602.69	1,775.90
2013	7,573.16	57.16	2,708.15	2,264.86	2,991.06	5,553.03	187.14	4,198.09	1,747.44	1,473.84
2014	6,268.02	77.47	2,807.27	2,238.80	2,925.44	5,187.24	210.72	3,337.51	2,574.44	1,171.68
الاجمالى	66,765.18	399.48	18,343.68	15,034.93	20,016.12	34,693.14	1,179.12	30,444.83	11,351.92	12,762.03

المصدر: بيانات وزارة التجارة والصناعة

الكود	القطاع السلعى
1	بترول ومنتجات بترولية
2	حيوانات حية ومنتجاتها
3	سلع زراعية
4	صناعات غذائية
5	منسوجات وخيوط أخرى
6	نتجات كيماوية ودوائية
7	جلود ومصنوعاتها
8	مواد البناء والمنتجات المعدنية
9	ألات وأجهزة ومعدات
10	مصنوعات متنوعة

صادرات مصر إلى تركيا طبقا للقطاعات السلعية

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	173.22	0.03	62.10	5.55	36.05	127.15	1.02	33.57	0.50	1.87
2008	96.61	1.42	41.14	9.52	66.32	261.66	2.70	278.20	28.01	2.55
2009	56.09	0.27	93.82	7.80	106.51	267.32	3.89	124.49	14.98	13.61
2010	81.47	0.33	104.29	20.97	204.67	457.44	4.10	134.28	21.61	4.02
2011	248.67	0.44	94.61	21.33	245.91	653.81	6.37	226.98	21.11	8.98
2012	290.41	0.35	74.09	72.88	239.09	685.45	6.19	143.17	20.45	25.85
2013	138.31	0.17	101.25	29.30	339.36	913.87	11.85	177.70	17.59	11.98
2014	4.42	0.25	67.09	11.43	191.46	450.32	7.17	67.13	6.23	9.20
الإجمالي	1,089.00	3.00	638.00	179.00	1,429.00	3,817.00	43.00	1,186.00	130.00	78.00

نسبة صادرات مصر إلى تركيا : صادرات مصر للعالم

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	2.03	0.23	6.14	1.74	5.53	14.61	2.50	1.93	0.76	0.06
2008	0.82	3.09	2.31	0.75	3.60	6.83	3.17	6.66	2.12	0.64
2009	0.83	0.51	3.58	0.45	4.50	7.19	2.78	3.26	1.33	1.00
2010	1.04	0.61	3.95	0.84	6.61	9.73	1.98	3.11	1.66	0.28
2011	2.69	0.85	3.78	0.84	7.40	11.86	3.58	4.95	1.31	0.42
2012	3.29	0.74	3.26	3.33	8.48	12.89	4.76	3.34	1.28	1.46
2013	1.83	0.30	3.74	1.29	11.35	16.46	6.33	4.23	1.01	0.81
2014	0.07	0.32	2.39	0.51	6.54	8.68	3.40	2.01	0.24	0.79
الإجمالى	1.63	0.75	3.48	1.19	7.14	11.00	3.65	3.90	1.15	0.61

126

ملحق رقم (2)

واردات مصر من العالم طبقا للقطاعات السلعية (القيمة بالمليون دولار)

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	3,995.71	785.56	3,558.07	1,453.63	375.75	3,413.83	34.17	2,647.35	5,484.23	5,347.99
2008	5,840.98	957.84	4,986.18	3,856.97	1,754.71	8,374.58	119.28	11,011.31	13,483.12	2,845.48
2009	4,485.13	1,047.65	4,419.98	3,003.36	1,877.79	7,190.19	110.41	8,255.57	12,850.22	1,815.49
2010	7,121.53	1,610.07	5,586.66	3,661.38	2,281.10	8,497.46	204.63	8,073.22	13,716.78	2,202.75
2011	9,274.89	1,475.91	8,229.50	5,989.12	2,150.47	10,197.33	172.15	9,341.01	13,354.60	2,035.00
2012	12,564.61	2,002.26	8,513.67	6,034.06	2,082.85	11,105.73	172.60	9,749.59	13,955.18	2,450.26
2013	9,285.27	1,749.92	7,912.32	5,688.47	2,317.69	11,810.28	170.21	9,556.62	14,899.41	3,182.68
2014	9,813.35	2,341.91	8,230.74	5,458.65	2,783.01	11,797.26	170.13	9,728.42	16,936.93	3,531.34
الإجمالى	62,381.47	11,971.12	51,437.12	35,145.64	15,623.37	72,386.66	1,153.58	68,363.09	104,680.47	23,410.99

الكود	القطاع السلعى
1	بترول ومنتجات بترولية
2	حيوانات حية ومنتجاتها
3	سلع زراعية
4	صناعات غذائية
5	منسوجات وخيوط أخرى
6	نتجات كيماوية ودوائية
7	جلود ومصنوعاتها
8	مواد البناء والمنتجات المعدنية
9	ألات وأجهزة ومعدات
10	مصنوعات متنوعة

المصدر: بيانات وزارة التجارة والصناعة

واردات مصر من تركيا طبقا للقطاعات السلعية

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	**75.00**	**0.00**	**35.00**	**12.00**	**25.00**	**73.00**	**0.00**	**114.00**	**109.00**	**14.00**
2008	**0.00**	**3.00**	**44.00**	**27.00**	**162.00**	**162.00**	**1.00**	**352.00**	**275.00**	**95.00**
2009	**72.00**	**2.00**	**81.00**	**27.00**	**200.00**	**206.00**	**1.00**	**1451.00**	**271.00**	**32.00**
2010	**198.00**	**1.00**	**124.00**	**29.00**	**254.00**	**257.00**	**2.00**	**716.00**	**265.00**	**37.00**
2011	**874.00**	**1.00**	**93.00**	**65.00**	**225.00**	**303.00**	**3.00**	**789.00**	**247.00**	**35.00**
2012	**1536.00**	**1.00**	**98.00**	**78.00**	**268.00**	**376.00**	**1.00**	**690.00**	**288.00**	**46.00**
2013	**945.00**	**0.00**	**115.00**	**66.00**	**256.00**	**380.00**	**3.00**	**475.00**	**339.00**	**47.00**
2014	**104.00**	**0.00**	**61.00**	**59.00**	**146.00**	**219.00**	**1.00**	**308.00**	**266.00**	**51.00**
الإجمالى	**3804.00**	**9.00**	**652.00**	**362.00**	**1534.00**	**1976.00**	**12.00**	**4894.00**	**2061.00**	**358.00**

نسبة واردات مصر من تركيا :واردات مصر من العالم

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2007	2	0	1	1	7	2	0	4	2	0
2008	0	0	1	1	9	2	1	3	2	3
2009	2	0	2	1	11	3	1	18	2	2
2010	3	0	2	1	11	3	1	9	2	2
2011	9	0	1	1	10	3	2	8	2	2
2012	12	0	1	1	13	3	1	7	2	2
2013	10	0	1	1	11	3	2	5	2	1
2014	1	0	1	1	5	2	1	3	2	1
الإجمالى	6	0	1	1	10	3	1	7	2	2

ملحق جدول رقم (3) نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لمصر خلال الفترة (2000-2013)

RCA Egypt	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Agricultural products	1.355	1.466	1.573	1.415	1.580	1.126	0.845	0.986	1.473	2.104	2.171	1.919	1.795	1.951
Food	1.064	1.196	1.015	0.973	1.137	1.105	0.858	1.010	1.536	2.204	2.241	1.981	1.842	2.075
Fuels and mining products	3.080	3.075	2.650	2.995	2.611	2.583	2.480	2.428	2.301	2.061	1.746	1.633	1.596	1.477
Fuels	3.649	3.571	3.011	3.555	3.103	3.048	3.076	3.018	2.477	2.067	1.860	1.726	1.646	1.522
Manufactures	0.471	0.385	0.405	0.349	0.336	0.280	0.250	0.231	0.558	0.643	0.635	0.701	0.697	0.757
Iron and steel	1.131	1.322	1.899	2.105	1.825	1.437	1.580	1.127	1.300	1.026	1.204	1.468	0.998	1.418
Chemicals	0.647	0.690	0.530	0.586	0.395	0.395	0.416	0.366	1.075	1.178	1.195	1.366	1.426	1.558
Pharmaceuticals	0.564	0.484	0.463	0.255	0.166	0.192	0.148	0.182	0.249	0.303	0.312	0.295	0.371	0.425
Machinery and transport equipment	0.023	0.027	0.031	0.020	0.028	0.026	0.015	0.008	0.139	0.134	0.129	0.158	0.163	0.175
Office and telecom equipment	0.006	0.006	0.007	0.004	0.011	0.009	0.007	0.002	0.036	0.019	0.016	0.026	0.028	0.046
Electronic data processing and office equipment	0.003	0.004	0.004	0.003	0.002	0.002	0.011	0.001	0.017	0.022	0.024	0.038	0.009	0.005
Telecommunications equipment	0.017	0.014	0.017	0.010	0.030	0.021	0.005	0.005	0.014	0.020	0.017	0.032	0.063	0.115
Integrated circuits and electronic components	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.006	0.000	0.093	0.011	0.006	0.005	0.003	0.002
Transport equipment	0.006	0.008	0.009	0.005	0.023	0.026	0.008	0.004	0.047	0.059	0.039	0.031	0.041	0.057
Automotive products	0.008	0.009	0.011	0.007	0.028	0.033	0.005	0.004	0.058	0.084	0.052	0.042	0.058	0.083
Textiles	3.250	2.507	1.903	1.651	1.331	1.091	0.819	0.867	1.873	2.628	2.962	3.108	3.007	3.215
Clothing	1.938	1.572	1.189	1.023	0.860	0.538	0.337	0.376	1.309	2.271	2.091	2.232	1.864	1.959

Source: Calculated based on WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC). Online Data Access: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

ملحق جدول رقم (4) نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لتركيا خلال الفترة (2000-2013)

RCA Turkey	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Agricultural products	1.615	1.526	1.2	1.2003	1.174	1.357	1.254	1.092	1.0187	1.139	1.2174	1.2221	1.145	1.238
Food	1.899	1.782	1.39	1.3777	1.367	1.607	1.485	1.281	1.1724	1.298	1.4187	1.4192	1.322	1.4259
Fuels and mining products	0.274	0.289	0.32	0.3181	0.312	0.351	0.391	0.434	0.4113	0.38	0.4142	0.4021	0.393	0.4075
Fuels	0.104	0.146	0.2	0.2059	0.205	0.259	0.282	0.33	0.3212	0.264	0.2518	0.2712	0.268	0.246
Manufactures	1.106	1.121	1.13	1.1511	1.174	1.171	1.185	1.191	1.2159	1.148	1.1893	1.2299	1.134	1.2092
Iron and steel	2.998	3.743	3.47	2.9411	3.247	2.633	2.741	2.616	3.5049	3.422	3.2372	3.3002	3.26	3.1603
Chemicals	0.421	0.42	0.37	0.3451	0.35	0.362	0.408	0.388	0.411	0.407	0.4794	0.4813	0.492	0.5301
Pharmaceuticals	0.317	0.228	0.18	0.1723	0.17	0.165	0.16	0.141	0.1365	0.133	0.1772	0.1665	0.17	0.1934
Machinery and transport equipment	0.501	0.57	0.6	0.6761	0.758	0.799	0.855	0.902	0.8954	0.841	0.8389	0.8847	0.785	0.8575
Office and telecom equipment	0.243	0.247	0.34	0.3327	0.373	0.361	0.309	0.248	0.1881	0.188	0.1729	0.1812	0.192	0.16
Electronic data processing and office equipment	0.039	0.031	0.02	0.0178	0.018	0.021	0.024	0.033	0.0338	0.028	0.0342	0.0356	0.033	0.0418
Telecommunications equipment	0.758	0.73	1.02	1.0056	1.08	0.969	0.792	0.635	0.4515	0.46	0.4365	0.4392	0.466	0.3764
Integrated circuits and electronic components	0.008	0.007	0.01	0.0086	0.009	0.01	0.015	0.012	0.0135	0.011	0.0116	0.0126	0.011	0.0099
Transport equipment	0.728	0.847	0.82	1.0082	1.209	1.285	1.42	1.493	1.5029	1.368	1.3157	1.3225	1.107	1.2622
Automotive products	0.612	0.812	0.91	1.0847	1.376	1.456	1.627	1.709	1.776	1.746	1.6908	1.6592	1.377	1.5422
Textiles	5.515	5.286	4.97	4.8994	4.829	4.986	4.921	4.894	4.6067	4.497	4.7703	4.9744	4.696	4.9265
Clothing	7.685	6.774	7.12	6.86	6.288	6.082	5.52	5.225	4.5715	4.489	4.8506	4.5363	4.082	4.1498

Source: Calculated based on WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC). Online Data Access: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

ملحق جدول رقم (5) نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لمصر خلال متوسط الفترة (2000-2013)

RCA	2000-2006	2007-2013
[265] Vegetable textile fibres, not spun; waste of them	24.69	9.94
[263] Cotton	23.55	6.09
[042] Rice	19.72	7.16
[273] Stone, sand and gravel	15.83	13.46
[661] Lime, cement, fabrica. constr. mat. (excludingglass, clay)	12.81	6.36
[272] Crude fertilizers (excluding those of division 56)	11.53	26.78
[812] Sanitary, plumbing, heating fixtures, fittings, n.e.s.	7.75	3.44
[659] Floor coverings, etc.	7.17	12.10
[054] Vegetables	5.83	7.62
[658] Made-up articles, of textile materials, n.e.s.	5.48	3.13
[245] Fuel wood (excluding wood waste) and wood charcoal	5.21	6.56
[843] Men's or boy's clothing, of textile, knitted, croche.	4.38	3.03
[673] Flat-rolled prod., iron, non-alloy steel, not coated	4.09	2.91
[522] Inorganic chemical elements, oxides & halogen salts	4.05	4.13
[676] Iron & steel bars, rods, angles, shapes & sections	3.51	1.95
[057] Fruits and nuts (excluding oil nuts), fresh or dried	3.30	6.06
[278] Other crude minerals	3.28	3.66
[061] Sugar, molasses and honey	3.08	3.11
[075] Spices	3.07	2.57
[056] Vegetables, roots, tubers, prepared, preserved, n.e.s.	2.94	3.48
[841] Men's clothing of textile fabrics, not knitted	2.79	3.45
[684] Aluminium	2.67	2.30
[665] Glassware	2.61	4.83
[431] Animal or veg. oils & fats, processed, n.e.s.; mixt.	2.54	1.03
[844] Women's clothing, of textile, knitted or crocheted	2.32	1.11
[074] Tea and mate	2.16	1.72
[662] Clay construction, refracto. construction materials	2.13	5.49
[845] Articles of apparel, of textile fabrics, n.e.s.	2.07	2.02
[098] Edible products and preparations, n.e.s.	1.97	1.71
[046] Meal and flour of wheat and flour of meslin	1.79	3.27
[842] Women's clothing, of textile fabrics	1.70	1.83
[024] Cheese and curd	1.43	6.55
[678] Wire of iron or steel	1.34	1.23
[059] Fruit and vegetable juices, unfermented, no spirit	1.29	2.44
[696] Cutlery	1.26	1.39
[551] Essential oils, perfume & flavour materials	1.16	2.41
[058] Fruit, preserved, and fruit preparations (no juice)	1.12	1.89
[811] Prefabricated buildings	1.10	1.08
[697] Household equipment of base metal, n.e.s.	1.06	2.44
[691] Structures & parts, n.e.s., of iron, steel, aluminium	1.04	1.38
[062] Sugar confectionery	1.00	3.23
[773] Equipment for distributing electricity, n.e.s.	0.60	3.38

Source: Calculated based on United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, According to three digit level SITC Revision 3 commodity classification. Online Data Access: (http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx)

ملحق جدول رقم (6) نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لتركيا
خلال متوسط الفترة (2000-2013)

RCA	2000-2006	2007-2013
[046] Meal and flour of wheat and flour of meslin	11.22	17.73
[659] Floor coverings, etc.	7.02	12.49
[273] Stone, sand and gravel	4.44	10.47
[676] Iron & steel bars, rods, angles, shapes & sections	9.51	10.47
[661] Lime, cement, fabrica. constr. mat. (excludingglass, clay)	8.02	8.50
[583] Monofilaments, of plastics, cross-section > 1mm	3.36	7.58
[812] Sanitary, plumbing, heating fixtures, fittings, n.e.s.	6.04	7.51
[058] Fruit, preserved, and fruit preparations (no juice)	8.81	6.45
[655] Knitted or crocheted fabrics, n.e.s.	3.51	5.99
[658] Made-up articles, of textile materials, n.e.s.	10.54	5.53
[057] Fruits and nuts (excluding oil nuts), fresh or dried	7.00	5.49
[846] Clothing accessories, of textile fabrics	6.05	5.28
[844] Women's clothing, of textile, knitted or crocheted	8.50	5.15
[025] Birds' eggs, and eggs' yolks; egg albumin	1.03	5.13
[693] Wire products (excluding electrical) and fencing grills	4.63	4.94
[653] Fabrics, woven, of man-made fabrics	4.48	4.81
[121] Tobacco, unmanufactured; tobacco refuse	10.15	4.80
[672] Ingots, primary forms, of iron or steel; semi-finis.	6.07	4.72
[842] Women's clothing, of textile fabrics	6.73	4.66
[652] Cotton fabrics, woven	4.25	4.66
[532] Dyeing & tanning extracts, synth. tanning materials	3.17	4.64
[845] Articles of apparel, of textile fabrics, n.e.s.	7.03	4.60
[775] Household type equipment, electrical or not, n.e.s.	3.28	4.51
[656] Tulles, trimmings, lace, ribbons & other small wares	7.03	4.50
[581] Tubes, pipes and hoses of plastics	2.37	4.37
[062] Sugar confectionery	4.00	4.19
[782] Motor vehic. For transport of goods, special purpo.	2.68	4.05
[783] Road motor vehicles, n.e.s.	3.92	3.96
[841] Men's clothing of textile fabrics, not knitted	4.66	3.90
[613] Furskins, tanned or dressed, excluding those of 8483	1.86	3.61
[651] Textile yarn	4.05	3.51
[811] Prefabricated buildings	2.50	3.41
[278] Other crude minerals	3.00	3.40
[091] Margarine and shortening	6.35	3.35
[662] Clay construction, refracto. Construction materials	4.09	3.25
[733] Mach.-tools for working metal, excluding removing mate.	2.25	3.20
[733] Mach.-tools for working metal, excluding removing mate.	2.25	3.20
[697] Household equipment of base metal, n.e.s.	3.27	3.20
[056] Vegetables, roots, tubers, prepared, preserved, n.e.s.	4.52	3.20
[691] Structures & parts, n.e.s., of iron, steel, aluminium	2.32	3.16
[287] Ores and concentrates of base metals, n.e.s.	1.77	2.99
[843] Men's or boy's clothing, of textile, knitted, croche.	3.88	2.77
[897] Jewellery & articles of precious materia., n.e.s.	3.83	2.76

تابع ملحق جدول رقم (6)

RCA	2000-2006	2007-2013
[431] Animal or veg. oils & fats, processed, n.e.s.; mixt.	1.35	2.75
[048] Cereal preparations, flour of fruits or vegetables	1.85	2.74
[761] Television receivers, whether or not combined	6.95	2.73
[223] Oil seeds & oleaginous fruits (incl. flour, n.e.s.)	4.06	2.68
[665] Glassware	3.62	2.61
[773] Equipment for distributing electricity, n.e.s.	2.02	2.58
[679] Tubes, pipes & hollow profiles, fittings, iron, steel	2.78	2.42
[629] Articles of rubber, n.e.s.	1.42	2.42
[692] Metal containers for storage or transport	1.60	2.41
[554] Soaps, cleansing and polishing preparations	2.93	2.38
[073] Chocolate, food preparations with cocoa, n.e.s.	2.01	2.37
[727] Food-processing machines (excluding domestic)	1.63	2.27
[054] Vegetables	2.59	2.22
[642] Paper & paperboard, cut to shape or size, articles	1.23	2.15
[848] Articles of apparel, clothing access., excluding textile	4.03	2.02
[344] Petroleum gases, other gaseous hydrocarbons, n.e.s.	2.54	2.02
[075] Spices	3.39	1.98
[625] Rubber tyres, tyre treads or flaps & inner tubes	2.32	1.79

Source: Calculated based on United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, According to three digit level SITC Revision 3 commodity classification. Online Data Access: (http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx)

ملحق جدول رقم (7) نتائج حساب مؤشر تماثل الصادرات بين مصر وتركيا

خلال الفترة (2000-2013)

	Agricultural products Exports	Fuels and mining products Exports	Manufactures Exports	Total Exports
2000	11.56	3.62	34.17	49.35
2001	13.08	3.64	28.02	44.74
2002	10.84	3.89	29.62	44.35
2003	10.82	4.08	25.32	40.22
2004	9.98	4.44	24.14	38.56
2005	9.14	6.06	19.42	34.62
2006	6.59	7.47	16.98	31.04
2007	7.98	8.27	15.64	31.88
2008	8.49	9.01	36.07	53.57
2009	10.73	6.88	42.85	60.46
2010	10.86	8.19	41.50	60.55
2011	11.08	8.92	44.06	64.06
2012	10.28	8.82	43.48	62.58
2013	11.48	8.66	47.69	67.83

Source: Calculated based on WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC). Online Data Access: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramSeries.aspx?Language=E

ملحق جدول رقم (8) نتائج حساب مؤشر التوافق التجارى (TCI) بين مصر وتركيا خلال الفترة 2000-2013

	Egyptian imports and Turkish Exports	Turkish imports and Egyptian Exports
2000	0.39	0.36
2001	0.38	0.39
2002	0.34	0.37
2003	0.37	0.38
2004	0.36	0.36
2005	0.36	0.37
2006	0.39	0.41
2007	0.39	0.40
2008	0.45	0.41
2009	0.47	0.40
2010	0.48	0.40
2011	0.46	0.35
2012	0.45	0.35
2013	0.48	0.37

Source: Calculated based on United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, According to three digit level SITC Revision 3 commodity classification. Online Data Access: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

ملحق جدول رقم (9) نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة الخارجية (TII) بين مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2012)

	Trade Intensity Index between Egypt and Turkey
2000	0.53
2001	0.35
2002	0.28
2003	0.23
2004	0.26
2005	0.42
2006	0.28
2007	0.27
2008	0.48
2009	0.97
2010	0.76
2011	0.89
2012	1.03

المصدر:

تم حساب المؤشر اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية لواردات وصادرات مصر من (وإلى) تركيا المتاحة لدى صندوق النقد الدولى IMF، التقرير السنوى لإتجاهات التجارة Direction of Trade، أعداد مختلفة. وذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$$TI_{ijt} = \frac{X_{ijt} + M_{ijt}}{(X_{it} + M_{it}) + (X_{jt} + M_{jt})}$$

ملحق جدول رقم (10) نتائج حساب مؤشر التخصص القطاعى لكل من مصر وتركيا خلال الفترة (2000-2012)

	Sectoral Specialization of Egypt and Turkey
2000	0.200
2001	0.230
2002	0.220
2003	0.230
2004	0.280
2005	0.290
2006	0.350
2007	0.340
2008	0.350
2009	0.340
2010	0.320
2011	0.340
2012	0.360

المصدر:

تم حساب المؤشر من خلال حساب القيمة المطلقة للفرق بين مساهمة كل قطاع من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلى الإجمالى لمصر مقابل تركيا، وهذه القطاعات هى (الزراعة والصيد والغابات، والتعدين واستغلال المحاجر، التصنيع، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، والانشطة الأخرى) وفقاً للتصنيف.1-digit level ISIC code ، ومتاحة لدى قاعدة بيانات الحسابات القومية للأمم المتحدة: United Nations, National Accounts, Main Aggregate Database. وذلك بتطبيق المعادلة التالية (وفقاً لنفس التعاريف الموضحة من قبل):

$$SPEC_{ij} = \sum_{k=1}^{n} |S_{ki} - S_{kj}|$$

ملاحق الفصل الرابع

ملحق رقم (1)

الرسوم التى ستفرض على الشاحنات ذات اللوحات التركية

خلال مرورهم داخل أراضى جمهورية مصر العربية

1- رسوم الطرق

يتم تحصيلها على أساس 1.5 يورو × طن × كم

2- رسوم المرور والأمن

وفقا للمادة الثالثة من مذكرة التفاهم سيتم تحصيل رسوم المرور والتأمين على أساس 0.08 دولار × كم .

3- رسوم الموانىء

تحصيل 130 دولار للشاحنة خلال رحلة الذهاب والعودة إذا كانت محملة عند الوصول وفارغة عند العودة أو 150 دولار إذا كانت محملة خلال رحلة الذهاب ورحلة العودة وذلك يشمل استخدام مينائى بجمهورية مصر العربية (أحدهما من الموانىء الواقعة على البحر الأبيض المتوسط والأخر يقع سواء على البحر الأحمر أو خليج السويس)

4- رسوم الجمارك

رسم الجمارك للشاحنة قيمته 40 دولار خلال ساعات العمل ويشمل الخدمات الجمركية خلاف الرسوم التى يتم تحصيلها من جانب الوكالات الجمركية للعمليات التى تقوم بها .

5- فرق دعم الوقود

يتم فرض الأسعار غير المدعومة على الوقود الذى سيتم شرائه فى مصر من جانب الشاحنات ذات اللوحات التركية .

ملحق رقم (2)

الرسوم التى ستفرض على الشاحنات ذات اللوحات المصرية

خلال أثناء مرورها بأراضى جمهورية تركيا

1- رسوم الطرق

يتم تحصيل على أساس 1.5 يورو × طن × كم

2- رسوم المرور والأمن

لا تخضع الشاحنات لتطبيق السير فى قوافل مصحوبة خلال مرورها عبر الأراضى التركية باستثناء القواعد واللوائح المحددة من وزارة الجمارك والتجارة فى الجمهورية التركية .

3- رسوم الموانىء

تختلف رسوم الميناء وفقاً لما إذا كان الميناء البحرى يتم تشغيله من قبل شركات عامة أو خاصة ، وكمؤشر فإن الرسوم المطبقة بمعرفة مرسين الدولى هى كما يلى :

رسم التحميل : 30 دولار للشاحنة (يتم إضافة 20% كريم إضافى فى حالة تحميل الشاحنة لمواد خطرة)

رسوم التفريغ: 30 دولار للشاحنة (يتم إضافة 20% كرسم إضافى فى حالة تحميل الشاحنة لمواد خطرة)

للشاحنة نصف مقطورة : 6.5 دولار للشاحنة كرسم إضافى

رسم الكشف بالأشعة (ISPS) : 3 دولار للشاحنة

رسوم التخزين : تعفى الشاحنات المحملة بصادرات أو سلع ترانزيت من رسوم التخزين لمدة ثلاثة أيام وتعفى الشاحنات المحملة ببضائع مستوردة من الرسوم لمدة يوم واحد .

4- رسوم الجمارك

تقدم الخدمات الجمركية خلال ساعات العمل مجاناً بخلاف الرسوم التى يتم تحصيلها من الوكالات الجمركية لعمليات تقوم بها .

يتم فرض 15 ليرة تركية عن كل ساعة من الخدمات الجمركية بعد مواعيد العمل الرسمية للشاحنات المحملة بسلع مصدرة و 23 ليرة تركية عن كل ساعة من الخدمات الجمركية للشاحنات المحملة بواردات أو ترانزيت .

5- فرق دعم الوقود

لن يتم فرض رسوم على الشاحنات ذات اللوحات المصرية والتى تعبر الأراضى التركية بشرط أن يتم وضع ختم على خزانات الوقود الخاصة بها .

ملحق رقم (3)

مذكرة تفاهم
بين وزارة النقل في جمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد
في الجمهورية التركية
بشأن التعاون في مجال الرورو والنقل البرى
بالترانزيت بين مصر وتركيا

أن وزارة النقل في جمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد في الجمهورية التركية المشار إليهما فيما يلي بـ " الطرفان " .

بناء على علاقات الصداقة والتعاون القائم بين جمهورية مصر العربية التركية(المشار اليهما فيما يلي بمصر وتركيا) .

وإدراكاً منهما لأهمية التعاون في مجال الخدمات اللوجسيتية في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين والدول المجاورة .

ورغبة في تطوير ودعم التعاون ى مجال الرورو والنقل البرى .
اتفقا على الأتي :

مادة **1**

الهدف من مذكرة التفاهم هو تسهيل الإجراءات الرسمية لتشغيل خط الرورو الذي سيتم إنشاؤه بين الموانىء المصرية والموانىء التركية وكذلك عمليات النقل البرى والترانزيت بين وعبر أراضي البلدين .

مـادة 2

اتفق الطرفان علي تسهيل إنشاء خطوط رورو منتظمة بين موانىء البلدين وتشجيع الناقلين على استخدام هذه الخطوط .

قام الطرفان بتحديد الرسوم والإجراءات والتسهيلات التى ستقدم من كل طرف الى الطرف الأخر .

مع الأخذ في الاعتبار بأن مشغلي الخط يتحملون النفقات المقررة لاستخدام مرافق الموانىء وفقاً للقوانين والقواعد واللوائح السارية في كل طرف .

مـادة 3

يحدد كل طرف المسارات داخل أراضيه لاستخدام شاحنات الطرف الأخر وكذلك الإجراءات المتبعة لتأمين قوافل الشاحنات وفقاً للقواعد المنظمة في كل من البلدين .

مـادة 4

يلتزم كل طرف بالأبعاد والأحمال المحورية والأوزان الكلية المسموح بها لدى الطرف الأخر طبقا للقوانين والتشريعات المعمول بها لدى كل طرف ، ويتم في حالة التجاوز الحصول علي تصريح من الجهات المعنية في البلدين .

مـادة 5

يقتصر تموين الشاحنات التركية بالوقود داخل الأراضي المصرية على نقاط الوصول والمغادرة وفي هذه الحالة يتم سداد فرق دعم الوقود المعمول به في مصر وفقاً للملحق رقم (1) .

وفى حالة عدم شراء الشاحنات التابعة لأى طرف للوقود من دولة الترانزيت يتم ختم مخازن الوقود الخاص بها والسماح لها بالمرور دون دفع فرق دعم الوقود .

مـادة 6

يشجع الطرفان مشغلي النقل التابعين لهما على استخدام المزايا التى يقدمها خط الرورو المشار إليه خلال عمليات النقل من وإلى وعبر مصر وتركيا الى دولة ثالثة (ترانزيت) .

اتفق الطرفان على أن البضائع التى يصدرها كل طرف والتى تصل الى موانىء الطرف الأخر لنقلها بواسطة شاحنات الطرف الأخر الى دولة ثالثة سوف لا تخضع لأى رسوم طرق ترانزيت .

مـادة **7**

اتفق الطرفان على بذل كل الجهود للانتهاء من الانفاق الخاص بالنقل الدولى البرى لنقل الركاب والبضائع الذي سيوقع بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التركية وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

مـادة **8**

سيتم التعاون في إطار هذه المذكرة بما يتفق عليه وفقا للقوانين والقواعد واللوائح المطبقة في البلدين ، وبما لا يتعارض مع التزاماتهما الدولية .

مـادة **9**

يعتبر الملحقان المرفقان (1.11) بمذكرة التفاهم المعمول بهما لمقابل الخدمات المقدمة من كل جانب جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة على أن يتم مراجعتهما بصفة دورية أو بناءاً علي طلب أى من الطرفين .

مـادة **10**

يتم تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود هذه المذكرة ولتبادل المعلومات المتعلقة بتقييم عمليات التشغيل بما في ذلك استفادة أى طرف ثالث من المنافع المتبادلة الناشئة عن مذكرة التفاهم .

تقترح اللجنة المشتركة الحلول اللازمة لإزالة كل العقبات التى قد تعترض تنفيذ مذكرة التفاهم وتذليل ما قد يعترضها من عقبات ، وكذلك القيام بمراجعة قيمة الخدمات التى يحصلها كل طرف .

تجتمع اللجنة بصفة دورية يتفق عليها أو كلما دعت الضرورة لذلك .

يتفق الطرفان على تحديد نقاط الاتصال لضمان تسهيل تنفيذ هذه المذكرة .

مـادة **11**

اتفق الطرفان على تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج التدريبية وتنمية الموارد البشرية في مجال النقل بما يكفل تحسين الأداء ، ويرحب الجانب المصري بالاستثمارات التركية لتطوير البنية الأساسية في مجال اللوجستيات والموانىء البرية والجافة لدعم منظومة النقل البرى للركاب والبضائع في مصر .

مـادة **12**

يجوز إجراء تعديل في هذه المذكرة عن طريق الموافقة المتبادلة بين الطرفين ، وسوف يعتبر هذا التعديل جزءاً لا يتجزأ من تلك المذكرة .

مـادة **13**

يتم تسوية أى نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير أحكام هذه المذكرة عن طريق المفاوضات الودية والمشاورات بين الطرفين .

مـادة **14**

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ بمجرد التوقيع عليها ، وتبقى سارية المفعول لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة لحين الانتهاء من مفاوضات اتفاق النقل الدولى البرى لنقل الركاب والبضائع بين حكومتى البلدين ودخوله حيز النفاذ .

فى حالة رغبة أى طرف إنهاء العمل بمذكرة التفاهم سيقوم بإبلاغ الطرف الآخر قبل موعد تاريخ الانتهاء بستة أشهر .

حررت هذه المذكرة فى أنقرة بتاريخ 22 أبريل 2012 من أصلين باللغات العربية والتركية والانجليزية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص باللغة الانجليزية .

د. جلال مصطفى سعيد	**ظافر شغليان**
وزير النقل	**وزير الاقتصاد**
جمهورية مصر العربية	**الجمهورية التركية**

ملخص بحث

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية "بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة"

تفرض الأوضاع السياسية لمنطقة الشرق الأوسط حاليا وطبيعة العلاقات السياسية المتوترة بين مصر وتركيا ضرورة مراجعة الجدوى الاقتصادية لاستمرار سريان منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية .

ولذلك تم معالجة هذه القضية في أربعة فصول عدا التمهيد الذى تم فيه باختصار استعراض تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية منذ الستينيات ومروراً بإقرار السياسة المتوسطية الشاملة في السبعينات والتى أدت إلي إبرام عقد اتفاقيات مع دول المغرب العربى في 1976 أعقبها في 1977 اتفاقيات مع دول المشرق العربي .

– في التسعينات في 1995 ومع صدور الوثيقة الموحدة وانعقاد مؤتمر برشلونة أخذت هذه العلاقة طابع الشراكة خلافاً لما كان سائداً في اتفاقات التعاون من قبل .

– تتميز اتفاقات الشراكة بأنها اتفاقات شاملة تستهدف مجالات للشراكة غير الاقتصادية (مجال سياسي وأمنى ، ومجالات اجتماعية وثقافية ... الخ) ، هذا بالإضافة الى المجال الاقتصادى والمالي .

– الفصل الأول : استعرض تاريخ العلاقات السياسية المصرية التركية وتطورها :

– المبحث الأول : تاريخ هذه العلاقات : حيث ورثت تركيا علاقات مثقلة بالمشكلات والنزاعات في الشرق الأوسط تولدت عن تفكك الامبراطورية العثمانية مما انعكس علي العلاقات الاقتصادية التركية – المصرية .

فلم يكن بمقدور اتفاقات التعاون الاقتصادى الموقعة بين الدولتين أن تقيم تقارباً بين اقتصاديات الدولتين .

– مع بداية الألفية الثالثة وفي العقد الأول تغير الوضع مع قيام تركيا بإعادة بناء وصياغة سياستها الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط وخاصة مصر فتمت إعادة تحليل

وتشكيل العلاقات التركية – المصرية مما أدى إلى تطوير هذه العلاقات وتكثيفها بين البلدين فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

– المبحث الثانى : يناقش التطور الذي حدث في العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في السنوات الأخيرة ومع وصول حزب الحرية والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 .

كما استعرض المبحث أثر قيام ثورات الربيع العربي في تونس ثم في مصر والذي أضفي تغيراً على علاقة تركيا السياسية بمصر بحيث بدأ السلوك السياسي التركى فى التغيير تدريجياً ، ثم بشكل سريع من طبيعة التعاون الحميم الى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشئون الداخلية للدول .

استعرض المبحث دوافع التدخل التركي حيال الثورات العربية سواء منها السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية .

كما تعرض المبحث للموقف التركي عقب ثورة 2011/1/25 كذلك العلاقات السياسية المصرية التركية بعد ثورة 2013/6/30 بينهما .

– الفصل الثاني : يستعرض تطور العلاقات الاقتصادية المصرية التركية في ثلاث محاور :
  - الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والمساهمة التركية .
  - المساهمة التركية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
  - المساهمة التركية في القطاع السياحي .

وخلص هذا المبحث الي أن اكبر زيادة في تدفق الاستثمار التركي الي مصر تزامن مع توطيد العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ومع تولى د. محمد مرسى الحكم فقد بلغ أعلى مستوياته فى عام 2013/2012 (165 مليون دولار) ووصل أدنى مستوياته فى 2014/2013 مع قيام ثورة 2015/6/30 . هذا وقد احتل القطاع الصناعى النسبة الغالبة من الاستثمارات التركية على مدى الفترة من 2007 وحتى 2014 ، ومن القطاع الصناعى احتلت قطاعات الغزل والنسيج يليها قطاع الكيماويات والصناعات الدوائية النسبة الأكبر من استثمارات القطاع الصناعى .

وبالنسبة لقطاع السياحة ومشاركة رأس المال التركى بنسبة 75.2% فى اجمالى رأس المال المصدر للشركات السياحية التركية فى مصر إلا أن التدفق السياحى التركى إلى مصر يعتبر ضئيلاً جداً مقارنة بالعديد من البلاد الأخرى وذلك بالنسبة لأعداد السياح أو عدد الليالى السياحية .

- الفصل الثالث : تم فيه تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا فى جزئين رئيسيين:
وشمل الجزء الأول : دراسة مقارنة بين مصر وتركيا من خلال :

- **مؤشرات الأداء الاقتصادى**
- **مؤشرات التجارة الخارجية**
- **مؤشرات الأداء المؤسسى**
- **بعض الملاحظات حول الاتفاقية من حيث :**
  - **درجة الاطالة الزمنية للاتفاقية**
  - **درجة الشمولية والتغطية**
  - **الاستثناءات العام مادة (18)**
  - **قواعد المنشأ**

أما الجزء الثانى : فاعتمد على تطبيق مؤشرات التجارة لتقييم الآثار الاستاتيكية المترتبة على تطبيق اتفاقية التجارة الحرة منذ عام 2007 وحتى عام 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار المحاذير المرتبطة بتطبيقها وباعتبارها مؤشرات توازن جزئى وذلك بهدف التعرف على إمكانات خلق التجارة وتحويلها .

وتم حساب المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية :

01 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

02 مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI)

03 مؤشر التوافق التجارى Trade Complementarily Index (TCI)

04 مؤشر كثافة التجارة الخارجية Foreign Trade Intensity

05 مؤشر التخصص القطاعى Sect oral Specialization

- الفصل الرابع : اختص بتقييم اتفاقية النقل البرى والترانزيت (الرورو) الموقعة بين مصر وتركيا فى أبريل 2012 لتكون سارية لمدة ثلاث سنوات . ومفاد هذه الاتفاقية هى إنشاء خطوط برية منتظمة بين موانىء البلدين . وخط الرورو هو خط ملاحى لتصدير المنتجات من بلد إلى آخر على شاحنات تنقلها بعد ذلك عبارات إلى أقرب الموانىء على البحر المتوسط ثم تكمل طريقها براً إلى ميناء آخر على البحر الأحمر ثم بحراً مرة ثانية إلى السعودية وبلاد الخليج العربى وتكرر هذه العملية مرة أخرى بالعكس من دول الخليج إلى الموانىء المصرية ثم إلى الموانىء التركية .

- ولم يتم تجديد هذه الاتفاقية نظراً للتوتر السياسى بين مصر وتركيا فى أعقاب قيام ثورة 2012/6/30 وعزل د. محمد مرسى عن الحكم .

- تم استعراض الآراء المتباينة حول تجديد الاتفاقية سواء الآراء المؤيدة لعدم التجديد أو الغير مؤيدة وذلك من خلال التقارير المختلفة سواء المرفوعة لوزير النقل أو لوزير الصناعة والتجارة أو المرفوعة لرئيس الوزراء من كافة الجهات المعنية (اتحاد الصناعات المصرية، الاتحاد العام للغرف التجارية ، اتحاد المستثمرين العرب وبعض أعضاء مجلس إدارة قناة السويس) .

- طبقا لدراسة الآثار السلبية المترتبة على عدم تجديد هذه الاتفاقية كذلك الآثار الإيجابية لتجديدها فإنه يمكن القول أنه كان من المصلحة العامة الموافقة على مد العمل بهذه الاتفاقية مع الأخذ فى الاعتبار بعض التوصيات التى أوردتها الدراسة للاستفادة القصوى من هذه الاتفاقيات لو حدث تغيير فى المواقف السياسية واستئناف العمل بها .

- توصية عامة هى محاولة الفصل بين العلاقات الاقتصادية مع أى دولة وبين المواقف السياسية لتلك الدول بقدر المستطاع والتى تتغير طبقا للعديد من الاعتبارات والظروف الدولية .

أخيراً : أوردت الدراسة خاتمة ونتائج وبعض التوصيات .